

- المسؤولية المدنية للجامعة
- الحدود البحرية للبنان: تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة
- تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة





العددالتسعون – تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤

أخذ العبرة

يتخطّى وسع القضايا والأزمات وسع المساحة طولًا وعرضًا في هذه المنطقة. المنطقة ليست صغيرة بالتأكيد، لكنّ مشكلاتها الكثيرة تدفع الباحث، للوهلة الأولى، إلى افتراض أنّه أمام عالم واسع، فيه ما هو مكتشف جغرافيًا، وفيه ما هو مجهول بعيد مظلم، وينتظر المستكشفين بين جميع الأنحاء والأرجاء، من أجل تحديد معالمه وضمّه إلى العالم الجديد. الدول هي الأخرى عديدة، وقد تكوّنت مع الزمن من مجموعات بشرية غير بعيدة عن التنوّع والاختلاف. علاقة تلك الدول بالحدود التي تفصل في ما بينها تتوزّع ما بين القبول والرفض، فكم من مرةٍ تمّ تخطي تلك الحدود، والمضي في عمق دولة أخرى، إلى أن يسوّى الأمر ويعود كلّ طرف إلى حدود أرضه. هذا ما يذكّرنا دائمًا بأخطار العدو الاسرائيلي والإرهاب اللذين يسعيان بكلّ قوة لتعميم نار الفتن والفوضى في مختلف أرجاء المنطقة، تمهيدًا لضرب سيادة أوطانها، وبالتالي تقسيمها وشرذمتها إلى دويلات متناحرة، مع ما يرافق ذلك من خسائر لا تعوّض في الأرواح والأرزاق، ومن ضياعٍ لتاريخ الشعوب وإنجازاتها فضلًا عن فقدان أمنها واستقرارها وازدهارها.

أمّا وطننا، هذا البلد الصغير، فلا يمكن له أن يكون بعيدًا عما يجري بشكل تام، نظرًا إلى موقعه المتوسط، ولكونه صلة الوصل بين الجميع على صعد كثيرة، من الاقتصادي إلى الثقافي إلى السياسي، لكن أن يكون بعيدًا شيء، وأن يستورد الأزمات فور نشوئها شيء آخر، وهذا ما تنبّهت إليه المؤسّسة العسكرية منذ البداية، فحرصت من خلال إجراءاتها الميدانية المكثّفة على ضبط الحدود، مع علمها بأننا لا يمكن أن نتحوّل فجأة إلى وطن منغلق على نفسه، ولا يمكننا أن نخلط ما بين القادم الإرهابي المجرم، والقادم العامل المنتج، أو الزائر لأسباب اجتماعية وسياحية، وإن تكن حالات النزوح الكثيف، قد غيّرت كثيرًا في معايير الاستقبال، واستدعت المزيد من المراقبة والضبط والمتابعة.

وما تتوجّه به القيادة إلى أبنائها هو الاستعداد الدائم لمواجهة خطر الارهاب الداهم، وترسيخ إيمانهم برسالة وطنهم ودورهم الأساسي في إنقاذ لبنان، وتمسّكهم في أي حالٍ من الأحوال بوحدتهم التي تشكّل الدعامة الأولى للوحدة الوطنية المطلوبة، وهي بالتالي التعويض المفترض عما تعانيه وحداتنا من نقص في العتاد والسلاح، كما أن ما تتوجّه به القيادة إلى مواطنيها هو أخذ العبرة مما يجري خارج حدودنا، خصوصًا بالنسبة لأولئك الذين نسوا أو تناسوا ما شهدناه نحن، نحن قبل غيرنا، من مآسٍ وأضرار، حين عصفت بلادنا المشكلات الداخلية المؤلمة، وحين امتدت إليها الأيدي الغريبة على الرغم من الإرادات الوطنية المخلصة.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة .C.V (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع : *www.lebarmy.gov.lb* *www.lebanesearmy.gov.lb*

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١

العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*

السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *

في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *

الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويــات

العدد التسعون –تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤



المسؤولية المدنية للجامعة

د. عدنان الأمين*

المقدمة

ثمة حركة عالمية بدأت منذ تسعينيات القرن الماضي، أي بعد نهاية الحرب الباردة، نحو إعادة تقوية الطابع الإنساني أو المدني أو الفكري أو الديمقراطي في التعليم العالي الذي بدأ يفقده بعد الحرب العالمية الثانية. هذه الحركة سببها نزعة فيه تتنامى نحو الأنانية ومنطق السوق و"البزنس".

أما البلدان العربية فقد خصّها التاريخ مؤخرًا بربيع عربي تمخض عن تحولات ديمقراطية ولا ديمقراطية، وعن نزاعات عنيفة في عدد من البلدان تم فيها توليد أشدّ أنواع السلوك اللامدني واللاإنساني واللاديمقراطي فتكًا بالبشر والحضارة. ليس التعليم العالي ولا التعليم عمومًا هو السبب. لكن المؤامرات والأحداث السياسية والطبيعية على السواء لا تفعل فعلها إلا

*أستاذ العلوم التربوية سابقًا في الجامعة اللبنانية، وأستاذ محاضر حاليًا في الجامعة الأميركية في بيروت، عضو هيئة تحرير مجلة الدفاع الوطني ورئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

في بيئة "عميقة" تتلقفها وتستثمر فيها، والتعليم هو جزء من هذه البيئة. إن البحث في الدور المدني للتعليم العالي، بالإضافة إلى الدورين التعليمي والبحثي، هو موضوع يستحق البحث والتفكير في بلداننا. التفكير بالمسؤولية المدنية للجامعات ما هو هنا إلا باب يستحق أن يُطرق، إذا أردنا أن لا نكتفي بالتسويات السياسية التي تترك المجتمعات مفخّخة بالنزاعات التي لا تحلّ إلا بالعنف. أما إغلاق العقل المدني فيطيح، مع سيلان العصبيات، بكل الجهود التي بُذلت سابقًا في التعليم العالي نفسه تحت عناوين مثل"توفير فرص التعليم العالي" و"تحسين الجودة".

أولاً: المشكلة المطروحة

قضت الدول العربية المرحلة الممتدة من الخمسينيات والستينيات، تاريخ استقلال معظمها، حتى نهاية التسعينيات وهي منشغلة بنشر الجامعات والمعاهد العليا لتوفير فرص التعليم العالي. وقد ارتفعت فعلاً بصورة ملحوظة نسب الالتحاق بالتعليم العالي. لكن مع الوصول إلى التسعينيات، تبيّن أن الالتحاق الجامعي مازال محدودًا فأطلقت البلدان العربية العنان للتعليم الخاص[1]، وأدّت هذه السياسة إلى زيادة مؤسسات التعليم العالي بصورة ملفتة وإلى زيادة عدد طلابه خلال العقد الأخير (الأمين، ٢٠٠٨).

المشكلة التي بدأت تظهر إلى العلن إثر التوسّع في التعليم العالي هي مشكلة النوعية. وقد أثيرت هذه المشكلة مع انطلاق التعليم الخاص، لأن هذا التعليم ينزع إلى إعطاء الأولوية لكسب الربح، لكن إثارة مشكلة رداءة النوعية ما لبثت

١-شجّع البنك الدولي هذه الوجهة في عدد لابأس به من بلدان العالم، عن طريق ربط القروض بالخصخصة، في التعليم كما في غيره (Belfield &Levin 2002)

أن شملت التعليم الحكومي، الذي تقلّ موارده، ويكثر طلابه، وتعج صفوفه وتنقص تجهيزاته وتتقادم. فكان الحل بإنشاء هياكل لضمان الجودة[٢]. لكن تجربة السنوات العشر الأخيرة بيّنت أن هذه الهياكل لم تحدث فروقًا تذكر. وقد تبيّن أن أهم عامل يفسّر المشكلات المستمرة للنوعية هو كيفية تسيير الجامعات أو ما يسمى بالحكامة (governance) (الأمين، ٢٠١٤).

هذا في التعليم. أما في البحث العلمي فما علينا سوى الاطلاع على التصنيفات الترتيبية (rankings) الدولية للجامعات وموقع الجامعات العربية فيها، لأن هذه التصنيفات مبنية على المعلومات المتاحة عن النشر العلمي.

ففي تصنيف شانغهاي لأفضل خمسمائة جامعة في العالم، ظهرت أربع جامعات عربية فقط في العام ٢٠١٢[٣] (من أصل حوالى ٤٥٠ جامعة)، علمًا بأن هناك شكوكًا تطلق حول ظروف تصنيف بعضها، بينما ظهرت سبع من أصل عشر جامعات في إسرائيل.

في هذين البعدين (التعليم والبحث) كانت تثار قضايا التعليم العالي في البلدان العربية عشية "الربيع العربي" (٢٠١١). لكن هذا الربيع وما تلاه من أحداث في عدد من البلدان العربية كشف بعدًا آخر للتعليم العالي العربي، نسميه البعد المدني.

لقد بدأت ثورات الربيع العربي في جميع البلدان العربية بمظاهرات سلمية. ومن تابع أخبار هذا "الربيع" في التلفزيون والصحف يكشف الوتيرة العالية لاستخدام مفاهيم مدنية تتعلّق بالديمقراطية وحق المواطنين في المشاركة

٢- توجد حاليًا عشر هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد في البلدان العربية هي بالترتيب الأبجدي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، السودان، عمان، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر. والدول الباقية هي بصدد إنشاء هيئات مماثلة أو إنها تضع أنظمة بديلة لرقابة النوعية.

٣- ثلاث جامعات في المملكة العربية السعودية، وجامعة القاهرة في مصر.

واستعادة الكرامة بعد عقود من الاستبداد السياسي. المظاهرات كانت شبابية بالدرجة الأولى، منهم الجامعيون، أكانوا طلاباً أو متخرجين، كالنقابيين وأصحاب المهن أو العاطلين عن العمل. كان المتظاهرون شريحة إجتماعية نشطة وناقمة أكثر مما كانوا حزبًا أو تيارًا سياسيًا، فالأحزاب غير موجودة أصلاً في أنظمة الحزب الواحد التي شهدت هذه الثورات، باستثناء مصر، التي التحق فيها حزب الأخوان المسلمين لاحقًا بالثورة واضطر أن يرفع الشعار البسيط والقوي نفسه: "الشعب يريد تغيير النظام"، من دون زيادة "إسلامية" أو نقصان. ومن يقرأ مذكرات وائل غنيم (غنيم ٢٠١٢) عن تلك المرحلة في مصر لا يجد أي كلمة تحمل معنى سياسيًا حزبيًا، ولو أنه يعتبر نفسه مسلمًا مؤمنًا، ويجد أن شبكة اتصالات غنيم تضمّ طلابًا جامعيين أو متخرجين جدد من جامعات القاهرة والإسكندرية والجامعة الأميركية في القاهرة. وتضمّ أيضًا أساتذة في هذه الجامعات ومفكّرين كانوا على تواصل مع الشباب.ومن المعروف أن أول مطلب رفعه الطلاب والأساتذة بعد الثورة في كل من مصر وتونس هو اختيار رئيس الجامعة وعمدائها ورؤساء الأقسام فيها عن طريق الانتخاب. وكان لهم ذلك في صيف العام ٢٠١١، أي بعد أشهر قليلة على سقوط حسني مبارك وبن علي [٤].

ما نودّ أن نخلص إليه هو أن التعليم العالي الذي كان يدار في حقبة "الاستبداد" أنجب شريحة ناشطة من المدنيين "الديمقراطيين" الذين ساهموا في صنع حقبة "الربيع". قد تبدو الفكرة متناقضة شكلاً. لكنها تقوم على الافتراض المزدوج الآتي:

---

٤ –ألغي أسلوب انتخاب الرئيس والعمداء ورؤساء الأقسام في مصر بعد انتخاب السيسي.

١) إن الانخراط في التعليم العالي، يعرّض مرتاديه لمواد وأفكار ومهارات معرفية وقيم وعلاقات وأفكار "مدنية" بسبب العناصر المدنية في المناهج الجامعية وبسبب الاختلاط بين طلاب وأساتذة متنوّعين ومنهم حملة أفكار ملهمة للطلاب.

٢) إن المخزون المدني المتكوّن من التعليم العالي، أو من مصادر أخرى، يتفاعل مع السياق السياسي والاجتماعي، فينمو أو يتقلّص. هذان الأمران يفسّران الفروق الملموسة بين تونس ومصر مثلاً، أو بينهما وبين كل من السودان أو إيران أو السعودية، لجهة مناهج التعليم في الجامعات وجملة المخزون المدني المتوافر في المجتمع، من حيث المدى والنطاق.

إلا أن هذه الفكرة، فكرة مساهمة أهل التعليم العالي في الربيع العربي بصورة ما، لا تعني إقامة علاقة سببية بين التعليم العالي والثورة، ونحن لسنا بصدد البحث في هذا الموضوع أصلاً، كما فعل البعض عندما ربط أحداث العام ٢٠١١ بأزمة بطالة خريجي التعليم العالي (Campante, F. R., &Chor, D 2012) إنها تعني فقط أن التعليم العالي يتضمن بعدًا مدنيًا، غير بعدي التعليم والبحث، وأن "الربيع" كشف وجود المخزون المدني المتكوّن في فترة ما قبل هذا الربيع.

لكن ما حدث بعد ذلك، في ما يسمى أحيانًا بـ"الخريف العربي" أو غيرها من الأسماء السلبية، كشف ضعف المخزون المدني في عدد من المجتمعات العربية أمام مخزون آخر عميق تراكم عبر الزمن. ما حدث كما هو معروف تحوّل المظاهرات السلمية (المدنية) إلى نزاع وعنف مسلّح في كل من سوريا واليمن وليبيا، وإلى الاقتراب من حافة العنف في مصر. أما الوضع في تونس مازال حذرًا على الرغم من السير الحثيث باتجاه إرساء نظام ديمقراطي.

ثمة من يعتقد أن هناك مؤامرات خارجية هي التي حوّلت الأمور إلى تسلط ونزاعات مسلّحة دموية في عدد من هذه الجمهوريات الخمس. لكن المؤامرات والأحداث السياسية الطبيعية على السواء لا تفعل فعلها إلا في بيئة "عميقة" تتلقفها وتستثمر فيها. وهذه البيئة يصنعها تاريخ هذه المجتمعات والأدوار التي تضطلع بها مؤسسات التنشئة وتكوين النخب.

القضية التي نحن بصددها هنا هي البعد أو الدور المدني للجامعات. والسؤال الذي يشغلنا هو الآتي: ما مكانة الثقافة المدنية في الجامعة في البلدان العربية اليوم؟ ويتبعه سؤال ثان هو: ما فرص بناء الثقافة المدنية أو تطويرها لدى خريجي الجامعات في المستقبل، إذا ما شاءت الدول التي تعيش مخاض التحوّلات أن تعزّز التسويات السياسية التي يمكن التوصّل إليها، بتوجهات في تكوين النخب الجامعية ترسّخ الثقافة المدنية في المجتمع، بما يؤسس لديناميكيّات تماسك اجتماعي وتطوّرات بناءة سلمية؟ نحن الآن لسنا بصدد الإجابة عن هذين السؤالين، لأن هذه الإجابة تتطلّب متابعة البحث استقصائيًا في البلدان العربية. ما نودّ أن نخوض فيه هنا هو ماهية البعد المدني في الجامعة، إذ لا يصح الخوض في مغامرة البحث عن الثقافة المدنية في الجامعات العربية من دون أن نعرف أولاً ما الذي نفتش عنه. هناك سببان لاهتمامنا بهذه القضية، يجب ذكرهما توضيحًا لخلفية هذه الورقة ونطاقها.

السبب الأول مدني، باعتبارنا مواطنين لبنانيين وعربًا. ذلك أن الاستمرار في إدارة شؤون بلادنا بالطريقة التي أديرت فيها خلال الخمسين سنة الأخيرة والتي حقّقت إنجازات على المستويين الكمّي والنوعي بمقدار معيّن أوصلت إلى فشل ذريع على المستويين المدني والسياسي ما يطيح اليوم ليس بمعدّلات

الالتحاق الجامعية ونوعية التعليم بل بالبشر أنفسهم وبالثروة وبالتراث، لدرجة أنه يمكن القول أن بلدانًا عربية مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا قد تراجعت في ثلاث سنوات، عشرات السنين إلى الوراء، في مقياس التعليم وغيره.

والسبب الثاني أكاديمي أو سوسيولوجي، ذلك أن التعليم العالي هو أفضل قطاع يمكن المراهنة عليه في مسيرة التغيير والبناء للمستقبل، وهو أمر متعارف عليه عالميًا(Millican, J., &Bourner, T 2011). كل نظام تعليمي، من الابتدائي إلى الجامعي، هو من حيث المبدأ مؤسسة سياسية (Rocher,1990). لكن ميزة التعليم العالي أنه يضمّ النخب الفكرية (الأساتذة) التي يقع عليها أصلاً عبء توليد الأفكار التطويرية، ويضم نخبة الشباب الذي يتوق إلى التغيير وإلى تبني القيم التي تقوم على الاستحقاق والمساواة والعدالة الاجتماعية. والتعليم العالي هو الذي يضخ النخب الاجتماعية في المجتمع بشتى فئاتها ودرجاتها، من المعلمين الذين يعلّمون في مدارس التعليم العام إلى الإعلاميين والقيادات الإدارية الاقتصادية والسياسية. وبالتالي فإن أفضل من يمكن البحث معهم في الموضوع المدني هم أهل التعليم العالي (أساتذة وطلابًا وقيادات).

ثانيًا: مقاربات المسؤولية المدنية

السؤال عن البعد المدني للتعليم العالي ليس سؤالاً عربيًا بالأساس وسنبيّن لاحقًا أنه موضوع صافٍ عربيًا. هو موضوع فكري عالمي أساسه أن الجامعة لا تخّرج فقط أصحاب مهن بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية (Heatcher et al,112-111 :2009). وهناك مصطلحات متعدّدة

تدل إلى هذا البعد: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية المدنية، الالتزام المدني، التربية المدنية، التعلّم المدني، الالتزام العام (public engagement)، العقل المدني للخريج (Civic-minding graduate-CMG)، خدمة المجتمع، إلخ. والملفت أن هذه العبارات قد نجدها أحيانًا تبادلية (interchangeable) أي تحل محل بعضها البعض.

في العام ٢٠٠٥ ظهر إعلان تالوار (Talloires Declaration) حول "الأدوار المدنية والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" (٢٠٠٥). هذا الاعلان وقّعه ٢٩ رئيس جامعة من ٢٣ بلدًا، بينهم أربعة من البلدان العربية[٥]، وقد وصل عدد موقعيه في العام ٢٠١٢ إلى ٢٤٧ جامعة وكلية عبر مناطق العالم المختلفة. وهو إعلان من عشر نقاط يشتمل على عدد من المصطلحات تكرّر أو تضيف إلى ما ورد في اللائحة أعلاه: المشاركة المدنية، المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية العامة (Public)، الخدمة الاجتماعية، الشراكة مع المجتمعات المحلية، الشراكة مع الحكومة، الشراكة مع المدارس من أجل التربية على المواطنة، الخدمة المدنية، القضايا المدنية[٦]. من بين جميع هذه المصطلحات وجدنا اثنين يحيطان بالكثير من الأوجه التي تهمنا وقد اخترنا أحدهما ليكون عنوانًا لورقتنا.

١-المسؤولية الاجتماعية

وضع ويليام سوليفان (Sullivan, W.M. 2000) المسؤولية الاجتماعية

٥- الجامعة الأميركية في القاهرة، جامعة القديس يوسف في بيروت، جامعة الاحفاد للبنات في السودان، وجامعة القدس في فلسطين.

٦- http://talloiresnetwork.tufts.edu/what-is-the-talloires-network/talloires-declaration

للتعليم العالي مقابل التعليم العالي كـ "صناعة" أو "بيزنس". فالكثير من مؤسسات التعليم العالي في أميركا أصبحت تعمل برأيه ضمن قالب فردي أداتي(٧) يضع المسائل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية خارج السؤال. في هذا القالب الجاهز تعمل المؤسسات كشركات، وتتنافس محليًا وعالميًا، ويجري تصنيفها في المراتب الأولى وتستقطب الطلاب من العالم، ويتخرّج منها قادة ومهنيون ورجال أعمال يحملون بدورهم معهم نزعة "البيزنس"، الأمر الذي نجم عنه انسحاب "معظم الأميركيين الناجحين من المسؤولية المواطنية التشاركية" بحسب سوليفان.

لقد تكوّن هذا الاتجاه في التعليم العالي الأميركي خلال فترة الحرب الباردة، "حيث أخذ التعليم العالي على عاتقه، بدعم من الحكومة الفيدرالية مهمتين ذواتي أهمية وطنية: التقدّم التكنولوجي وتوسيع الطبقة الوسطى"، وبذلك أصبح التعليم العالي "شريكًا مهمًا للصناعة والحكومة في النظام الأميركي ما بعد الحرب العالمية الثانية". لذلك كان هناك علاقة بين الاختصاصات العلمية والتكنولوجيا والحرب، نجم عنها حصول برامج العلوم والهندسة على حصة الأسد في التمويل، وكل شيء أصبح مسوغًا لخدمة "الأمن الوطني والتنمية الاقتصادية"(٨)، وأصبحت الجامعات تستخدم لغة السوق (لإرضاء "الزبون"). في هذا السياق "تفقد الأكاديميا الأميركية الأميركية وكالتها العامة" (public mandate) في حين يعزّز التعليم العالي في الإطار الفردي الأداتي "المسار الاجتماعي التدميري أو يتواطأ معه" (Sullivan, W.M 2000: 22-25).

٧- A default program of instrumental individualism

٨- Economic growth

المسؤولية الاجتماعية تعني في قاموس سوليفان أن الجامعة تخدم هدفًا عامًا (public) عريضًا، وأن الأكاديميين يقدمون معرفة ذات أهمية اجتماعية وأن الوظيفة التي يؤدونها تخدم المجتمع عامة وليس فقط تقديم معرفة ومهارات في خدمة السوق. وإن "التقصي عبر التفكير العملي" يعتبر بديلاً قويًا يفضي إلى "إعادة بناء الجوانب الثلاثة لهوية الجامعة الأميركية: أهدافها التي هي وضعية استفسارية، وظيفتها التكونية التربوية، والمسؤولية الاجتماعية الناجمة عن هويتها المدنية" (Sullivan, W.M 31 :2000).

بعد عشر سنوات نجد "المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" عنوانًا رئيسًا في البيان الذي صدر عن المؤتمر العالمي الذي عقدته منظمة اليونسكو حول التعليم العالي في باريس في العام ٢٠٠٩. وتحت هذا العنوان نجد ستة عناوين[٩]، منها مثلاً أن "يتحمّل التعليم العالي مسؤولية زيادة فهمنا للقضايا ذات الأوجه المتعدّدة، أي ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وزيادة قدراتنا في التعامل معها" و"على مؤسسات التعليم العالي أن تزيد تركيزها المتعدّد الاختصاصات وأن تعزّز التفكير الناقد والمواطنة النشطة"، وأن تساهم "في تربية مواطنين أخلاقيين يلتزمون ببناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وعن قيم الديمقراطية". لكن المؤتمر يتحدّث تحت هذا العنوان أيضًا عن الشفافية وعن استقلالية الجامعة والنوعية. أي أن المصطلح يتخذ مع هذا المؤتمر معاني تتجاوز ما هو "مدني" إلى الوظيفة الاجتماعية الواسعة للجامعة. وهذا ما فعله أيضًا المؤتمر الإقليمي لليونسكو في بلدان شرق آسيا

٩- http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL20% COMMUNIQUE2%WCHE202009%.pdf(accessed July 1, 2014), pp 3-2

الباسيفيك[١٠]، والمؤتمر الاقليمي في أميركا اللاتينية[١١] اللذان عقدا قبل العام ٢٠٠٨. في حين كان إعلان المؤتمر الإقليمي العربي الذي عقد في القاهرة أقرب إلى المعنى المدني الذي تحدّث عنه سوليفان، وغيره، إذ تحدّث في الدعوة التمهيدية لانعقاده، تحت باب "المسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" عن نشر "قيم ومعارف ومهارات متعلّقة بالمواطنة والتسامح وتقبّل الآخر والتفكير الأخلاقي والتمييز الجنسي والاجتماعي"، وأشار إلى "برامج خدمة المجتمع"، وتوقّف عند تعليم الانسانيات و"المهن الاجتماعية" (اليونسكو، ٢٠٠٩، ص.ص ١٢ –١٣). علمًا بأن الإعلان النهائي للمؤتمر لم يعكس هذه المقاربة الجديدة.

من ناحية أخرى نجد أن مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" يستخدم من قبل الشركات، من هنا التعبير المعروف: المسؤولية الاجتماعية للشركات (corporate social responsibility). فالشركات تربح، وهي تريد أن تظهر أنها ليست أنانية وأنها تريد الخير للمجتمع الذي تقيم أو تعمل فيه، فتبادر إلى القيام بأعمال خيرية أو تموّل أنشطة اجتماعية أو تقدّم المساعدات عند حدوث كوارث (فيضانات، زلازل، الخ). ولعلّ شركات النفط هي أول من أدخل "المسؤولية الاجتماعية" إلى البلدان العربية، تبعتها المصارف الدولية والمحلية وسائر أنواع الشركات (Avina, 2013). وفي أحيان كثيرة تكون أنشطة هذا النوع من المسؤولية تغطية لأغراض تطويرية أو ربحية أو سياسية للشركات نفسها[١٢].

١٠- http://www.unescobkk.org/index.php?id=7910

١١- http://www.congresouniversidad.cu/documentos/declaration.pdf

١٢- كما تفعل شركات النفط عندما تقدّم منحًا للطلاب لمتابعة تخصصهم في هندسة البترول مثلاً، أو عندما تموّل الشركات مشاريع خيرية تديرها جهات سياسية نافذة، وخصوصًا زوجات الرؤساء في عدد من البلدان العربية، على غرار ما قدّمته الشركات لدعم مشاريع لسوزان مبارك في مصر، وليلى بن علي في تونس والملكة رانيا في الأردن (Avina, 2013, p5)

إن تعدّد دلالات مصطلح المسؤولية الاجتماعية، بين ما هو مدني واجتماعي وتغطية لأعمال ربحية، جعلنا نفضّل مصطلح المسؤولية المدنية عليه، للتعبير عن مركز اهتمام هذه الورقة.

٢- المسؤولية المدنية (Civic Responsibilty)

نتعامل مع مصطلح "المسؤولية المدنية" باعتباره أنه يقتصر حصرًا على ما هو مدني.

عمليًا، جعل سوليفان المسؤولية المدنية في صلب مقالة السابقة الذكر، تحل فيها بصورة تبادلية محل مصطلح المسؤولية الاجتماعية. وقبل سنة من نشر مقالته عقد عدد من رؤساء الجامعات في الولايات المتحدة مؤتمرًا[١٣] أصدروا بعده "إعلان الرؤساء حول المسؤولية المدنية للتعليم العالي" الذي دعا التعليم العالي الأميركي إلى "إعادة النظر في أغراضه ومدى التزامه بالمثل الديمقراطية" وإلى "التطوّع والمشاركة في الخدمة العامة وخدمة المجتمع" و"التأثير على اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية" وإلى أن يحمل الخريجون معهم "المعارف والعادات الديمقراطية إلى المساحة العامة (public square)" وإلى "البحث عن سبل جديدة للوفاء بوعد العدالة والكرامة للجميع".

كان إيلريش أبرز كتاب مسودّة هذا الإعلان، وهو نفسه محرّر الكتاب الذي ضم مقالة سوليفان المذكورة، والكتاب كان بعنوان "المسؤولية المدنية

١٣- Aspen Institute on June 29 - 1 July ,1999
http://www.compact.org/resources-for-presidents/presidents-declaration-on-the-civic-responsibility-of-higher-/education

والتعليم العالي". تحدّث ايلريش في هذا الكتاب عن "الالتزام المدني" (Ehrlich T,2000). في ما وضع آخرون تحت المسؤولية المدنية المشاركة في الانتخابات وأنشطة مثل الخدمة في مجلس محليًا وكتابة رسالة لشخصية منتخبة، وإزالة القمامة عن الشاطئ، (McGover, 2003)، أو قيمًا معينة مثل "الفعالية السياسية، واحترام آراء الآخرين، وإرادة الوفاء بالمسؤوليات الناجمة عن كون المشاركين مواطنين والقدرة على التقييم والدفاع عن المواقف المتخذة" (Sundberg, E, 2008.).

ومصطلح المسؤولية المدنية أوسع من مصطلح "التربية المدنية" ويشمله. "التربية المدنية" تعني ما يُعلَّم في الجامعة (أو المدرسة) تحت عناوين ومقررات مثل التربية المدنية أو التربية المواطنية، كجزء من المنهج، وبغض النظر عما إذا كان ذلك مفروضًا على جميع الطلاب في الجامعة أو مقصورًا على اختصاصات معيّنة (في كليات التربية مثلاً). وفي ذلك مسائل، مثل السؤال عما إذا كنا نتحدث عن التربية "حول المواطنة" أم عن التربية "من أجل المواطنة". والفرق هنا يتعلّق بما إذا ما كنا نكتفي بالمحاضرة والمناقشات الصفية (نواتج معرفية)، أو كنا نذهب نحو أنشطة عملية (نواتج سلوكية). ومنها أيضًا مسألة تعليم التربية المدنية في مقرّر معين أم نشرها في المناهج عامة (Mccowan, T. ,53 :2012). ومنها مثلاً ما إذا كانت التربية المدنية كميدان تعليمي تفي وحدها بمتطلبات الحياة الديمقراطية (Carcasson, M 2012.).

إن الكلام على البعد المدني، مهما كانت التسمية المعطاة له، والذي يقصد به أن يحيط بالمؤسسة الجامعية ككل وأن لا يكون محصورًا بما يسمى تقنيًا بـ"التربية المدنية"، يطرح على الباحثين والمسؤولين عن التعليم العالي

سؤالاً جديًا: ألا يجب أن يشكّل هذا البعد بعدًا ثالثًا معلنًا للجامعة، أن تكون المهمة المدنية هي المهمة الثالثة للجامعة بموازاة التعليم والبحث؟[١٤]. وعلى الرغم من أن "الحركة المدنية" في التعليم العالي موجودة في أقصى قوتها في الولايات المتحدة، لكن يبدو أن فنلندا هي السباقة في إضافة الرسالة الثالثة المدنية للجامعة منذ العام ٢٠٠٤ (Kantanen, H,2005)، في ما تبدي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اهتمامًا متزايدًا بهذه الفكرة. وبما أن مفهوم المسؤولية المدنية يبقى موضوعًا واسعًا يضم عددًا كبيرًا من المصطلحات الواردة أعلاه، فسوف نحاول هنا أن نقترح أبعادًا وعناصر له.

ثالثًا: أبعاد المسؤولية المدنية

هنا نحاول أن نقترح أبعادًا حصرية للمسؤولية المدنية، يمكن الانطلاق منها كمرجعية نظرية وتقنية لفحص أحوال الوجه المدني للتعليم العالي عمومًا أو في البلدان العربية خصوصًا أو لأي جامعة إفرادية.

١- خدمة المجتمع

"خدمة المجتمع" هي أحد أركان الثالوث المتداول في أدبيات التعليم العالي وفي رسالات (missions) ورؤى (visions) العديد من جامعات العالم ولاسيما الأميركية النموذج. والثالوث هو "التعليم والبحث وخدمة المجتمع".

تاريخيًا، لم تكن خدمة المجتمع مدرجة بين الأهداف المعلنة للجامعات، إنه تعبير حديث. الجامعات كانت مكانًا للمداولات ولتعليم العلوم العالية

١٤- **"Third mission, third stream, third leg"**, (McIlrath, L., 2012, Boland, J. A, 2011, Schuetze, H.G., 2012)

ولجمع أهل وطلبة العلم، وكلهم منقطعون للتعليم والعلم (أي البحث). هكذا كانت الجامعة الإسلامية، منذ ظهور المدرسة النظامية في بغداد (أسست العام ١٠٦٦) وصولاً لجامعة الأزهر في القاهرة وجامعة النجف في بغداد وجامعة الزيتونة في تونس. وهكذا كانت الحال في جامعات أوروبا (فرنسا وألمانيا) وجامعات أميركا حتى بداية القرن العشرين.

لقد ظهر تعبير خدمة المجتمع في أميركا في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وتبلور في فترة ما بعد الحرب الثانية. في تلك الحقبة إنتشر أيضًا تعبير "الخدمة"، مع تعاظم قطاع الخدمات في الحقل الاقتصادي، من جهة وتوسع وظيفة الدولة في المجتمع الأميركي من جهة ثانية. إن ظهور "الخدمة" بالمعنى الاجتماعي أي بتعابير "خدمة المجتمع" (community service)، "الخدمة العامة" (public service) والخدمة الوطنية غير العسكرية (non-military national service) كان دالاً على محاولات تقليص الانقسامات الناجمة عن الحرية الاقتصادية التي تحكمها السوق. وحتى اليوم يستخدم تعبير (civil servant) في الولايات المتحدة مقابل تعبير "الموظف" في فرنسا. خدمة المجتمع هي بهذا المعنى امتداد، أو استكمال، لدور الدولة في حل مشاكل المجتمع المحلي الناجمة عن منطق السوق، وهي "ظاهرة في التاريخ الثقافي للولايات المتحدة، حدّدتها طبقة وسطى متعلّمة تبحث عن سبل اعتبارها تعيش في الاستقامة" (Morton & Saltmarsh, 1997 p147). كانت لصيقة بنشوء التعليم العالي في أميركا وتطوّره، علما بأنه لا يوجد قانون يفرضها (Schuetze, H.G.66 ,2012:62).

وقد فتشنا عن خدمة المجتمع في الكتابات الفرنسية فلم نجد لها أثرًا، وفي

أوروبا عمومًا لا نجد خدمة المجتمع إلّا في الجامعات البريطانية. أما في أميركا اللاتينية فيستعملون تعبير "التضامن" (solidarity) أو الخدمة المبنية على التضامن بدلاً من خدمة المجتمع (Tapia, M.N.,2012:193).

يتفرّع عن خدمة المجتمع مصطلح الخدمة من أجل التعلّم (service learning) الذي شاع في السنوات الأخيرة في الجامعات الأميركية وفي الأدبيات ذات العلاقة بالمسؤولية المدنية. وترجمته على هذا النحو (الخدمة من أجل التعلّم) يقصد منها الوفاء بالمعنى المقصود بالتعبير الإنكليزي. فهو لا يتعلّق بتعلّم الخدمة وانما بالتعلّم المبني على خدمة المجتمع المحلي أو (community-based learning) كما تقول بولاند (Boland,J.A.,2011). فالخدمة هنا ليست مقصودة بذاتها إنما المقصود التعلّم نفسه، الذي فضلاً عن اعتماده على المختبر أو على التوثيق أو على مراجعة الادبيات أو على المناقشة في الصف أو المحاضرة، فإنه يبنى على تمرينات خدمة المجتمع. من هنا القول أنه مركب من العمل في المقرر والمقاربة التجريبية الفعلية في المجتمع (Caputo, D. A., 2005). إنها "تربية متجذّرة في التجربة كقاعدة للتعلّم ومفهوم يعود في أصله إلى اقتراح ديوي (Dewey, J.,1997) ومفاده بأن الغرض من التربية يجب أن يربط ربطًا محكمًا بالعمل الاجتماعي"(Schuetze, H.G.,2012 :71).

٢– المواطنة (citizenship)

مع المواطنة ننتقل إلى السياسة، لأن خدمة المجتمع، والخدمة من أجل التعلّم، هي في حقيقة الأمر نشاط تطوّعي يطال الكثير من المجالات ويرفع

من الالتزام المدني في ظروف معيّنة، إلا أن عددًا من الأكاديميين يرى أنها غير سياسية بمعنى أنها لا تتعلّق بالحقل السياسي العام ولا تطال أمورًا تعتبر مركزية للديمقراطية، وأنها لا توفّر فرصًا للتفكير في المسائل السياسية ولا تساهم في رفع الالتزام السياسي (Finley, 2011-Sundberg, E 2008).

إن المواطنة تعني الانخراط في الحياة العامة (public life)، في المجتمع المحلي وفي المجتمع الواسع على السواء، وهذا يتطلّب مهارات التواصل والتفكير النقدي حول الحياة السياسية والقضايا الاجتماعية والسياسية، والمشاركة السياسية والقدرة على التأثير، والتسامح تجاه الأفكار البديلة وحس الشعور بالمسؤولية كمواطنين (Sundberg, E,2008). ويُعرّف المواطن في هذه الحالة كشخص "مزوّد بالمعرفة حول الشؤون العامة (public affairs)، وترسّخت فيه الفضيلة المدنية (civic virtue) ومجهز بمهارات المشاركة في الساحة السياسية" (political arena) (Smith, G. et al 135:2008). والجامعة، من خلال المحاضرات والمناقشات داخل الصفوف أو الأنشطة خارج الصفوف وفي المنظمات والاتحادات، يمكن أن توفّر للطلاب فرص اكتساب هذه المهارات بما في ذلك استخدام تقنيات الملاحظة والتحليل والقيم وقدراتها "مثل تحويل الغريب إلى أليف، والتنقل بين التعاطف والمسافة النقدية، بين وجهة النظر والموقف" (Fernandez, O., 2005:62).

وبخلاف "خدمة المجتمع" نجد مفهوم المواطنة يرد كثيرًا في كتابات من أوروبا أو أميركا الجنوبية أو أفريقيا أو آسيا. كما نجد المصطلح في مؤتمرات

المنظمات الدولية وإعلاناتها[١٥].

ربما يعزى ذلك إلى الارتباط الوثيق بين فكرتي الدولة (أو الحكومة) والمواطنة. المواطنة مرتبطة بالحقل العام الذي تحتل الدولة مركزه، في حين أن خدمة المجتمع مرتبطة بمكانة المجتمع المحلي في التفكير السياسي. والتعليم العالي في أوروبا حكومي تاريخيًا، والدولة في هذه البلدان ذات مكانة توجيهية أساسية في المجتمع. تخرج عن هذه القاعدة المملكة المتحدة وإيرلندا اللتان تشكّلان نموذجًا ثالثًا، لجهة المزج بين المجتمع المحلي والمواطنة أو لجهة التفاوت الداخلي (الجغرافي) في استخدام المفهومين.

في إيرلندا تتداخل المواطنة وخدمة المجتمع لدى بعض الكتّاب (Ronaldo et al 2012)، أو تترابطان عند البعض الآخر، الخدمة تعزز المواطنة (McIlrath, L., 2012:140) والاثنتان تخدمان "الالتزام المدني" أو "المسؤولية المدنية" (Lorraine T., 133-2012:130). وفي المملكة المتحدة تتباين الأمور بين إنكلترا، الاوروبية الوجهة، منذ تاتشر واسكتلندا الأميركية التوجه (Bawa,:2012, A.C,XVI, (Biesta, G., 2011:27.

المواطنة مفهوم متعدد ويمكن النظر إليها من عدة مقاربات.

من ناحية الفلسفة السياسية يفرق وايت (من المملكة المتحدة) بين ما يسمى بالتقليد الجمهوري (Republican tradition) للمواطنة، الذي يعرف الانسان

١٥- أنظر الاعلان العلمي لليونسكو حول التعليم العالي (١٩٩٨):
http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_eng.htm

باعتباره كائنًا سياسيًا والتقليد الليبرالي (Liberal tradition) الذي يعرفه باعتباره كائنٌا اقتصاديًا، ويقول، نقلاً عن اغناتييف، أنه في التقليد الليبرالي تغيب كلمة المواطن ليحل محلها مصطلح "دافع الضرائب"، وفيه يتقلّص العقد الاجتماعي إلى تحويلات بين مستهلكين ومنتجين، وتكون الضرائب "وسيلة لبناء التضامن بين غرباء" (White, M., 119 ,113-2013:112).

وفي علاقتها بسائر المفاهيم المدنية، تعتبر جوزفين بولاند أن المواطنة هي الإطار الجامع. فالـ"المواطنة الأكاديمية" عندها بمكانة "الالتزام المدني" تحل محله في تتويج التعليم والبحث وخدمة المجتمع على السواء في عمل الهيئة التعليمية الاكاديمي (Boland, J., 2012:43,54).

ومن مقاربات المواطنة نذكر أيضًا المواطنة الكوكبية (planetary)[١٦]، والمواطنة الالكترونية (digital citizenship)، والمواطنة المنطلقة من المقاربة النسوية، وتلك القائمة على محاربة العنصرية والخوف (xenophobia) من أقوام معيّنة (Roland-Lévy, c. et al., 2002). الخ. كما يمكن إضافة المقاربة القانونية الأخلاقية. ففي المكسيك يجري التركيز على المجال القانوني والأخلاقي، بسبب الفساد المستشري في الإدارة والحكومة، حيث يجب على التعليم العالي أن يتحمّل "مسؤولية تعزيز تنمية المهارات الاخلاقية والمواطنية" لدى الطلبة، و"تزويد المجتمع بالتقنيين والمهنيين الاكفاء الذين هم في الوقت نفسه مواطنون أكفياء وأخلاقيون، يساهمون في مواجهة مشاكل الفساد وعدم الأمان واللامساواة" (Patiño-González, S., 2009:353).

أما لجهة مجالات المواطنة فأولها الهوية. يضاف إلى الهوية، في تصنيف

١٦- الموجهة نحو بيئة كوكب الارض

رولان–ليفي، مجال المشاركة السياسية والمجال القانوني الدستوري المتعلّق بالحقوق والواجبات (Roland-Lévy, C. et al, 2002). ويضيف هيغ إلى الهوية المشاركة السياسية، والالفة الثقافية–الاجتماعية (Haigh,M., 2008). ويضيف "المجلس الأوروبي" (٢٠٠٥) مجال القيم (القيم الديمقراطية، وحقوق الانسان، والتسامح والتعدّد الثقافي). كما يضيف "معهد المواطنة" قيمًا اجتماعية كنشر الوعي حول اللامساواة الاجتماعية، وتمكين الناس من إحداث التغيير الاجتماعي المتدرج ومساعدة المتعلمين على الاضطلاع بدورٍ فعّال في المجتمع، وأن يصبحوا مطلعين، مواطنين متفكرين مسؤولين، مدركين لحقوقهم وواعين لواجباتهم (Haigh, M., 2008:431).

ولكل مجال إشكاليته. والهوية أكثرها تساؤلاً ومداولةً مع العولمة (المواطنة العالمية) (global citizenship) وبروز الثقافات المحلية (الدينية والعرقية والثقافية عامة) أو مع النزعات القومية التي تشمل أكثر من "وطن". وتعتبر أوروبا اليوم مثالاً على البلبلة في الهوية، بسبب تراكب عدة مستويات للهوية مع بروز المواطنة الأوروبية. (Biesta, G 2011, Gifford, C, et al, 2010).

٣- الديمقراطية

يقع مفهوم الديمقراطية، إذا صح التعبير، في مستوى "أعلى" من مستوى مفهوم المواطنة، بل "أعلى" من جميع المفاهيم الرئيسة التي وردت سابقًا. وإذ نتوقّع أن يكون مفهوم المواطنة مثلاً أحد مفاهيم الخطاب الديمقراطي، فإنه من غير الضروري أن يكون مفهوم الديمقراطية أحد مفاهيم الخطاب "المواطني". لأن النظام التسلطي يستعمل أيضًا مفهوم المواطنة، وله

تعريفه (القانوني عادة) للمواطن الصالح (الحقوق والواجبات العامة). بل إن التربية المواطنية يمكن أن تتحوّل إلى قبول النظام القائم وليس طرح الأسئلة حوله (Leighton, 2004:169)، أو يمكن أن تصبح نوعًا من التلقين العقائدي .(Smith, et al ,2008:136, Sears et al,2006:3), (indoctrination)

الديمقراطية نظرية، كغيرها من النظريات في العلوم السياسية، أو هي فلسفة، أو نظام سياسي متكامل. وبينما نعود بمفهوم خدمة المجتمع إلى ديوي (Dewey, J.,1997) في بداية القرن الماضي في الولايات المتحدة تحديدًا، فإن الديمقراطية تعيدنا إلى أثينا وأصل الثقافة الغربية لأنها تعالج موضوعًا قديمًا بقدم التجمع البشري: موضوع السلطة في المجتمع.

في كل الأحوال ليس من مهمتنا هنا البحث في موضوع الديمقراطية، لا من الناحية الفلسفية ولا من الناحية السياسية ولا التاريخية. ولن نعيد البحث في كل جوانب الديمقراطية وعلاقتها بالتربية والتعليم العالي، لأن ذلك يوقع في التكرار، باعتبار أن خدمة المجتمع والمواطنة وغيرهما مفاهيم متفرّعة عن الديمقراطية أو ترتبط بها أو تجسدها. وفي هذا المجال، سوف نفكّر بالديمقراطية في التعليم العالي من ثلاث زوايا: الثقافة الديمقراطية، المشاركة في صنع القرارات، الحرية الاكاديمية.

أ- الثقافة الديمقراطية-تعليم الانسانيات

تتناول الثقافة الديمقراطية القيم والفضائل والنظرية الديمقراطية، ومعارف ومهارات سبق أن تحدثنا عنها تحت عنواني المواطنة وخدمة المجتمع. الجديد الذي يضاف هنا والذي لم نتحدث عنه سابقًا يتعلّق بتعليم الانسانيات. ويعود

الفضل في إثارة هذا الموضوع إلى مارتا نوسبام وكتابها الشهير: "ليس للربح: لماذا تحتاج الديمقراطية إلى الانسانيات؟" (Nussbaum, M. 2010).

تقوم مرافعة نوسبام على نقد النموذج الشائع في التعليم العالي عبر العالم والذي يتلخص باللهاث وراء الإنتاج العلمي والتكنولوجيا، وتحويل الجامعة وأهلها إلى أدوات تعمل في حمى التنافس بين الجامعات والشركات والأمم من أجل الربح أو العائد الاقتصادي. هو النموذج الاقتصادي أو بالأصح نموذج النماء الاقتصادي (Economic growth) نفسه الذي ينتقده سوليفان (أنظر أعلاه). لكن نوسبام تعتبر أن الضحية هي تعليم الانسانيات ليس كمواد وأحجام وموارد فقط بل كمقاربة لفهم حياتنا وما يدور حولنا، كمقاربة "إنسانية" للعالم. تقول:"إن حافز الكسب يوحي للقيادات المعنية أن العلوم والتكنولوجيا هي بمنتهى الأهمية لصحة أمتهم في المستقبل. ليس علينا أن نعترض على تعليم جيد للعلوم والتكنولوجيا، وأنا ليس عليَ أن أقترح أن تتوقف الأمم عن التقدّم في هذا المضمار. إن ما يقلقني أن هناك قدرات أخرى، على المستوى نفسه من الأهمية هي معرّضة لخطر الضياع في خضم التنافس، قدرات بمنتهى الأهمية لصحة أي ديمقراطية داخليًا ولخلق ثقافة لائقة للعالم قادرة على مواجهة المشاكل الأكثر ضغطًا. هذه القدرات مرتبطة بالإنسانيات والفنون: القدرة على التفكير نقديًا، القدرة على التسامي عن الولاءات المحلية ومقاربة مشاكل العالم من زاوية "مواطن العالم" وأخيرًا القدرة على تخيّل مأزق الآخر بتعاطف" (Nussbaum, 2010:7).

إن أنظمة التعليم تقترب شيئًا فشيئًا من النموذج الاقتصادي، وذلك عبر تقييده بمخرجات مقرّرة مسبقًا وتقاس عبر اختبارات تحصيلية يصنّف المتعلمون

على أساسها، بحيث يصبح التعليم نفسه وكأنه في خدمة الامتحانات والاختبارات وليس العكس. "التعليم من أجل الاختبار" كما يقولون (teaching for testing). بل إن الاختبارات المقننة في الولايات المتحدة التي انتشرت منذ تقرير "لا طفل يترك مهملاً" (No Child Left Behind) الذي صدر في عهد بوش الابن، قد أصبحت هي القاعدة. على أساسها يحكم على الطالب، وعلى أساس نتائجها يجازى المعلّم والمدير والمسؤول التربوي في الولاية. هذه الاختبارات تضعها شركات يتمّ التعاقد معها من قبل الولايات أو الحكومة الفيديرالية. مقاربة النماء الاقتصادي أسّست لمقاربة التعليم بالعوائد (نتائج الاختبارات). لذلك يعتبر ما حصل على مستوى التعليم ما قبل الثانوي منافيًا للديمقراطية (Howe,&Meens 2012). أما في التعليم العالي فقد أدت هذه المقاربة إلى تهميش الانسانيات، عن طريق تقليص ميزانياتها وتخفيض معايير الالتحاق بها.

على الرغم من ذلك، تعتبر نوسبام أن التعليم العالي في الولايات المتحدة مازال أفضل من التعليم العالي في أوروبا وبريطانيا من ناحية تعليم الانسانيات والفنون. فبخلاف سائر أنظمة التعليم العالي في العالم، يوجد في الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى "نموذج الآداب الحرة" (liberal arts model) الجامعي. إذ بدلاً من أن يدرس الطالب مقرّراته في اختصاص واحد منذ التحاقه حتى التخرّج عليه أن يتابع بحسب هذا النموذج، خلال السنتين الأولى والثانية على الأخص، مروحة من المقرّرات غير المتعلّقة باختصاصه، وجزء أساسي من هذه المقرّرات يكون من حقل الانسانيات. وهي تقع عادةً ضمن ما يسمى "متطلبات الجامعة". ولكن نوسبام تعتقد أن

الحصة المحفوظة للآداب الحرة في الجامعة في أميركا معرّضة لخطر هجمة النموذج الاقتصادي (Howe &Meens 125 :)[١٧].

ماذا تقدم الانسانيات والفنون للطالب؟ وكيف يفيد هذا الذي تقدمه في موضوع الديمقراطية؟

تشتمل الآداب الحرة على مواد كلاسيكية أو مجالات كالفلسفة والتاريخ والحضارات وغيرها وتشتمل على مقرّرات مستجدة مثل الدراسات الإقليمية (الشرق أوسطية، الافريقية، الآسيوية، الخ)، أو المسائل العامة مثل الاقتصاد العالمي، الأعراق، الدراسات النسائية، النزاعات الدولية وحل النزاعات، وقضايا الفقر والمساواة، إلخ. وهذه المقررات والبرامج تقدّم معارف موثقة حول قضايا العالم والانسانية، فضلاً عن قضايا المجتمع نفسه. وهي تعطي فرصًا للتحليل والتفكير النقدي للوقائع والمواقف والاتجاهات السياسية والفكرية. كما أن الفلسفة تحديدًا تزوّد بالقدرات المنطقية والجدلية (المداولة). وقد بيّنت بعض الدراسات الأثر الإيجابي للدراسات اللغوية والاجتماعية والمدنية على المشاركة السياسية للخريجين لاحقًا (Hillygus, 2005:26). القضية الواحدة لها تفسيرات متعدّدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفق النظرية التي ينطلق منها المفسر، ووفق المقاربة والطريقة والأدلة والرأي والموقف، الخ. وهي في الأصل تعالج مواضيع الانسان. لذلك عندما يواجه أهل العلوم البحتة والتطبيقية قضايا المجتمع يكونون أقل زادا معرفيًا من طلاب العلوم الإنسانية والاجتماعية وأكثر يقينية. ولعل هذا الفرق في درجة

١٧- يصل هذا الخطر إلى الجامعة عن طريق توجهات بعض مجالس الأمناء بحجة التركيز على البرامج ذات "العائد"، وتوجهات الإداريين الذين يريدون "ضبط الانفاق" من خلال زيادة أعداد الطلبة في الصفوف وتقليص عدد الباحثين المساعدين الملحقين بالأساتذة، ومن خلال الاستغناء عن بعض المقرّرات ذات الاقبال الأقل، وهي مقرّرات إنسانية عادةً، الخ

اليقينية هو الذي يفسّر أن طلاب الانسانيات والعلوم الاجتماعية هم الاقل تديّنًا بين سائر الاختصاصات (Kimbal et al, 2009).

أما الفنون فتزوّد بالخيال السردي (narrative imagination) الذي حدثنا عنه فينيكوت (Winnicott) عالم نفس الأطفال الإنكليزي، والذي يمارس في التمثيل المسرحي واللعب والموسيقى. الخيال يطال ما هو أبعد من الملموس والمباشر، وهو في الوقت نفسه مجال للعلاج ومصدر للإلهام والابتكار. إن التربية التي تقوم على الآداب الحرة "تقوّي مهارات التخيّل والتفكير المستقل الحاسمة في الحفاظ على ثقافة ابتكار ناجحة" (Nussbaum, M, 2010:53).

ب- المشاركة في اتخاذ القرارات

إن الديمقراطية هي أصلاً جواب الديمقراطيين حول مسائل الحكم أو السلطة: من يحكم، كيف يتم اختيار الحاكم، كيف يحاسب الحاكم؟ الخ. والنقطة هنا أن المشاركة في صنع القرارات على مستوى الجامعة يمكن أن ينظر إليها على أنها تمرين على ممارسة الديمقراطية في المجتمع السياسي بعد التخرج. من هذه الزاوية تبيّن الدراسات أن ارتفاع المستوى التعليمي والتخرّج من الجامعة، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتبط إيجابيًا بالمشاركة المدنية أو السياسية (Smith, 2008:136). نظن أن ممارسة الديمقراطية في الجامعة هي أكثر من تمرين، هي في صلب ممارسة الديمقراطية بعامةٍ إنما في سياق معيّن هو الجامعة. لذلك نعتقد أن الديمقراطية في الجامعة تشبه الديمقراطية في المجتمع السياسي عمومًا لجهة المبادئ العامة لكنها (الجامعة) ليست كائنًا مصغرًا عن الدولة أو المجتمع السياسي عمومًا بل لها خصوصية، وهي

خصوصية أكاديمية.

يتكوّن "مجتمع" الجامعة من الطلاب والأساتذة والإدارة والجهة المشرفة (الحكومة في الجامعات الحكومية ومجلس الأمناء أو مجلس الاشراف في الجامعات غير الحكومية). فكيف تتم المشاركة الديمقراطية لهذه الجهات في حكامة (governance) الجامعة؟ وما هي الحدود الفاصلة بين هذه الجهات؟

من وجهة نظر ديمقراطية، من الطبيعي القول أن لكل من هؤلاء دورًا في اتخاذ القرارات، من دون إقصاء أحد، ومن دون سيطرة طرف معين على الآخرين. ويبقى السؤال حول ثقل كل طرف في هذه القرارات (1972: 160-161 Thompson, D,). لكن من زاوية هدف المؤسسة، وهو هدف أكاديمي، فإن الأساتذة والطلبة معنيون بكل القرارات ذات الطابع الأكاديمي. وهذه القرارات تشمل التعيينات الأكاديمية (العمداء، رؤساء الأقسام، الأساتذة) وقضايا المناهج والبرامج والمقرّرات والامتحانات ومنح الشهادات. وأكثر القضايا إثارة للتداول أحيانًا هي الحصة التي يمكن أن تعطى للطلاب والقضايا التي يمكن إعطاؤهم الحق بالمشاركة في اتخاذ القرارات فيها.

ثم إن الحكومة، التي تموّل الجامعة الحكومية أو تعين بعض إدارييها أو تراقب الجامعة غير الحكومية، تنزع إلى التحكّم بأمور الجامعة. عندما ننظر إلى إدارة التعليم العالي في بريطانيا، يقول وايت، نجد أن مؤسساته، بإدارييها وهيئتها التعليمية والبحثية، وأعضاء مجالسها الإشرافية، كلهم موجهون عن طريق المعايير التي تضعها الدولة والتي تقوم على مبينات أداء في محاولة منها لإعادة إنتاج السوق أو على الأقل إعادة إنتاج محيط تنافسي. "إن الخير العام للجامعة ملوّث، متدهور، ومسيطر عليه من قبل

الحكومة والسوق" (White, M., 2013:124).

٤- الحرية الأكاديمية

إن العلاقة بين الجامعة والمجتمع فيها شيء من المفارقة ظاهرًا. فهي يفترض أن تخضع لقوانين عامة تضعها الحكومة وأحيانًا لرقابة مباشرة من قبل الحكومة، من جهة، ويفترض أن تتمتع كمؤسسة ويتمتع أهلها بالحرية الاكاديمية، من جهة ثانية. والمخرج من هذه المفارقة الظاهرة هو أن الحرية الاكاديمية تتم ضمن القوانين العامة التي تقوم عليها الديمقراطية من جهة، وهي تلتزم من جهة ثانية بالمعايير الاكاديمية في التقصي والتحليل والاحكام. فإذا لم نكن على بينة من هذا الامر ضاع الفرق بين حرية التعبير التي يتمتع بها المواطنون إجمالاً والحرية الاكاديمية. لذلك فإن الحرية الاكاديمية لا تضبطها عقود العمل بين الجامعة المستخدِمة والأستاذ المستخدَم، "إذا اعتمدنا الديمقراطية غرضًا للجامعة وإذا اعتمدنا الحرية الاكاديمية مبدأً عامًا" (White, M., 123 :2013). ما يميّز الجامعة أنها مكرّسة "للفضائل الفكرية" التي تشمل حرية التقصي، وتعدّد وجهات النظر، وأعلى درجات المعايير الفكرية في البحث عن المعرفة (Downs, D. A., 2012:345).

لا يقع في باب الحرية الاكاديمية ما يقوم به بعض الأساتذة عندما يخضعون منهجية أبحاثهم ونتائجها لتوقعات "الزبون" في الاعمال الاستشارية. والحرية الأكاديمية ليست حرية أكاديمية عندما يقدم الأكاديميون تعليمًا فقيرًا أو يقومون بأبحاث فقيرة. وهي تتعطل عندما يستسلم الباحثون

للأفكار المتأتية من الأيديولوجيات الشائعة. إن الدفاع عن الأفكار غير الشعبية المبنية علميًا هو الذي يشكّل"الفرق بين الشعبوية والديمقراطية" (White, M. 125-2013:124). وتتعطّل الحرية الاكاديمية من قبل السلطة في الجامعة، أو من قبل السلطة الحكومية، بقدر ما يفضل الطرفان استتباب الأوضاع القائمة، فيجعلان من توظيف الأستاذ أو طرده من العمل سيفًا مسلطًا على رقبته. لكنهما لا يقومان بذلك إلا عندما يتفاقم الوضع. لأن الوسائل الناجعة ذات المفعول الطويل المدى تقوم على وضع الأنظمة المقيّدة والتوجيهات التي تدفع الدراسات في الاتجاهات المفضلة (نحو نموذج السوق والتنافس مثلاً) وعلى تشجيع التعاقد على حساب التفرّغ والملاك، وعلى تخفيض الشروط الأكاديمية المتعلّقة باختيار الطلاب والأساتذة، وتخفيض الميزانيات والموارد المخصصة للأبحاث. وغيرها من الأساليب الكثيرة التي تنشئ محيطًا يعطّل بصورة آلية الحرية الاكاديمية.

الحرية الاكاديمية بحسب غوتمان هي حقّ أو سمة تسمّ الأكاديميين مثلها مثل أي حق مهني يتمتع به أصحاب المهن الأخرى، من الطبيب إلى الصحافي. وجوهر الموضوع أن الأكاديميين يقومون بفحص النظريات الموجودة، والمؤسسات القائمة، والوقائع والاعتقادات استنادًا إلى "شرائع الحقيقة التي تم تبنّيها في حقل اختصاصهم". وهم يذهبون في استنتاجاتهم بصورة مستقلة حيثما أودت به الأدلة وأدّى إليه منطق البحث، مع التزامهم المطلق بالمعايير الاكاديمية المتعارف عليها للتقصي (Gutmann, A 1999:175). بل تذهب غوتمان إلى حد القول أن الحرية الاكاديمية هي الضمانة ضد القمع السياسي، ليس في ما يتعلّق بالأساتذة إنما في ما يتعلّق بسائر المواطنين

(Gutmann, A 177 :1999). وهذا الرأي هو الذي دفع وايت ربما إلى الاعتقاد أن حرية الأساتذة الاكاديمية تساعد على "قيادة النقاش السياسي نحو اتجاهات جديدة أو قديمة أو منسية" (White, M 2013:125,).

٥- ثقافة القانون

الديمقراطية تشترط حكم القانون (rule of law). فالناس المختلفون في اتجاهاتهم وآرائهم وانتماءاتهم وفي الجنس واللغة، الخ، متساوون أمام القانون. وإذا لم تكن هناك مساواة أمام القانون، في الحقوق والواجبات، بطلت الديمقراطية، وحل الاستبداد، بما في ذلك استبداد الأكثريات التي تفوز ديمقراطيًا.

هذه فكرة بدهية في القانون وفي العلوم السياسية والاجتماعية. ثمة فكرة ثانية معروفة في هذين الحقلين أيضًا تتلخص بأن حكم القانون لا ينفع وحده، أي أن الاكتفاء باستخدام الشرطة لمراقبة المخالفين وسوقهم إلى العدالة وتأديبهم وفق القانون، هو أمر باهظ الثمن اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو لا يتفق أصلاً مع فكرة القانون الذي يمثل في عمقه عقدًا اجتماعيًا، ولم تضعه قوة قاهرة غير وطنية. ما يعطي للقانون معناه عمليًا هو استعداد الافراد والجماعات وجهوزيتهم لتطبيق القانون من تلقاء أنفسهم. وهذا يتم من خلال ما يسمى بـ"الثقافة القانونية" (legal culture) أو التنشئة القانونية (legal socialization) أو "التفكير القانوني" (legal reasoning) أو ثقافة القانون (culture of lawfulness) (Grant, H., 2004). ثقافة القانون هي أكثر التعابير إحاطة وشيوعًا. هي مجموعة المعارف والقيم والمهارات

والاستعدادات المكتسبة والمترسّخة في الناس أفرادًا وجماعات بصورة "طباع" (habitus)[١٨] كما يقول بورديو وباسورون (١٩٧٠)، بحيث يسيرون "وحدهم" في المجتمع كما يقول التوسير (Althusser, L., 1976). وهذا يعني أيضًا أن حماة القانون وتنفيذه هم الناس أنفسهم قبل أن تتدخل الشرطة أو من دون أن تتدخل أصلاً، وهم الذين يستدعون الشرطة في حال كانوا غير مؤهلين لردع المخالف أو أن ما يجب القيام به هو أصلاً من اختصاص الشرطة.

أما ثقافة القانون، وهذه أيضًا فكرة ثالثة معروفة، فيكتسبها أفراد المجتمع منذ الصغر، عبر وكالات التنشئة الاجتماعية المتنوّعة، وأولها الأسرة وثانيها، زمنيّا، المدرسة، بالإضافة إلى الهيئات والمنظمات الدينية والرعائية ووسائل الاعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، على الرغم من أن هذه الأخيرة لها أغراض أخرى منها تكوين الآراء والاتجاهات لدى البالغين. وكما هو معلوم فإن الاتجاهات والآراء قابلة للتأثير والتغيّر في ما التنشئة راسخة. المهم أن التربية، أو التنشئة الاجتماعية، التي تكون الطباع بما فيها ثقافة القانون، في ضعفها أو قوتها، تحصل عمليًا في فترة الطفولة، أي بما يوازي التعليم الأساسي، الذي يمتد حتى سن الخامسة أو السادسة عشرة بحسب البلدان.

بناء على كل ما تقدم، أي على أن تكوّن الثقافة القانونية لدى الافراد يتم قبل الجامعة، كيف تكون ثقافة القانون جزءًا من قضيتنا حول المسؤولية المدنية في التعليم العالي؟

١٨- لقد اعتمدنا كلمة طباع ترجمة لكلمة (habitus) بسبب معناها الاجتماعي، على غرار "طبائع الاستبداد" عند عبد الرحمن الكواكبي و"طبائع العمران" عند إبن خلدون. انظر كتابنا: **"التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع"** (الأمين، ع.، ٢٠٠٤)

تجدر الإشارة أولاً إلى أن مشاكل اكتساب ثقافة القانون تظهر بعد التعليم الأساسي، لدى الشباب من عمر ١٥ إلى ٢٥. لذلك فإن معظم البرامج المعروفة في العالم حول نشر الثقافة القانونية هي موجهة للشباب في هذا العمر، ويلاحظ ذلك في البلدان التي يكثر فيها الفساد الحكومي والتهريب والجرائم المنظمة والعصابات والتي لا يذكر أي من البلدان العربية من بينها[١٩]. هذا لا يعني أن الشباب الجامعي يحتاج إلى هذه البرامج، بل إنه يعني أن "التنشئة" تستمر، بصورة أو أخرى، في الجامعة، وأن ثقافة القانون هي مكوّن من مكوّنات الاكاديميا والحياة الجامعية عمومًا. لكن هذا الموضوع، موضوع متابعة التنشئة القانونية في الجامعة، ندرجه في باب المواطنة، كما طرحناها أعلاه.

ما يبقى وما يهمنا هنا هو ثقافة القانون في ما يخصّ المؤسسة الجامعية. فالمؤسسة تعمل وفق القانون العام (الذي ينطبق على جميع مؤسسات التعليم العالي في بلد معين) والقانون الخاص بها (أو الأنظمة التي تخصها) والتي تسمى بـ"القواعد والأنظمة" (rules and regulations).

النقطة الأولى تتعلق بتوافر القواعد والأنظمة في الجامعة، بما يتناسب مع ما تقوم به المؤسسة من أدوار ومع التغيرات المتسارعة التي يشهدها التعليم العالي نتيجة الثورة التكنولوجية. علمًا بأن مقياس "التناسب" غير جاهز عند أحد. في أوروبا مدرستان واحدة تفصل القوانين وتطبّقها بتفاصيلها وأخرى تقتصر على نصوص أكثر عمومية تسمح بالتأويل والتكيّف مع المتغيرات (Bergan, S., 2004). ولا توجد أدلة دامغة على أن كثرة القوانين هي دليل

١٩- المكسيك، كولومبيا، صقلية، بلغاريا، جورجيا، الخ
(Kenney, D. J., & Godson, R, 2002; World Bank, 2011; Dobriansky, P, 2004)

عافية قانونية، بل قد تكون كثرة الأنظمة من كثرة المخالفات، أو من سطوة الإداريين والبيروقراطية عمومًا (Dobriansky, P., 2004). والقانون كما يقال كالدواء يجب أن يؤخذ بجرعات مناسبة. المهم أن لا تفضي قلة النصوص إلى اتخاذ القرارات وإصدار الاحكام استنسابيًا أو على قاعدة "شخصية". فميزة القانون أنه يجعل القرارات والاحكام لاشخصية (impersonal).

النقطة الثانية تتعلّق بحقوق الأساتذة والطلاب وواجباتهم. وهنا نعتبر أن الإعلانات الدولية والمعاهدات هي جزء من القواعد والأنظمة وبخاصة موضوع حقوق الملكية والسرقة الأدبية لأنهما يقعان في صلب العمل الجامعي. والسؤال هنا إلى أي حد تعتمد هذه المعاهدات والوثائق كجزء من قواعد الجامعة وأنظمتها.

النقطة الثالثة تتعلق بالشفافية. من صفات القانون أن يكون منشورًا متاحًا لجميع المعنيين حتى تصح عليه التسمية ويكون الجميع متساوين أمامه. هذه الاتاحة تتم عبر توزيعه ورقيًا على أهل الجامعة أو على موقع الجامعة الالكتروني أو توافره في مكتبة الجامعة، أو إقامة ندوات أو وضع إعلانات حوله. التعمية على القواعد والأنظمة تحفز على الاستنسابية في إصدار الأحكام، لجهة "إخراج القانون من الجارور" أو "وضعه في الجارور" وفق الحالات.

النقطة الرابعة تتعلّق بصناعة القوانين. عمومًا، وفي الإرث الإداري المركزي، تكون القوانين من صناعة القانونيين والاداريين وهي تغلّب حكمًا معايير الوظيفة العامة والترتيبات الإدارية. فنجد أن التفصيلات المتعلّقة بأمور مثل التدرج مثلاً والمباريات والتأديب والضوابط المالية، الخ، غزيرة وتفصيلية،

بينما في الأمور الاكاديمية تكون النصوص التنظيمية قليلة. السؤال هنا ما مدى مشاركة الأكاديميين في صناعة القواعد والأنظمة الجامعية؟ إن فكرة ثقافة القانون تقوم في الأصل على أهمية مشاركة الذين يطبقون القوانين أو من يمثلهم بتطوير هذه القوانين. فكيف الحال بالمؤسسة الجامعية وهي المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي يكون فيها المعنيون بها هم في الوقت نفسه قوة التغيير فيها وهم الخبراء فيها، لا يحتاجون إلى خبراء من الخارج. أي هم المعنيون بتطوير المؤسسة وتطوير القوانين اللازمة لتسهيل هذا التطوير.

٦- "بيداغوجيا" التقصي والمداولة

عالجت المحاور السابقة محتوى البعد المدني والعلاقات الداخلية والخارجية في المؤسسة الجامعية المتعلقة به، أما المحور الحالي يتعلق بالكيفية، كيفية نقل المعارف والقيم والمهارات إلى الطلبة.

نعلم أن التلقين هو طريقة في التعليم، وأنه طريقة شائعة بل مسيطرة بقوة في عدد كبير من الأنظمة التعليمية في العالم. التلقين يقوم على المحاضرة، والمحاضرة في الأساس يلقيها الراسخون في العلم أو العلماء المجتهدون على "طلبة العلم" في الصفوف، أو يلقيها هؤلاء على جمهور العلم أو جمهور الناس في التجمعات العامة. والمحاضرة تشير إلى تمكّن المحاضر وإلى أفكاره وقيمه ولكنها لا تشير إلى تعلم الطلبة. عندما تكون المحاضرة هي الطريقة المعتمدة في الصفوف تصبح تلقيناً. ويكتمل منطق التلقين مع إضافة الكتاب المدرسي المقرّر إلى ما يقوله المعلم. في التلقين يقيس الامتحان فقط ما اكتسبه الطالب

مما قاله المعلم أو قاله الكتاب، أي ما حفظه.

وهنا كان يجب أن ننتظر أعمال عدد من الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع والنفس والتربية منذ بداية القرن العشرين لكي يصبح التعليم التقليدي القائم على التلقين موضع نقد عميق وحاد، ولكي نشهد بعدها ظهور موجات من المقاربات التربوية القائمة على ما يسمى اليوم بالتعلّم الناشط (active learning). ويتلخص هذا النقد من الناحية النفسية التربوية بأن التعليم عبر التلقين يعمل في المستوى الأدنى من المستويات المعرفية الستة في "صنافة بلوم" (Bloom taxonomy) التي وضعها في ستينيات القرن الماضي، وهي: التعرف، الفهم، التطبيق، التحليل، التوليف، التقويم. من وجهة نظر "بيداغوجية"، يعتبر التعليم التلقيني تعليمًا قاصرًا وغير فعال، ومن وجهة نظر مدنية، هو تعليم تسلطي، يجعل التعلم سلبيًا والمتعلم مطيعًا وقابلاً بما يقال له أو يقرّر بشأنه وسهل الانقياد.

ينطلق ديوي (Dewey, J.,1997) من الجانب "البيداغوجي"[٢٠]، لكن فلسفته ليست تحسين فعالية التعليم لذاته، أو التعامل مع المستويات العليا للمعرفة، التي أصبحت قيد التداول بعده، بل هي فلسفة اجتماعية تقوم على إصلاح المجتمع بحيث تكون التربية ملتزمة بقضايا المجتمع والتغيير من أجل إقامة ديمقراطية قائمة على المشاركة وهو الذي كان يؤمن بقوة بدور المدرسة في هذا "المشروع الديمقراطي". إن طيف ديوي موجود في كل دراسة أطلعنا عليها حول التربية والتقصي والتفكير النقدي والديمقراطية. يحتاج الأطفال طبقًا لقراءة نوسبام لديوي (Dewey, J.,1997) إلى أن يأخذوا على عاتقهم

٢٠- Dewey, John (1907), **"The School and Society"**, Chicago, University of Chicago Press: https://www.brocku.ca/MeadProject/Dewey/Dewey_1907/Dewey_1915a.html)

مهمة ما يفكرون به وبأن ينخرطوا في العالم بروح فضولية ونقدية (Dobriansky, P., 2004: 64).

وما كتبته نوسبام في العام ٢٠١٠، يندرج في هذا الإرث الفكري النقدي للتربية التقليدية، الذي يمكن إرجاعه إلى سقراط وروسو، والذي ينطلق بقوة بصورة خاصة من ديوي (Dewey, J.,1997)، كما يندرج فيه لاحقًا به باولو فريري في كتابه الشهير "بيداغوجيا المقهورين" (Freire, P., 1970). ضمن هذا الاطار تستعمل نوسبام تعبير "الطريقة السقراطية" للتعبير عن التقصي والتفكير النقدي.

تعرّف الطريقة السقراطية في الموسوعات على أنها "شكل من أشكال التقصي والنقاش مبنية على السؤال والجواب من أجل تحفيز التفكير النقدي"[٢١]. وهي عند نوسبام "ممارسة اجتماعية" ضرورية "لكل ديمقراطية" وخصوصًا في البلدان التي تقوم على التنوّع (العرقي، والديني)، لأنها مبنية على احترام الآخر وعلى اللجوء إلى العقل وعلى البناء على ما يقوله، وتحفز على التفكير النقدي، وهذا لا يتم إلا من خلال الاستماع والبحث عن قواعد مشتركة تسمح بإظهار التباين. وتطبيق السقراطية أمر منطقي في التعليم العالي وفي الانسانيات على الأقل، باعتبار أن التفكير النقدي يجب أن يتخلل "بيداغوجيا" الكثير من المواد بقدر ما يتعلم الطالب "أن يحقق وأن يقيم الأدلة وأن يكتب أوراقًا بحجج جيدة البناء وأن يحلل حججًا "قدمها الآخر، أكان كتابًا أو شخصًا، طالبًا أو أستاذًا. وفي صف الفلسفة فإن "حوارات أفلاطون لا يعلى عليها لجهة قدرتها

٢١- http://en.wikipedia.org/wiki/Socratic_method

على استثارة البحث والتفكير النشط" (Nussbaum, M., 2010:54-55).

في الطريقة التلقينية، المعلم يسأل الطلبة والمعلم يقدّم الجواب الصحيح، باعتباره مخزن المعرفة، وباعتبار أن الجواب الصحيح موجود في رأس المعلم "العالم" وصاحب السلطة يقدمه للمتعلم "الجاهل" والمطيع. وفي الطريقة المبنية على التقصي يكون السؤال متعدّد المصادر والجواب متعددًا. المعلم يسأل والطلاب يسألون، المعلم يجيب والطلاب يجيبون. هناك أسئلة كثيرة، مفتوحة، وهناك أجوبة كثيرة. وكل جواب يستولد سؤالاً جديدًا. وعلى الذي يود تقديم جواب أن يستقصي المعارف والوقائع لكي يوفي جوابًا يصلح البناء عليه. وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الأسئلة فلسفية أو اجتماعية أو سياسية، أو معلوماتية، الخ. وكذلك الأجوبة.

يقترح فريدمان (Friedman, 2010) سلسلة خماسية للتقصي: إسأل، تحقّق، ابتدع، ناقش، تبصر أو تفكّر[٢٢]. وتقترح "فيرجينيا لي" سلمًا للتقصي يزيد فيه دور الطالب تدريجيًا في اختيار الموضوع وطرح السؤال وجمع المواد والمعلومات والتصميم والتحليل واستخراج النتائج حتى يصبح هو الذي يقوم بكل شيء تقريبًا، في الدرجة العليا المسماة عندها "البحث الاستفسارى للطالب[٢٣]" (Lee, V. S., 2011:154). وفي هذا الاقتراح يظهر الدور الجوهري للتقصي في التمهيد للمرحلة "البحثية" في التعليم العالي (على مستوى الماجستير والدكتوراه). هذه الصلة هي التي جعلت ليفي (Levy,P., 2011) يميّز بين التقصي من أجل التعلّم (inquiry for learning) والتقصي من أجل

٢٢- Ask-Investigate-Create-Discuss-Reflect

٢٣- Structured, guided, student-directed, and finally independent student-research inquiry

بناء المعرفة (inquiry for knowledge-building)، أو بين البارادايم التعلمي والبارادايم الاستكشافي والترابط الوثيق بينهما. في النوع الأول من التقصي يقوم الطالب باستقصاء المعرفة الموجودة وآراء الآخرين، وفي الثاني ينتقل إلى أن يقول شيئًا شخصيًا أو جديدًا في الحقل الذي يدرسه.

وللتقصي صيغ "بيداغوجية" متعدّدة الأسماء: التعلّم المبني على التقصي (inquiry-based learning-IBL)، التعلّم المبني على المشكلات (problem-based learning-PBL)، التعلّم الموجه عن طريق التقصي (inquiry-guided learning-IGL)، الأنشطة الموجهة عن طريق التقصي (Inquiry-Oriented Activities)، والمنهج المبني على التقصي (inquiry-based curriculum) (Levy, P. 2011, Lee, V.S., 2012, Aditomo, A., 2011, Ahuna, K. H et al, 2011, Friedman, D. B. et al, 2010, Hu, S.,et al, 2008, Justice, C.,atal, 2010). وهذه التسميات والأساليب واسعة الانتشار تجريبيًا أو عمليًا في التعليم العالي في بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأميركية.

ويرتبط بالتقصي مفهوم المداولة أو المذاكرة (deliberation) الذي يظهر العلاقة مع الآخر في البحث عن الأجوبة وكيفية اتخاذ القرارات، التعلمية أو الاكاديمية أو الاجتماعية والسياسية. المداولة تعكس الفلسفة الديمقراطية والسلوك المدني. ومن هذه الزاوية ينضم التعليم التعاوني إلى الطرق المحفزة على المداولة (Ehrlich,JT.,1999 :245).

خلاصة فكرة المداولة أنها تدرج الطلبة في المجموعة المتعلمة للتأكد من أن المعرفة تم تطويرها أو تم أخذ القرار الصائب فيها، أو حلت المشكلة، فرديًا

وجماعيًا، عن طريق التفكير التداولي والنقدي من قبل عدة أطراف متفاعلة ومتعاونة في ما بينها، تضمّ الطلاب والأساتذة وأفرادًا من المجتمع المحلي (Maila, M.W ,2010:277, Finley, A.,2011, Saltmarsh.) في "نظرية التداول الديمقراطي" (deliberative democratic theory) يقول ساندبيرغ، تشمل المداولة "النقاش والمناظرة (debate) الهادفة إلى إنتاج آراء مدروسة ومستنيرة (informed opinions) وحيث تكون في نية المشاركين مراجعة آرائهم في ضوء المعلومات الجديدة وإطلاعهم على آراء الآخرين". وهي تزيد الالتزام المدني للمشاركين بقدر ما تقوم على احترام آراء الاخرين، وعلى الإرادة في تحمّل الأفراد مسؤولياتهم كمواطنين (Sundberg, E. 2008).

رابعًا: المسؤولية المدنية في الجامعات العربية

استنادًا إلى ما هو منشور، نعرف ثلاثة أمور عن المسؤولية المدنية في الجامعات العربية.

أولاً، إن هناك إحدى عشرة جامعة عربية[٢٤] مندرجة اليوم في تحالف "معًا"، وهو تجمع إقليمي يشكّل أحد شركاء شبكة "تالوار" العالمية ويعمل بالتعاون معها. وبالتالي فهي موقعة على إعلان تالوار (٢٠٠٥) حول المسؤولية المدنية. ويهدف التحالف إلى "أن يجمع الجامعات العربية معًا لتحقيق هدف جماعي هو تشجيع تطبيق الالتزام المدني وتحسينه في التعليم العالي". وذلك من خلال الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل وتسهيل تبادل التجارب الجيدة و"تشجيع الطلبة على التعاون مع إداريي الجامعة

٢٤- الجامعة الاميركية في القاهرة (مصر)، الجامعة الاميركية في بيروت، الجامعة اللبنانية-الاميركية، جامعة سيدة اللويزة، جامعة القديس يوسف (لبنان)، جامعة عفت (السعودية)، جامعة الاحفاد (السودان)، جامعة القدس، جامعة بيرزيت (فلسطين)، مدرسة دبي للحكم (الإمارات العربية المتحدة)، الجامعة الأميركية في الكويت (الكويت).

لزيادة برامج الالتزام المدني"[٢٥].

هذه المبادرة تؤشر على نية عدد من الجامعات العربية في الاهتمام بالبعد المدني، وتؤسس لنواة من الأكاديميين والوثائق والأفكار والمبادرات، التي يمكن البناء عليها في المحيط العربي. لكننا لا نعرف التطورات المدنية التي حدثت في الجامعات الأعضاء في التحالف منذ انشائه، ولا الآثار الممكنة التي تركها التحالف على الجامعات الأخرى أو على نظم التعليم العالي. ومن الملفت أنه لا توجد أي جامعة حكومية من مصر أو تونس عضو في التحالف، وأن ٩ من ١١ من هذه الجامعات هي مؤسسات غير حكومية، وأن ٦ منها ذات نظام أميركي في التعليم. ثمة العديد من الاسئلة التي تستحق البحث في تجربة "معًا".

ثانيًا، إن ما هو منشور في الكتابات الأجنبية عن الجانب المدني في الجامعات العربية يكاد يكون لايذكر. من أصل حوالى ١٥٠ دراسة تمت مراجعتها لتحضير هذه الورقة عن المسؤولية المدنية، وجدنا أربع دراسات فقط تتعلق بالجامعات العربية.

الدراسة الأولى هي محاولة لتفسير ثورات الربيع العربي وعدم الاستقرار بتزايد أعداد الطلبة الجامعيين بصورة أكبر من فرص العمل المتاحة وآمال الطلاب والخريجين المهنية، الأمر الذي ينجم عنه زيادة بطالة المتعلّمين.على أن الفقرة الوحيدة ذات العلاقة بموضوعنا، أي ما تقدّمه الجامعة في الباب المدني، وردت في نهاية الورقة بصورة إشارة إلى مرجع آخر" وجد "ألغان وغيره" أن تنويع طرق التعليم–مثلاً المناقشة داخل مجموعة مقابل المحاضرة– تبدو ذات أثر

٢٥- http://www1.aucegypt.edu/maan/about.html

على آراء الطلبة ومعتقداتهم" (Campante, F. R., &Chor, D. 2012:185). وهذه الاشارة عامة لا تنحصر طبعًا بالبلدان العربية.

الدراسة الثانية قديمة نسبيًا، في تاريخ نشرها وفي معلوماتها. لكن فائدتها أنها تعكس المعاني المتداولة للخدمة الاجتماعية. فالمؤلفة تعتبر أن الخدمة المدنية في البلدان العربية ذات أساس ديني، ويتمثل ذلك في الزكاة والصدقة عند المسلمين. كما تشير إلى الخدمة المدنية التي يديرها عسكريون. كما هي الحال في مصر مع البرنامج الذي أطلق في العام ١٩٧٣ للطلاب الجامعيين المعفيين من الخدمة العسكرية واستبداله ببرنامج خدمة مدنية يمتد من ستة أشهر إلى سنة. ويعمل الملتحقون في هذا البرنامج في حقول التعليم والخدمات الصحية وتنظيم الأسرة والتنمية المحلية وتقديم المساعدة في الكوارث. أما المعنى الثالث، فيتعلق بخدمة المجتمع والعمل التطوعي. (Kandil, A. 2004). الدراسة الثالثة عن الجامعة الأميركية في بيروت ومدى التزامها المدني، من خلال "مبادرة حسن الجوار" (Myntti, C .2013). ونجد للمؤلّفة دراسة أخرى عن الموضوع نفسه نشرته مع زملاء لها قبل ثلاث سنوات تشرح فيها السياق الجامعي للالتزام المدني وإنشاء مركز الالتزام المدني وخدمة المجتمع في الجامعة، ونشاط الجامعة في وادي البقاع، ومبادرة حسن الجوار (Myntti, C. et al 2010)، كما نجد نسخة عربية منشورة عن هذه الدراسة الأخيرة (مينتي وزملاؤها، ٢٠١٠). الدراسة الرابعة عن الالتزام الاجتماعي في الجامعة اليسوعية والمتمثل بما يسمى "اليوم السابع"، وهي منشورة على غرار دراسة مينتي باللغتين العربية (عون، ج، ٢٠١٠) والفرنسية (Aoun, G.,2010).

هذه القلة في الكتابات باللغة الاجنبية لا تعوّضها الكتابات العربية.

هناك دراستان نشرتا في أعمال المؤتمر الإقليمي العربي إلى جانب دراستي منتي وعون واحدة عن المواقف الديمقراطية للطلاب حسب القطاع في مصر (سيكا، ٢٠١٠) وثانية عن تجربة برنامج ماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت (قسيس، ٢٠١٠).

كما وجدنا حوالى ٢٠ دراسة تتناول معظمها المواطنة والتربية المواطنية والتربية المدنية في التعليم العالي، معظمها دراسات أمبيريقية الطابع تستعمل الاستبيان وتفضي إلى أرقام ودلالات إحصائية، لكن دون أن تزوّد القارئ أي فكرة عن أحوال التربية المدنية أو المواطنية في البلدان والجامعات المدروسة.

موضوع تعليم الانسانيات في الجامعات العربية كتب عنه في العام ٢٠٠٨، وتبيّن الدراسة الإهمال الرسمي (مؤتمرات وزراء التعليم العالي العرب)، والتضخّم والكثافة الطالبية في الفروع الإنسانية التي تطبّق فيها معايير اصطفاء أدنى بصورة تفضي إلى ثنائية عامة: نخبوية الاختصاصات العلمية وشعبية الاختصاصات الإنسانية (الأمين، ٢٠٠٨).

موضوع الحريات الاكاديمية كان مدار اهتمام كثيف خلال السنوات العشر الماضية. لم تكتب دراسات أكاديمية مهمة، إنما عقدت ندوات ومؤتمرات وصدرت إعلانات على غرار الإعلانات العالمية، وخلاصة ما قيل هو الاحتجاج الشديد اللهجة على ما يجري في جامعات هذه البلدان وأولها "ضرورة إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوّناته الثلاثة من أساتذة

وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية مما يوفر شرطًا ضروريًا لنجاح العملية التعليمية وتطوّر البحث العلمي" كما جاء في إعلان عمّان ٢٠٠٤ [٢٦]. دراسة واحدة شكّلت استثناءً إذ قامت بتحليل موثق لخط تدهور الحريات الاكاديمية في مصر من طه حسين وكتابه " في الشعر الجاهلي" (١٩٢٦) وصولاً إلى قضية نصر حامد أبو زيد في العام ١٩٩٢ فإلى تحريم الكتب في الجامعة الأميركية في القاهرة (١٩٩٨-١٩٩٩) وممارسة القهر والقمع في سائر الجامعات المصرية (نوفل، ن. ١٩٩٩).

النتيجة مما يسمى "مراجعة الأعمال السابقة" عربيًا في موضوع المسؤولية المدنية للجامعة، أو المصطلحات الأخرى التي تجسّدها تفيد، مقارنة بالمراجعة العامة، أن معرفتنا الاكاديمية بأحوال البعد المدني للتعليم العالي في بلداننا محدودة جدًا قياسًا بحجم التعليم العالي في المجتمع وبخطورة القضية المدنية في البلدان العربية وتعقدها. وفي حين أن الكتابات الاميركية والاوروبية تثير مسألتي النموذج الاقتصادي والتسلط الحكومي، على حساب النموذج المدني، فإن ورقة نوفل تثير مسألتي النموذج الأيديولوجي والثقافة السياسية الدينية الممتدة عبر البيئة العميقة للمجتمع.

نحن في النهاية أمام حقل خام في المعرفة وفي الممارسة في المحيط الجامعي العربي، يستحق التنقيب المتأني.

٢٦- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (٢٠٠٤)
www.anhri.net/jordan/achrs/pr 041200 shtml

لائحة المراجع

- الأمين، ع. (٢٠٠٤)، **"التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع"**، بيروت، المركز الثقافي العربي

- الأمين، ع. (٢٠٠٨)، **"التعليم العالي في البلدان العربية، في: التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية"**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ص ص ١٤-٢٠٦

- الأمين، ع. (٤٢٠١)، **"قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية"**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية

- سيكا، ن. (٢٠١٠)، الجامعات الخاصة في مصر: هل تعتبر أماكن لتنمية المواقف الديمقراطية؟ في: الأمين، ع. (محرر)." **نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤولية الاجتماعية"** أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ أيار/مايو، ١-٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي، ص ص ٧٦٩-٧٨٤

- عون، ج. (٢٠١٠). الالتزام الاجتماعي للطلبة الجامعيين: تجربة جامعة القديس يوسف في بيروت، في: الأمين، ع. (محرر). **"نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤولية الاجتماعية"** أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ أيار/مايو، ١-٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي، ص ص ٦٧٣-٦٨٢

- غنيم، و. (٢٠١٢)، الثورة ٢,٠، **"إذا الشعب يومًا أراد الحياة"**، القاهرة، دار الشروق

- قسيس، م. (٢٠١٠). برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الانسان في جامعة بيرزيت، في: الأمين، ع. (محرر)." **نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤولية الاجتماعية-"** أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة ٣١ أيار/مايو، ١-٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، بيروت، مكتب اليونسكو الإقليمي، ص ص ٧٤٥-٧٦٨

- نوفل، ن. (١٩٩٩)."**الحرية الأكاديمية بين النظرية والتطبيق (قراءة في الواقع المصري)"**، ورقة غير منشورة

- اليونسكو (٢٠٠٩)،" **دليل المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"، القاهرة ٥/٣١-٢٠٠٩/٦/١**، بيروت، ٦٣ صفحة.

- Aditomo, A., Goodyear, P., Bliuc, A., & Ellis, R.A- (2011), **“Inquiry-based learning in higher education: principal forms, educational objectives, and disciplinary variations”**, Studies in Higher Education, 38 (9), 1-20. doi: 10.1080/03075079.2011.616584.

- Ahuna, K. H., Tinnesz, C. G., & Vanzile-Tamsen, C- (2011), **“Methods of inquiry: Using critical thinking to retain students”**, Innovative Higher Education, 36(4), 249-259. doi : 10.1007/s10755-010-9173-5

- Althusser, L. (1976), **«Idéologie et appareils idéologiques d'état»**, in Positions (pp 67-127). Paris, éditions sociales

- Aoun, G. (2010), **“L’engagement social des étudiantsuniversitaires: expérience de l’Université Saint-Joseph de Beyrouth”**, in Lamine, B. (ed): Towards an Arab Higher

Education Space : International Challenges and Societal Responsibilities, (pp593-602), UNESCO.

- Avina, J. (2013), **"The evolution of corporate social responsibility (CSR) in the Arab Spring"**, The Middle East Journal, 67(1), 76-91.

- Bawa A.C. &Munck, R (2012), "Globalizing civic engagement", In McIlrath, L. (Eds), **"Higher education and civic engagement: comparative perspectives"** (pp. IX-XIX), New York: Palgrave Macmillan.

- Belfield C. R. & Levin M.L (2002), **"Education Privatization: causes, consequences and planning Implications"**, UNESCO Report

- Bergan, S. (2004), **"A tale of two cultures in higher education policies: The rule of law or an excess of legalism?"**, Journal of Studies in International Education, 8(2), 172-185. doi: 10.1177/1028315303260828

- Biesta, G. (2011), **"Learning democracy in school and society education, lifelong learning, and the politics of citizenship"**, Rotterdam: Sense Publishers.

- Boland, J. A. (2011), "**Positioning civic engagement on the higher education landscape: Insights from a civically engaged pedagogy"**, Tertiary Education and Management, 17(2), 101-115.doi: 10.1080/13583883.2011.562523

- Boland, J. A. (2012), **"Orientations to civic engagement: Insights into the sustainability of a challenging pedagogy"**, Studies in Higher Education, 39(1), 1-16.doi: 10.1080/03075079.2011.648177

Bourdieu, P, et Passeron, C. (1970), **«La reproduction, éléments pour une théorie du système d'enseignement»**, Paris, Minuit

- Bringle, G. & Clayton, P.H (2012), **"Civic education through Service Learning: What, how, and why?",** In: McIlrath, L. (Eds), Higher education and civic engagement: comparative perspectives (pp. 101-124). New York: Palgrave Macmillan.

- Campante, F. R., & Chor, D. (2012), **"Why was the Arab world poised for revolution? Schooling, economic opportunities, and the Arab Spring",** Journal of Economic Perspectives, 26(2), 167-188.doi: 10.1257/jep.26.2.167

- Caputo, D. A. (2005), **"A Campus View: Civic engagement And The Higher Education Community",** National Civic Review, 94(2), 3-9.

- Carcasson, M., & Sprain, L. (2012), **"Deliberative democracy and adult civic education, New Directions for Adult and Continuing Education"**, (135), 15-23. doi: 10.1002/ace.20022

- Dewey, J. (1907), **"The School and Society"**, Chicago, University of Chicago Press:

Retrieved from:https://www.brocku.ca/MeadProject/Dewey/Dewey_1907/Dewey_1915a.html)

- Dobriansky, P. (2004), **“Promoting a Culture of Lawfulness”**, Georgetown University. Retrieved from http://2001-2009.state.gov/g/rls/rm/2004/37196.html

- Downs, D. A. (2012), **“Civic education versus civic engagement”**, Academic Questions, 25(3), 343-347.doi: 10.1007/s12129-012-9302-y

- Ehrlich, T. (2000), **“Civic responsibility and higher education”**, Westport, Conn.: Oryx Press.

- Fernandez, O. (2005), **“Towards European citizenship through higher education?”**, European Journal of Education, 40(1), 60-68.

- Finley, A. (2011), **“Civic learning and democratic engagements: A review of the literature on civic engagement in post-secondary education”,** Association of American Colleges & Universities, 0, 28. Retrieved from https://www.aacu.org/civic_learning/crucible/documents/LiteratureReview.pdf

-Freire, P. (1970), **“Pedagogy of the Oppressed”,** http://selforganizedseminar.files.wordpress.com/2011/08/freire_pedagogy_oppresed1.pdf

- Friedman, D. B., Crews, T. B., Caicedo, J. M., Besley, J. C., Weinberg, J., & Freeman, M. L. (2010), **“An exploration into inquiry-based learning by a multidisciplinary group of higher education faculty”**, Higher Education, 59(6), 765-783. doi: 10.1007/s 10734-009-9279-9

- Gifford, C., Gonçalves, S., Wołodźko, E., &Gocsal. (2010), **“Post-national citizenship and higher education in the European Union”**, European Political Science, 9(3), 341-357.

- Gutmann, A. (1987), **“Democratic education”**, Princeton, N.J.: Princeton University Press.

- Haigh, M. (2008), **“Internationalization, planetary citizenship and higher Education Inc. Compare: A journal of comparative education”**,38(4), 427-440. doi: 10.1080/03057920701582731.

- Hillygus, S. D. (2005), **“The missing link: Exploring the relationship between higher education and political Engagement. Political Behavior”**, 27(1), 25-47. doi:10.1007/s11109-005-3075-8

- Howe, K.R. & Meens, D.E. (2012), **“Democracy left behind: How recent education reforms undermine local school governance and democratic education”,** Boulder, CO: National Education Policy Center. Retrieved from http://nepc.colorado.edu/publication/democracy-left-behind

- Hu, S., Kuh, G. D., & Li, S. (2008), **“The effects of engagement in inquiry-oriented**

activities on student learning and personal development", Innovative Higher Education, 33(2), 71-81. doi: 10.1007/s10755-008-9066z

- Justice, C., Rice, J., Roy, D., Hudspith, B., & Jenkins, H. (2009), **"Inquiry-based learning in higher education: administrators' perspectives on integrating inquiry pedagogy into the curriculum"**, Higher Education, 58(6), 841-855. doi: 10.1007/s10734-009-9228-7

- Kandil, A. (2004), "**Civic service in the Arab region"**, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 33(4 suppl), 39S-50S.doi: 10.1177/0899764004270097

- Kantanen, H. (2005). **"Mission civique et responsabilité sociale"** Les nouveaux enjeux des relations publiques, dans l'enseignement supérieur. - Politiques et gestion de l'enseignement supérieur, 17(1), 117-134. Retrievedfrom http://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement-superieur-2005-1-page-117.html

- Kimball, M.S.et al (2009), **"Empirics on the Origins of References: The case of college Major and Religiosity"**, National Bureau of Economic Research

- Kenney, D. J., & Godson, R. (2002), **"Countering crime and corruption: A school-based program on the US-Mexico border"**, Criminology and Criminal Justice, 2(4), 439-470. doi: 10.1177/17488958020020040401

- Lee, V. S. (2011), **"The power of inquiry as a way of learning"**, Innovative Higher Education, 36(3), 149-160. doi: 10.1007/s10755-010-9166-4

- Levy, P. (2011), **"Embedding inquiry and research into mainstream higher education: A UK perspective"**, Council on Undergraduate Research, 32(1), 36-43.

- Maila, M.W. (2010), **"Curriculum as open-ended inquiry in higher education"**, Africa Education Review, 7(2), 263-282. doi: 10.1080/18146627.2010.515385

- Mccowan, T. (2012), **"Opening spaces for citizenship in higher education: Three initiatives in English universities"**, Studies in Higher Education, 37(1), 51-67. doi: 10.1080/03075079.2010.493934

- McGover, P. (2003), **"Civic Engagement in Higher Education: A Grounded Theory"**, The University of Montana, (UMI No. 3093124).

- McIlrath, L. (2012), **"Higher education and civic engagement: comparative perspectives",** New York: Palgrave Macmillan. 268 p. doi:10.1057/9781137074829

- Millican, J., &Bourner, T. (2011), **"Student-community engagement and the changing role and context of higher education"**, Education + Training, 53(2/3), 89-99.Doi: 10.1108/00400911111115645

- Morton, K. & Saltmarsh, J. (1997), Addams, Day, and Dewey, **"The emergence of Community Service in American culture"**, Michigan Journal of Community Service

Learning, Fall 1997, pp 137-142.

- Munck, R. (2010), **“Civic engagement and global citizenship in a university context, Arts and Humanities in Higher Education”**, 9(1). In McIlrath, L. (Eds), **“Higher education and civic engagement: comparative perspectives”** (pp. 31 - 41). New York: Palgrave Macmillan.

- Myntti, C. (2013), **“Civic engagement in a challenging political context: The Neighborhood Initiative at the American University of Beirut”**, Lebanon. The Journal of General Education, 62(4), 238-246.doi: 10.1353/jge.2013.0024

- Myntti, C.,Zuraik, Rami, Mabsout, Mounir (2010), **"Beyond the Walls : The American University in Beirut Engages its Communities"**, In Lamine, B. (ed.) **“Towards an Arab Higher Education Space: International Challenges and Social Responsibilities”** (pp 603-620), UNESCO

- Nussbaum, M. C. (2010), **“Not for profit: why democracy needs the humanities”**, Princeton, N.J.: Princeton University Press.

- Patiño-González, S. (2009), **“Promoting ethical competencies: education for democratic citizenship in a Mexican institution of higher education”**, Journal of Moral Education, 38(4), 533-551. doi: 10.1080/03057240903321980

- Rocher, G. (1990), **«Redéfinition du rôle de l’université »**, Retrieved from http://classiques.uqac.ca/contemporains/rocher_guy/redefinition_role_universite/role_universite.html

- Roland-Lévy, C., Raubik, R., Davies, I., Bauer, T., Fülöp, M., & Krull, E. (2002), Implementing citizenship education: Issues from higher education in Europe, **"Citizenship, Social and Economics Education"**, 5(1), 53-61.

- Saltmarsh, J., Hartley, M. and Clayton, P.H. (2009), **“Democratic Engagement White Paper”**, Boston, MA: New England Resource Center for Higher Education.

- Schutze, H.G. (2012), **“Universities and their communities - Engagement and service as primary mission”**, In: McIlrath, L. (Eds), **“Higher education and civic engagement: comparative perspectives”**, (pp. 61-77) New York: Palgrave Macmillan.

- Smith, G., Ottewill, R., Jubb, E., Sperling, E., & Wyman, M. (2008), **“Teaching citizenship in higher education”**, European Political Science, 7(2), 135-143. doi:10.1057/eps.2008.8

- Sullivan M. W. (2000), **“Institutional identity and social responsibility in higher education”**, in Ehrlich, T. (Eds), “Civic Responsibility and Higher education”, Phoenix, American Council of Education and the Oryx press

- Sundberg, E. (2008), “**Deliberative Civic Education and Student Engagement (Doctoral dissertation)”**, Retrieved from ProQuest Digital Dissertations, (UMI No. 3317754)

- Tansey, L. (2012), **"Volunteering within Higher Education - A literature exploration and case study"**, In: McIlrath, L. (Eds), **"Higher education and civic engagement: comparative perspectives"**, (pp. 125 - 138) New York: Palgrave Macmillan.

- Tapia, M.N (2012), **"Academic excellence and community engagement: Reflections on the Latin American experience"**, In: McIlrath, L. (Eds), **"Higher education and civic engagement: comparative perspectives"**, (pp. 188 - 203) New York: Palgrave Macmillan.

- Thompson, D. F.(1972), **"Democracy and the governing of the university"**, Annals of the American Academy of Political and Social Science, 404, **"American Higher Education: Prospects and Choices"** (Nov., 1972), 157-169.

- White, M. (2013), **"Higher education and problems of citizenship formation"**, Journal of Philosophy of Education, 47(1), 112-127.

Links

http://talloiresnetwork.tufts.edu/what-is-the-talloires-network/talloires-declaration

http://www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED/pdf/WCHE_2009/FINAL%20COMMUNIQUE%20WCHE%202009.pdf (accessed July 1, 2014), pp 2-3

http://www.unescobkk.org/index.php?id=7910

http://www.congresouniversidad.cu/documentos/declaration.pdf

Aspen Institute on June 29- July 1, 1999, http://www.compact.org/resources-for-presidents//presidents-declaration-on-the-civic-responsibility-of-higher-education

الاعلان العلمي لليونسكو حول التعليم العالي (1998): http://www.unesco.org/education/educprog/wche/declaration_eng.htm

http://en.wikipedia.org/wiki/Socratic_method

http://www1.aucegypt.edu/maan/about.html





الحدود البحرية للبنان: تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة

د. ريان عساف *

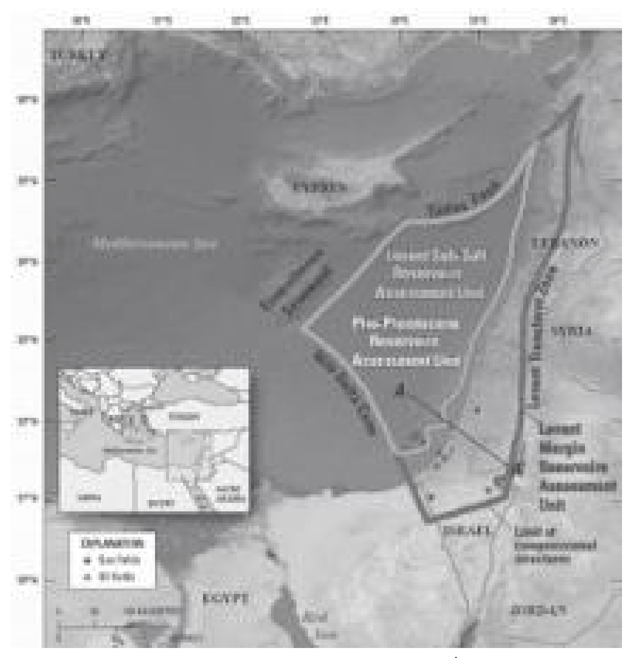
المقدمة

كان من المعتقد خلال عقود أن أغلب الدول الواقعة على شرق البحر المتوسط محرومة أو لا نصيب لها من موارد الطاقة الوفيرة في الشرق الأوسط. لكن السنوات الماضية شهدت اكتشاف حقل غاز بحري واحتياطات نفطية كبيرة في هذه المنطقة.

في العام ٢٠١٠، صدر تقرير عن هيئة المسح الجيولوجي الأميركية قدّر احتياطات الغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ب١٢٢ تريليون قدم مكعّب و١،٧ مليار برميل من النفط[١].

* دكتور في القانون ومحامية في الاستئناف

١- Schenk, C.J., Kirschbaum, M.A. Charpentier, R.R., Klett, T.R., Brrownfield, M.E., Pitman, J.K., Cook, T.A., and Tennyson, M.E., 2010, **"Assessment of undiscovered oil and gas resources of the Levant Basin Provine"**, Eastern Mediterranean: U.S. Geological Survey Fact Sheet 3014 – 2010.



الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط الذي يتضمّن هذه الكميات من النفط والغاز.

في لبنان، كثرت التقديرات وتفاوتت الأرقام التي تشير إلى كميات كبيرة من النفط والغاز؛ إلا أنّ وزير الطاقة والمياه عام ٢٠١٣ أعلن أن التقديرات تشير إلى أنّ لدى لبنان ٩٥،٩ تريليون قدم مكعب من الغاز و٨٦٥ مليون برميل من النفط في ٤٥٪ من مياهه الاقتصادية(٢).

شكّلت هذه الكميّات حافزًا للبنان (كما لدول الجوار) لتطوير قوانينه البحرية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة والمناسبة وفق القانون الدولي للاستعداد والتمكن من الاستفادة من هذه الثروات الطبيعيّة. من أهمّ الخطوات المتخذة في هذا الإطار، تحديد مناطقه البحرية واعلانها، لاسيما المنطقة البحرية التي تمارس عليها الدولة حقوقًا سيادية بهدف استكشاف مواردها الطبيعيّة

٢- تصريح وزير الطاقة والمياه آنذاك لوكالة رويترز في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

واستغلالها ألا وهي المنطقة الاقتصادية الخالصة "المنطقة".

إنّ موضوع هذه الدراسة، محصور بمسألة تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة وترسيمها والتي تختزن جزءًا كبيرًا من ثروة لبنان النفطية، فنضيء في مرحلة أولى على مفهوم هذه المنطقة في القانون الدولي ونظامها القانوني وأهميتها قبل أن نستعرض في مرحلة ثانية الخطوات التي اتخذها لبنان لتحديد منطقته، ونقدّم بعض الاقتراحات التي قد تساهم بتحصين الموقف اللبناني في هذا الاطار. أمّا مواضيع استثمار الثروة النفطية وإشكالية البدء بهذا الاستثمار قبل البتّ النهائي لمسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية، فيمكن أن تكون موضع دراسة أخرى.

١- المنطقة الاقتصادية الخالصة في القانون الدولي: تاريخها مفهومها وأهميتها

على مدى قرون عديدة، تطوّر قانون البحار الدولي استنادًا إلى القانون العرفي والاتفاقيات. فبعد أن كانت المياه الاقليمية للدولة، التي تمارس عليها سيادتها خارج إقليمها البري ومياهها الداخلية، تمتدّ إلى ٣ أميال بحرية (٦ كلم)، تمّ تمديدها إلى ١٢ ميل بحري مقاسة من خط الأساس (٢٢،٢ كلم). وقد كانت هناك مطالبات لم تلقَ قبولاً بتمديد إضافي لهذه المنطقة لتمتد إلى ٢٠٠ ميل بحري. لم يعترف ببحر إقليمي تتعدى مساحته ال١٢ ميل بحري، ولكن في العام ١٩٨٢ اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار "الاتفاقية" منطقة بحرية سمّيت بالمنطقة الاقتصادية الخالصة تمتدّ إلى ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس (حوالى ٣٧٠ كلم). الاتفاقية غالبًا ما يعبّر عنها

على أنها "رزمة متكاملة من مفاهيم أو حلول معتمدة[٣]"package deal" رمت إلى التوفيق بين مصالح مختلف الدول التي شاركت في المؤتمر[٤]، وقد شكّلت المنطقة الاقتصادية الخالصة عنصرًا أساسيًا من هذه الرزمة. في حين تمارس الدولة سيادة كاملة على بحرها الاقليمي، يعترف لها بحقوق سيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

حظيت المنطقة بقبول سريع وواسع في ممارسات الدول وتعتبر اليوم جزءًا من القانون الدولي العرفي (Customary International Law). في تموز/يوليو ١٩٩٤ [٥]، من أصل ١٤٢ دولة ساحليّة ، ٩٤ دولة أعلنت منطقتها الاقتصادية الخالصة التي تمتدّ ٢٠٠ ميل بحري.

أ–لمحة تاريخية: إضاءة على المرحلة التي سبقت الموافقة على اتفاقية قانون البحار

تاريخيًا، أول من مارس سيادة حصرية على الموارد البحرية إلى ما بعد المياه الاقليمية كانت الولايات المتحدة الأميركية في إعلان ترومان (Truman Act)

٣- اتخذ قرار خلال المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار بأنّ اتفاقية قانون البحار في العام ١٩٨٢ سوف تعتمد كرزمة متكاملة (من التنازلات)

٤- The Exclusive Economic Zone (EEZ) concept gained general acceptance early in the negotiations at the Third United Nations Conference on the Law of the Sea (UNCLOS III). A balance between coastal State interests, particularly developing States, and the interests of maritime, land-locked, and geographically disadvantaged States was required, however, before final acceptance of an EEZ text could be achieved. The underlying purpose for creating this new maritime regime was to give coastal States increased rights over the resources off their coasts, while curtailing the trend of national claims to broader territorial seas and preserving as many high seas freedoms as possible.

Churchill & Lowe, **"The Law of the Sea"**, 2) 34-133d rev. ed. 1988)

٥-دخلت الاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيّز التنفيذ بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤

الصادر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥ حول الجرف القاري[٦].

وإذا كانت بعض المبادئ التي تضمّنها إعلان ترومان قد كان لها التأثير المباشر ووجدت طريقها إلى الاتفاقية، إلا أن "الآباء الحقيقيين" للمنطقة الاقتصادية الخالصة كانت بعض الدول اللاتينية. فبموجب الاعلان الصادر عن رئيس التشيلي في ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٤٧ والمرسوم ٧٨١ الصادر في الأول من آب/أغسطس من العام ذاته عن حكومة البيرو، أنشئت مناطق بحرية تمتدّ ل٢٠٠ ميل بحري[٧].

إعلان ترومان كان له الأثر ليس فقط على بعض دول أميركا اللاتينية، إنّما أيضًا على بعض الدول العربية. سلسلة إعلانات أحاديّة تمّ اعتمادها من قبل ١٠ دول عربية وإمارات خلال مدة زمنية قصيرة (شهرين) من العام ١٩٤٩ (المملكة العربية السعودية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٩؛ مملكة البحرين في ١٩٤٩/٦/٥؛ دولة قطر في ١٩٤٩/٦/٨؛ إمارة أبو ظبي في ١٩٤٩/٦/١٠؛ دولة الكويت في ١٩٤٩/٦/١٢؛ إمارة دبي في ١٩٤٩/٦/١٤؛ إمارة الشارقة في ١٩٤٩/٦/١٦؛ إمارة رأس الخيمة في ١٩٤٩/٦/١٧؛ إمارة أم القيوين في ١٩٤٩/٦/٢٠؛ إمارة عجمان في ١٩٤٩/٦/٢٠)[٨]. الاعلانات أكّدت سيادة هذه الدول على الثروات النفطية في الجرف القاري.

بعد أن تمّ الاعتراف بالسيادة على موارد منطقة بحرية ذات حدود معيّنة دون

٦- ينص الاعلان على ما يلي:
"having concern for the urgency of conserving and prudently utilizing its natural resources, the government of the United States regards the natural resources of the subsoil and seabed of the continental shelf beneath the high seas but contiguous to the coasts of the United States as appertaining to the United States, subject to its jurisdiction and control".

٧- يلاحظ أنّ في إعلان ترومان كما في إعلان التشيلي والبيرو، تمّت المحافظة على حرية الملاحة.

٨- Dahak, D. 1986, **«Les Etats Arabes et le Droit de la Mer»**, Tome 1. Casablanca, Les Editions Maghrébines, p . 123.

ذكر حدودها في إعلاني مونتيفيديو[٩] وليما[١٠]، ذكرت في إعلان سانتو دومينغو الصادر في ٩ حزيران/يونيو ١٩٧٢ منطقة بحرية بحدود ٢٠٠ ميل بحري (على الأكثر)، يمكن ممارسة حقوق سيادية عليها وعلى مواردها[١١].

لقد توّجت هذه الاعلانات الأحادية أو المحدودة جغرافيًا باعتماد المنطقة الاقتصادية الخالصة كإحدى المناطق البحرية الأساسية و"المميّزة" في اتفاقية قانون البحار.

ب-المنطقة الاقتصادية الخالصة: منطقة بحرية "مميّزة" في اتفاقية قانون البحار

عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة لقانون البحار في العام ١٩٥٨ وأسفر عن اعتماد ما سمّي باتفاقيات جنيف بشأن قانون البحار. ولم يسفر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار عن أي اتفاق دولي. وكانت اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ نتيجة لعملية بدأت في العام ١٩٧٠، وأدّت إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠،

٩- إعلان مونتيفيديو الصادر في ٨ أيار/مايو ١٩٧٠ (وقعت عليه الدول الآتية: الاكوادور، باناما، البرازيل، التشيلي، البيرو، سلفادور، الأرجنتين، نيكاراغوا)

١٠- إعلان ليما الصادر بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٧٠ (وقعت عليه الدول الآتية: الاكوادور، باناما، البرازيل، التشيلي، البيرو، سلفادور، الأرجنتين، نيكاراغوا، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، غواتيمالا، هوندوراس، مكسيكو)

١١- ورد في الاعلان ما يأتي:

"…sovereignty or jurisdiction of a coastal State extends beyond its territory and its internal waters to an area of sea adjacent to its coasts to a maximum distance of 200 nautical miles, as well as to the airspace above and the bed and subsoil of that sea".

وقد ورد في الاعلان أيضًا:

The coastal State has sovereign rights over the renewable and non-renewable natural resources which are found in waters, in the sea-bed and in the subsoil of an area adjacent to the territorial sea called patrimonial sea. The breadth of this zone should be the subject of an international agreement, preferably of a world-wide scope. The whole of the area of both the territorial sea and the patrimonial sea, taking into account geographic circumstances, should not exceed a maximum of 200 nautical miles.

في أفريقيا، إعلان أديس أبابا الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٧/٢ إعترف بحق كل دولة ساحليّة بإنشاء منطقة إقتصادية خالصة خلف المياه الاقليميّة على ألا تتجاوز حدودها ال ٢٠٠ ميل بحري تقاس من نقاط الأساس التي تعتمد لتحديد المياه الاقليمية.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانًا للمبادئ ينظم استخدام قاع البحار والمحيطات، واعتبرتهما تراثًا مشتركًا للانسانية. وقرّرت أيضًا عقد مؤتمر دولي جديد لغرض إنشاء نظام دولي لقانون البحار. وعقدت أول دورة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في العام ١٩٧٣. وعلى مدى السنوات التسع الآتية، تفاوض ممثلو أكثر من ١٦٠ دولة بشأن أشمل اتفاقية متعدّدة الأطراف في تاريخ القانون الدولي العام: ألا وهي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٨٢، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية، التي فتح باب التوقيع عليها في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في مونتيغو باي، جامايكا. وبحلول موعد إقفال باب التوقيع على الاتفاقية، كان قد وقّع عليها ١٥٩ من الدول والكيانات الأخرى. بيد أن الاتفاقية لم يبدأ نفاذها إلا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بعد مرور ١٢ شهرًا على الإيداع المطلوب للصك الستين للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وقد وصفها الأمين العام للامم المتحدة في مناسبة حفل التوقيع على الاتفاقية بأنها "ربما تكون أهم صك قانوني خلال القرن".

لقد خصّص القسم الخامس من اتفاقية قانون البحار للمنطقة الاقتصادية الخالصة ونظامها القانوني. فالمادة ٥٥ وتحت عنوان "النظام القانوني المميّز للمنطقة الاقتصادية الخالصة" وضعت النظام القانوني وفرّقت المنطقة الاقتصادية عن المياه الاقليمية نصّت على ما يلي:

"المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة واقعة وراء البحر الاقليمي وملاصقة له يحكمها النظام القانوني المميّز المقرّر في هذا الجزء، وبموجبه تخضع حقوق الدولة الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحريتها

للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية".

في ما يتعلّق بامتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة تنص المادة ٥٧ من الاتفاقية على ألا تمتدّ إلى أكثر من ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي.

أما المادة ٥٦ وتحت عنوان "حقوق الدول الساحلية وولايتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة" فنصت على أنّه للدولة الساحلية، في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

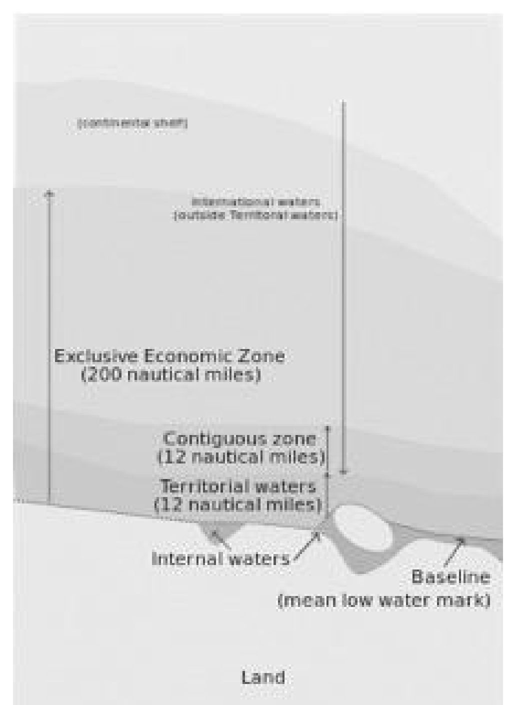
– حقوق سيادية لغرض استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها، الحيّة منها وغير الحيّة، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك في ما يتعلّق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

– ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية في ما يتعلّق بما يلي:

- إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات واستعمالها.
- البحث العلمي البحري.
- حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.
- الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية.

لقد انضمّ لبنان بموجب القانون ٢٩٥ تاريخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤

إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واستنادًا إلى هذه الاتفاقية، اتخذت الحكومة اللبنانية عددًا من الخطوات الغاية منها إعلان منطقته الاقتصادية الخالصة.



٢- المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان: بين القانون والواقع

لبنان دولة ساحليّة تقع على البحر الأبيض المتوسط، وأي ادعاء من قبله أو من قبل أي دولة بصورة منفردة بحقوق على مناطق بحرية بصورة منفردة قد يمسّ حقوق الدول الأخرى على هذه المناطق.

فبموجب المادة ٧٤ من اتفاقية قانون البحار، يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن

طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي من أجل التوصل إلى حل منصف. وفي انتظار التوصل إلى اتفاق، تبذل الدول المعنية بروح من التفاهم والتعاون، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقّتة ذات طابع عملي، وتعمل خلال الفترة الانتقالية على عدم تعريض التوصل إلى الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته.

سوف نستعرض، وفق التسلسل الزمني، المراحل التي مرّ بها تحديد لبنان لمنطقته لغاية اليوم، قبل أن نقترح بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها في المستقبل للمحافظة على حقوقنا في هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز في خضمّ الخلافات التي يشهدها تعيين حدود المنطقة مع دول الجوار.

أ- الخطوات العملية المتخذة من الدولة لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة وفق الاتفاقية والمشاكل التي تواجهها في هذا الاطار

منذ العام ٢٠٠٧، اتخذت المؤسسات الدستورية عدة إجراءات ترمي إلى تحديد المنطقة الاقتصادية وإعلانها.

• الاتفاق بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية قبرص لتحديد الحدود بين البلدين

لبنان وقبرص دولتان ذات سواحل متقابلة تتداخل مناطقهما الاقتصادية الخالصة، مما دفعهما إلى إبرام اتفاق حول تحديد المنطقة الاقتصادية لكل منهما. بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم توقيع اتفاق ثنائي بين لبنان وقبرص لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدين.

ينص الاتفاق في مادته الأولى على أنّه "يتمّ تحديد المنطقة الاقتصادية

الخالصة بين الطرفين بالاستناد إلى خط المنتصف الذي تكون كل نقطة على طول امتداده متساوية الأبعاد من أقرب نقطة على خطوط الأساس لكلا الطرفين" كما هو معرّف ومحدّد وفق النقاط المحددة من (١)[١٢] إلى (٦)[١٣] المبيّنة في قائمة الاحداثيات الجغرافية" الملحقة بالاتفاق والتي وقّع عليها الطرفان.

تنص المادة الخامسة من الاتفاق بين لبنان وقبرص على أن الاتفاق يبرم وفق الأصول الدستورية المتبعة في كل بلد ويصبح ساري المفعول عند تبادل الطرفين وثائق الابرام. فيكون الاتفاق بين لبنان وقبرص لم يدخل حيّز التنفيذ حتى تاريخه، لعدم المصادقة عليه أصولاً من مجلس النواب وفق قواعد القانون الدولي.

وقد نصّت الاتفاقية مع قبرص في مادتها الثالثة على ما يأتي: "إذا دخل أي طرف من الطرفين في مفاوضات تهدف إلى تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دولة أخرى، يتعين على هذا الطرف إبلاغ الآخر والتشاور معه قبل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدولة الاخرى، إذا ما تعلّق التحديد بإحداثيات النقطتين ١ أو ٦".

المنهجية أعلاه وفق الطريقتين الآتيتين:

١– الخط الوسطي البحتي (STRICT EQUIDISTANT LINE) على كامل الحدود البحرية من الجهة الشمالية (مع سوريا) والغربية (مع قبرص) وحتى حدود المياه الاقليمية عن الجهة الجنوبية (مع فلسطين المحتلة).

ذات الاحداثيات:

١٢-(E33˚53'40.00'', N33˚38'40.00'')

١٣-(E33˚53'40.00'', N33˚38'40.00'')

٢– الخط العامودي (PERPENDICULAR BISECTOR) للاتجاه العام للشاطئ على الحدود البحرية الجنوبية (مع فلسطين المحتلة) اعتبارًاً من حدود المياه الاقليمية اللبنانية الجنوبية وحتى الالتقاء بالحدود الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة (من ١٢ ميل بحري إلى النقطة ٢٣ [١٤]).

تجدر الاشارة إلى أنّ الجيش اللبناني أجرى في العام ٢٠١١ مراجعة تقنيّة لما تمّ انجازه من قبل اللجنة المذكورة للوقوف على دقّة العمل في ما خصّ نقاط الأساس وتطبيق منهجيّة الترسيم وإحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة وتوصّل إلى رسم خطوط حدودية أكثر دقّة وكانت النتيجة: إعتماد إحداثيات نقاط حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وضعتها اللجنة المشتركة ولاسيّما أنّها قد صدرت بالمرسوم٦٤٣٣/٢٠١١ وأنّ المرسوم المذكور ترك الباب مفتوحًا أمام إمكان مراجعة هذه الحدود وتحسينها عند توافر بيانات أكثر دقّة وفق الحاجة.

ب- إيداع لبنان الأمم المتحدة الحدود الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة

بتاريخ ١٩/١٠/٢٠١٠، أودع لبنان الأمم المتحدة الاحداثيات الجغرافية للجزء الجنوبي لمنطقته الاقتصادية الخالصة [١٥] التي تمتدّ من النقطة B1 وموقعها رأس الناقورة إلى النقطة ٢٣.

١٤- (E33˚46'8.78'', N33˚31'51.17'')

١٥- http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/LBN.htm.

• الاتفاق بين قبرص وإسرائيل

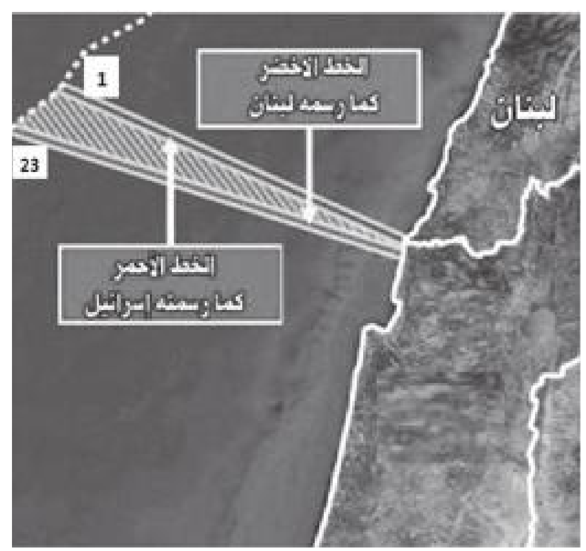
بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تمّ توقيع إتفاق بين قبرص وإسرائيل لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منهما وقد دخل حيّز التنفيذ بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وأودعت نسخة منه لدى الأمم المتحدة .

وقد نصّت المادة الأولى منه على أنّ المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين تحدّد بالرجوع إلى خط المنتصف المحدّد في الفقرة الثانية من المادة نفسها بالنقاط ١ (النقطة الأولى من الخط والتي تكون النقطة الثلاثية الأبعاد بين قبرص ولبنان وإسرائيل) والنقطة ١٢. فيكون الاتفاق بين قبرص وإسرائيل قد اعتمد النقطة (١) أساسًا للتحديد دون مراعاة الموقف اللبناني الذي اعتمد النقطة ٢٣؛ واعتبر النقاط (١) و (٦) الوارد ذكرها في الاتفاق مع قبرص نقطتين ثلاثيتين مؤقتتين.

• التحديد الاسرائيلي الأحادي الجانب للحدود مع لبنان، المغفل للحدود التي أودعها لبنان الأمم المتحدة[١٦]

بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ أودعت بعثة إسرائيل الدائمة لدى الأمم المتحدة لائحة الاحداثيات الجغرافية للجزء الشمالي من المياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي يدّعي العدو الاسرائيلي أنها عائدة لها. وقد اعتمدت النقطة (١) المذكورة في اتفاقها مع قبرص والتي كما ذكرنا أعلاه لا يوافق عليها لبنان، مقتطعة بذلك مساحة قدرها حوالى ٨٦٠ كلم ٢ من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان.

١٦- http://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/ISR.htm.



تبيّن الخريطة الخط كما رسمه لبنان والنقطة ٢٣، والخط كما رسمته إسرائيل والنقطة ١، وما بينهما المنطقة التي تمّ قضمها من المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وتبلغ مساحتها حوالى ٨٦٠ كلم٢.

بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١ وبموجب رسالة موجهة من وزير الخارجية اللبنانية إلى أمين عام الأمم المتحدة، وبعد إعادة التذكير بالرسائل المؤرخة في ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠ و١١ تشرين الأول/ أوكتوبر ٢٠١٠ والتي أودع لبنان بموجبها الاحداثيات الجغرافية العائدة على التوالي للحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة له، والرسالة المؤرخة في ٢٠/٦/٢٠١١ والتي أبدى فيها لبنان اعتراضه رسميًا على الاتفاق الموقع بين جمهورية قبرص وإسرائيل في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، رفض لبنان الاحداثيات الجغرافية المودعة من قبل بعثة إسرائيل الدائمة لدى المم المتحدة في ١٢/٧/٢٠١١، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ التدابير التي يراها مناسبة وتكليف من يلزم لرسم خط يتناسب مع الحدود البحرية اللبنانية المودعة الأمم المتحدة على غرار الخط الأزرق البري، وتكليف

قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمراقبة هذا الخط وذلك حفاظًا على السلم والأمن الدوليين. واعتبرت وزارة الخارجية في رسالتها أنه يتبيّن من الاحداثيات التي أودعتها إسرائيل أن النقطة ٣١ تنتهك بشكل صارخ مبادىء القانون الدولي وتشكّل اعتداء على سيادة لبنان، إذ إنّ هذه النقطة تقع شمال حدود لبنان المعترف بها دوليًا كما حددت في اتفاق بوليه نيوكومب وأكّدت في اتفاق الهدنة الموقّع بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩ وهي النقطة المعروفة B1 وموقعها رأس الناقورة. كما ورد أنه يتبيّن أن الاحداثيات التي أودعتها إسرائيل تنتهك وتعتدي بشكلٍ فاضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الاقليمية ومنطقته الاقتصادية وتقتطع منهما مساحة ٨٦٠ كلم٢ وتهدّد السلم والأمن الدوليين.

- **اعتراض لبنان لدى الأمم المتحدة في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١١ بواسطة وزارة الخارجية على الاتفاق الموقّع بين قبرص وإسرائيل**

بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١١، أرسل وزير الخارجية اللبناني، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يعترض فيها على الاتفاق الموقع بين قبرص وإسرائيل. وقد أشار في الرسالة إلى أنّ "النقطة (١) لا تشكّل النهاية الجنوبية لخط الوسط بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية القبرصية الذي يفصل ما بين المنطقة الاقتصادية العائدة لكل منهما وإنّما تعتبر نقطة مشتركة بين لبنان وقبرص فقط وهي نقطة غير نهائية وبالتالي لا يمكن اعتبارها نقطة انطلاق بين قبرص وأي دولة أخرى خصوصًا وأنّها تعتبر نقطة كسائر النقاط على هذا الخط ... إعتمد الاتفاق المذكور النقطة (١) كنقطة فصل مشتركة بين لبنان وإسرائيل، وهو ما يتنافى كلّيًا مع النقاط الجغرافية التي كان قد سبق أن

أودعها لبنان لدى الأمم المتحدة وبحيث تمّ قضم جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان، وهذا ما يشكّل اعتداءً صارخًا على حقوقه السيادية على منطقته الاقتصادية الخالصة... تعترض دولة لبنان على الاتفاق الموقّع بين قبرص وإسرائيل حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة كونه يطال نقاطًا تقع شمالي خط الحدود البحرية الجنوبية للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية المحدّد ما بين النقطة B1 والنقطة (٢٣)، وتتمنّى على الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير التي يراها مناسبة تجنّبًا لأي نزاع، وحفاظًا على السلم والأمن الدوليين".

• رسالة لبنان إلى قبرص والرد القبرصي عليها

بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١١، وجّهت وزارة الخارجية اللبنانية رسالة إلى جمهورية قبرص تتعلّق باتفاقية تعيين حدود المنطقة الاقتصادية للبلدين العام ٢٠٠٧ وتضمّنت اعتراضا فيها على الاتفاق الموقع بين إسرائيل وقبرص حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ولاسيما النقطة المشتركة، وفق المبادئ التي سبق أن أشير إليها في هذه الدراسة.

بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١١، ردّ وزير خارجية قبرص على الرسالة. وقد ورد في رسالته ما يلي:

– إنّ الاتفاقية بين لبنان وقبرص تعتبر تطورًا نوعيًا ملحوظًا في علاقات البلدين، ويتطلّع قدمًا لإنهاء إجراءات التصديق عليها في لبنان بحيث تدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ إذ إن تنفيذ هذه الاتفاقية سيحفظ المصالح المشتركة للبلدين ويساهم بشكل ملموس في تعزيز المكانة الاقتصادية والسياسية

والاستراتيجية للبنان وقبرص في المنطقة ككل.

– إنّ جمهورية قبرص لن تقوم في أي وقت من الأوقات بأي عمل يمكن أن يلحق ضررًا بحقوق لبنان ومصالحه في ظل القانون الدولي. وإنّ الاتفاقية بين جمهورية قبرص ودولة إسرائيل حول تعيين حدود منطقتهم الخالصة لا تخرق بأي شكل من الأشكال سيادة لبنان أو أيًا من حقوقه الأخرى في ظل القانون الدولي.

– الاتفاقية الثنائية الموقعة بين لبنان وقبرص تتضمّن أحكامًا محدّدة بشأن مراجعة الاحداثيات الجغرافية في ضوء اتفاق مستقبلي ممكن حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع دول أخرى مجاورة ويتضمّن الاتفاق بين قبرص وإسرائيل أحكاماَ مشابهة.

– تحديد "نقطة مشتركة" يمكن فقط أن يكون نتيجة اتفاقية تشمل الأطراف المعنيّة، واستنادًا إلى اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات أي اتفاقية بين دول لا تنتج حقوقًا أو التزامات على دولة ثالثة من دون موافقتها. ينطبق هذا النص بشكل طبيعي على الاتفاقية بين قبرص ولبنان والاتفاقية بين قبرص وإسرائيل.

وتجدر الاشارة في إطار النقطة الاخيرة المشار إليها أعلاه من الرسالة، إلى أنّ الإدارة الأميركيّة قدّمت عبر مبعوثيها إلى المنطقة اقتراحات لحلّ المشكلة، إلا أنّ هذه المحاولات لم توصل لغاية الآن إلى حلّ.

• صدور قانون تحديد المناطق البحرية اللبنانية

بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ صدر القانون رقم ١٦٣ (قانون تحديد واعلان

المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية صدر في الجريدة الرسمية رقم ٣٩ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٥) الذي تحدّد فيه الجمهورية اللبنانية مياهها الداخلية وبحرها الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري تطبيقًا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي دخلت حيّز التنفيذ في ١٩٩٥/١/٥.

حدّد القانون خط الأساس للساحل اللبناني، وهو الخط الذي يبدأ منه قياس عرض المناطق البحرية (المادة الثانية تنص على أن يحدّد خط الأساس باعتماد حدّ أدنى الجزر والخطوط المستقيمة التي تصل بين نقاط أساس مناسبة بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي، إعتبارًا من منتصف مصب النهر الكبير شمالاً وصولاً إلى نقطة انطلاق خط الهدنة موضوع اتفاقية الهدنة العام ١٩٤٩ جنوبًا). والمياه الداخلية (وهي المياه الواقعة على الجانب المواجه للبرّ من خط الأساس – المادة ٣ من الاتفاقية) والبحر الاقليمي (الذي يحدّد عرضه بمسافة ١٢ ميلاً بحريًا مقيسة من خط الأساس – المادة ٤) والمنطقة المتاخمة (التي تقع وراء البحر الاقليمي وتلاصقه وتمتد أربعة وعشرين ميلاً بحريًا مقوسة من خط الأساس – المادة الخامسة) والجرف القاري (الذي يشمل قاع أرض المساحات المغمورة وباطنها، والتي تمتد إلى ما وراء البحر الاقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم الجمهورية اللبنانية البري حتى مسافة ٢٠٠ ميلٍ بحريٍ من خط الأساس– المادة الثامنة).

كما عرّف القانون في المادة السادسة المنطقة الاقتصادية للبنان التي تقاس من خط الأساس وتمتد إلى أقصى الحدود المتاحة على ألا تتعدى مسافة ٢٠٠ ميل بحري وتمتد غربًا لتكون حدودها الدنيا في البحر:

١– من الناحية الشمالية الغربية: النقطة الواقعة على المسافة ذاتها من أقرب النقاط على ساحل كل من الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية وجمهورية قبرص.

٢– من الناحية الجنوبية الغربية: النقطة الواقعة على المسافة ذاتها من أقرب النقاط على ساحل كل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية قبرص وفلسطين المحتلة.

كما يحدّد القانون في المادة السابعة حقوق الجمهورية اللبنانية وولايتها وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، فتمارس الجمهورية اللبنانية في المنطقة الاقتصادية الخالصة:

١–حقوق سيادية لغرض استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها ، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلو قاع البحار ولقاع البحر وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها، وكذلك في ما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الإقتصاديين للمنطقة، كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

٢– ولاية على الوجه المنصوص عليه في الأحكام ذات الصلة من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ما يتعلق بما يلي:

أ– إقامة الجزر الإصطناعية والمنشآت والتركيبات واستعمالها.

ب– البحث العلمي البحري.

ج– حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

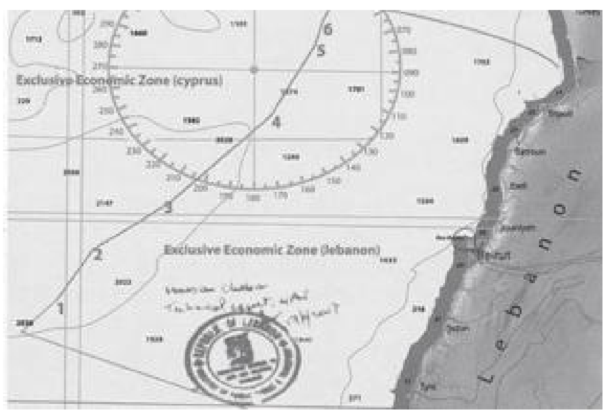
وتضيف المادة الثامنة أنّ الدولة اللبنانية تمارس في المنطقة الاقتصادية

الخالصة، الحقوق والواجبات الأخرى المنصوص عليها في إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الإتفاقيات وقواعد القانون الدولي.

كما تضمّن القانون أحكامًا متفرّقة تتعلّق بالكابلات وخطوط الأنابيب المغمورة على الجرف القاري والجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات في المنطقة الاقتصادية الخالصة، وفي الجرف القاري وحق المرور البريء للسفن في البحر الاقليمي وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والأشياء الأثرية والتاريخية التي يعثر عليها في البحر بالإضافة إلى البحث العلمي البحري.

- **صدور المرسوم رقم ٢٠١١/٦٤٣٣ الذي حدّد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان**

بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، صدر المرسوم رقم ٦٤٣٣ (تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية) (صدر في الجريدة الرسمية – العدد ٤٧ تاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). عرّف المرسوم المنطقة الاقتصادية الخالصة في مادته الأولى على أنها المنطقة التي "تقع وراء البحر الاقليمي وتشمل كامل المنطقة المتاخمة وتمتد باتجاه أعالي البحار مقوسة من خط الأساس استنادًا إلى أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار". وتمّ في المرسوم تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية اللبنانية بموجب لوائح إحداثيات نقاط بحرية مرفقة بالمرسوم، وذلك من الجهات الجنوبية والغربية والشمالية. وقد نص المرسوم على إمكان مراجعة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتحسينها وبالتالي تعديل لوائح احداثياتها عند توافر بيانات أكثر دقّة ووفق الحاجة في ضوء المفاوضات مع دول



حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان.

الجوار المعنيّة.

• الوفد الذي شكله مجلس الوزراء للذهاب إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لاستكمال المفاوضات المتعلّقة بموضوع حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ١٦ كلّف بموجبه وفد برئاسة وزير الخارجية والمغتربين وعضوية عدد من الخبراء والمستشارين السفر إلى قبرص[١٧] لاستكمال المفاوضات المتعلّقة بموضوع الحدود البحرية للمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين. وقد زار وفد قبرصي لبنان بعدها للغاية نفسها.

• الحدود الشمالية للمنطقة الاقتصادية الخالصة

لم تتخذ لغاية اليوم خطوات مشتركة مع الجانب السوري[١٨] لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة لكل من البلدين وتحديدها. إلا أنّ لبنان

١٧- ليوم واحد بين ٢١ و ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١.

١٨- تجدر الاشارة إلى أنّ الدولة السورية لم تنضمّ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

قد حدّد بموجب المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء والمذكور أعلاه الحدود الشمالية لمنطقته الاقتصادية الخالصة.

٢- بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها تقنيًا والتي يمكن أن تدعّم الموقف اللبناني

من الواضح أن لبنان يواجه بعض المشاكل في ترسيم حدوده البحرية. وهذه المشاكل سوف يكون لها أثر مباشر على عملية استخراج النفط والثروات في المناطق البحرية. لا يمكن مواجهة هذه المشاكل وتحصين الموقف اللبناني وحقوق لبنان دون تضافر جميع الجهود لتأمين تنسيق تام بين مختلف المكوّنات على المستويين السياسي والتقني.

على الصعيد السياسي، المطلوب جهوزية كاملة من المؤسسات الدستورية والمكوّنات السياسية لاتخاذ القرارات المناسبة التي تحفظ حقوق لبنان بإشراف مباشر من رئيس الدولة الذي ينيط به الدستور اللبناني في المادة ٤٩ المحافظة على استقلال لبنان ووحدة وسلامة أراضيه.

إلا أن السلطة السياسية، ولكي تكون قادرة على اتخاذ الخطوات المناسبة وتقديرها، تحتاج إلى إحاطة تقنيّة عميقة لحقوق لبنان وواجباته وفق القانون الدولي، ولجميع جوانب المشاكل التي يواجهها في مسار ترسيمه لحدوده، لاسيما منطقته الاقتصادية الخالصة التي تختزن جزءًا كبيرًا من ثروته النفطية. إنّ الاحاطة التقنيّة تشمل المعرفة الدقيقة لجميع تقنيات الترسيم التي اعتمدتها الاتفاقية واجتهادات المحاكم الدوليّة، وإلمامًا عميقًا بقوانين المحاكم والهيئات الدولية التي تعنى بقانون البحار وشروط اللجوء

إليها والأصول المتّبعة أمامها بالإضافة إلى الاجتهاد الدولي في هذا المجال. إنّ تأمين هذا التنسيق المشار إليه يمرّ بتشكيل هيئة دائمة تعنى بحدود لبنان البحرية (يمكن أن تشمل صلاحياتها أيضًا الحدود البرّية)؛ يحصر بها الشق التقني. إنّ الدقة التقنية ضرورية سواء قرّر لبنان اللجوء إلى التفاوض مع قبرص أو إلى المحاكم والهيئات الدولية لحماية حقوقه. فإنّ نجاح أي تفاوض يحتاج إلى إمساك دقيق بالنواحي التقنية للموضوع لغاية التأقلم مع قواعد التفاوض. إنّ عدم الادراك الدقيق من الطرف المفاوض لحقوقه قد يؤدّي إلى نتائج يشوبها الغبن وحلول غير متكافئة. وأي ترسيم للحدود يتمّ استنادًا إلى اتفاقية قانون البحار التي تتضمّن القواعد القانونية للترسيم وتبيّن حقوق الأطراف؛ والتي يحتاج تفسيرها أو تطبيقها لجهود قانونيين متخصصين بقانون البحار.

بالإضافة إلى ذلك، اليوم، وبعد أن صدر قانون تحديد المناطق البحرية، والمرسوم الذي حدّد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، وقد تبيّن وجود "تداخل" في المناطق الاقتصادية بين لبنان والدول ذات السواحل المقابلة والمتلاصقة، أخذ الموضوع بعدًا وطابعًا قانونيين إذ ينبغي البحث عن الوسائل القانونية الممكنة والخطوات الممكن اتخاذها من قبل الدولة اللبنانية لمواجهة تجاهل الحدود التي أبلغ لبنان عنها الأمم المتحدة، وقضم مساحة ٨٦٠ كلم٢ من منطقته الاقتصادية الخالصة. بعد أن أودع لبنان الأمم المتحدة إحداثيات منطقته الخالصة، بات يواجه تحدّي الدفاع عن هذه الحدود بكل الوسائل القانونية المتاحة. من هذا المنطلق، يقترح أن تضمّ الهيئة خبراء ولاسيما قانونيين متخصصين في مجال قانون البحار، كما

يقترح أن تعطى إمكان التعاقد مع مكاتب محاماة عالمية لديها خبرة طويلة أمام المحاكم الدولية المعنيّة بفض النزاعات التي تنشأ عن ترسيم الحدود. فتكون مهمّتها الأساسية تحضير ملف متكامل حول كيفية حماية حقوق لبنان في حدوده والوسائل الفضلى لتحصين هذه الحقوق وتحصيلها، إن من خلال التفاوض أو من خلال عرض نزاعاتنا على المحاكم الدولية المعنية (محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار – ITLOS – أو اللجوء إلى التحكيم حيث تتوافر شروطه)؛ من حيث إمكان الإقدام على هذه الخطوات واللجوء إلى هذه المحاكم بالإضافة إلى مدى إمكان نجاح خطوة كهذه.

"من أعطي كثيرًا يطلب منه الكثير، ومن اؤتمن على الكثير يطالب بأكثر"[١٩].

لقد أعطي لبنان ثروة كبيرة تفوق التوقعات وربما أحلام اللبنانيين، وهو مؤتمن عليها. والدولة اللبنانية مطالبة اليوم بأن تكون على قدر المسؤولية فتتخذ الخطوات المناسبة للمحافظة على هذه الثروة وعلى حقوق اللبنانيين بها. والتاريخ سيكون شاهدًا على ذلك.

١٩- الانجيل المقدس، لوقا ١٢/٤٨.



تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة

المقدم منصور زغيب *

المقدمة

يعود تاريخ الصراع الأميركي–الروسي إلى نهايات الحرب العالمية الثانية، ونشوء المعسكرين الغربي والشرقي، والمجابهة العالمية والجيوسياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. فقد أثبت كل من الطرفين مجال نفوذه من خلال الكتلتين السياسيتين والعسكريتين، وهما حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وتجسّد ذلك في محطات تاريخية عديدة في فيتنام، كوريا وغيرهما. إضافة إلى السباق على التسلّح وظهور ما يسمى بالحرب الباردة. لقد أثّر تفكّك الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، في العلاقات الأميركية–الروسية، فأنتج الواقع الدولي بعد انتهاء الحرب

* ضابط ركن في الجيش اللبناني

الباردة بيئة دولية جديدة تمثلت بسيطرة الولايات المتحدة منفردة على العلاقات الدولية بجميع جوانبها، الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقات الأميركية الروسية ، بل أصبحت هذه العلاقات غير متكافئة وتحديدًا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين ومن بعده دمتري مدفيديف إلى السلطة في روسيا، بدأت العلاقات الأميركية-الروسية تأخذ منحى آخر، من خلال محاولة استعادة روسيا لمكانتها الدولية وتعزيزها في مواجهة الهيمنة الأميركية، وانعكاس ذلك على طبيعة العلاقة الإستراتيجيّة مع الولايات المتحدة سلبًا وإيجابًا. لقد حاولت روسيا الوصول مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة، وقد اتّضح ذلك بشكل جلي في مجموعة من المعطيات الدولية، لعل من أبرزها الحرب الروسية الجورجيّة، وموقف روسيا من الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وسلوكها في الأمم المتحدة.

في المقابل يُشكّل الشرق الأوسط منطقة نفوذ أساسيّة ومجال اهتمام كبير للدول الكبرى، حيث تجلّت الحرب الباردة في الماضي من خلال الأزمات التي مرّت بها، وبخاصةٍ مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وما تبعها من حروب وأحداث، وتطوّرات ونتائج إقليمية ودولية. أمّا في الوقت الراهن فإنّ موضوع الربيع العربي بجميع محطّاته، يتصدّر قائمة اهتمامات الدول الكبرى حيث تشكّل الأزمة السورية الراهنة إحدى التجلّيات والمحطات البارزة في هذه المرحلة وفي هذه المنطقة، عن طريق تشكيل الأرضيّة الملائمة لتفاعل عناصر ومكوّنات هذا الصراع وتعزيزه وتقاسم النفوذ بين الجبارين.

إن الأزمة السورية الراهنة باتت مرتبطة مباشرة بمسألة الصراع الأميركي-الروسي، ودخلت مرحلة التدويل الفعلي، وباتت ميدان صراع حقيقي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وروسيا وحلفائها من جهة ثانية، مع ما يرافق ذلك من تقارب وتباعد وتناقض وتشابك بسبب كثرة المتغيّرات المؤثّرة في هذا الصراع. إنَّ هذا التعقيد يجعل مستقبل هذا الصراع غير واضح المعالم والسؤال الذي يطرح نفسه: هل هناك عودة إلى الحرب الباردة؟ هل ينذر هذا الصراع المتخذ أساليب قديمة-جديدة بنهاية الأحادية القطبية التي سيّرت العالم منذ انهيار المنظومة الاشتراكيّة ونهاية الحرب الباردة؟ هل يعني ذلك أنّ نظام الهيمنة الأميركية على العالم بدأ يصطدم بعراقيل أساسية وقد يصل إلى طريق مسدود؟ هل إنَّ الباب قد فُتح لانبثاق نظام دولي ثنائي القطبية يتمثّل بدخول روسيا الاتحاديّة بقوة من الباب السوري، وطرح نفسها قطبًا دوليًا أمام الولايات المتحدة في محاولة للمحافظة على مصالحها الحيويّة والإستراتيجيّة، خصوصًا في منطقة المتوسط؟ وهل ينذر ذلك بولادة نظام متعدّد الأقطاب؟

تكمن أهمية البحث في محاولته رصد الأحداث الحالية على الساحة الدولية وتحليلها واستشراف حقيقة العلاقات الأميركية-الروسية بعد الحرب الباردة بجوانبها السياسيّة، والاقتصاديّة والإستراتيجيّة من خلال مسألة حيويّة حديثة، هي الأزمة السورية التي مازالت تتفاعل حتى هذه الساعة، وتجذب إليها عيون سكان المنطقة برمتها وتترصدها باستمرار وتعيشها هاجسًا يوميًا، وتتحمّل أوزارها وتتلقى نتائجها في صميم حياتها وكيانها على الصعيد الوطني والإقليمي. فضلًا عن أنَّ نتائج هذا الصراع سوف تساهم

في تغيير الأنظمة السياسيّة ورسم خريطة طريق جديدة للمنطقة تتجاوب مع الأهداف المعلنة وغير المعلنة لهذا الصراع.

الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على سياسات الدول العظمى المتّبعة في الوقت الراهن وتحليلها في سعيها إلى تحقيق أهداف إستراتيجية في منطقة تمثّل أهمية اقتصاديّة وسياسية، ودراسة لعبة التوازن بين الدولتين العظميين من خلال البوابة السورية، والعودة إلى شكل من أشكال الحرب الباردة والنتائج المترتّبة عنها على المنطقة وشعوبها، بالإضافة إلى إظهار الثروة النفطيّة والغازيّة كعنصر اقتصادي أساسي محرّك للسياسات الدولية الخارجية.

القسم الأول: العلاقات الأميركية-الروسية

تميَّزت لعبة الأمم على مرّ العصور بقيام أمبراطوريات على أنقاض أمبراطوريات أخرى، وبعد الحرب العالمية الثانية برز إلى الوجود جبّاران: هما الولايات المتحدة الأميركية-والاتحاد السوفياتي. وبعد سقوط المعسكر الشيوعي في العام ١٩٩١، تزعّمت الولايات المتحدة الأميركية قيادة العالم وتحوّلت روسيا الاتحادية نحو الديمقراطية والسوق الحرة، وكان لهذا التحوّل أثره البالغ على البنية الروسية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ودينيًا، بحيث عادت روسيا إلى تثبيت موقعها كدولة عظمى، وتعزيز دورها في السياسة الدولية كقطب له دوره ومكانته في العالم. ومن سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة على مختلف الصعد سياسيًا وقياديًا واقتصاديًا، أنها أخذت تتجه بمعظمها نحو حماية مصالحها

وأمنها القومي تماشيًا مع الأحداث والتطورات في مختلف أصقاع العالم.

تاريخ العلاقات بين الجبارين وأهم محطاته

مرّت العلاقات الأميركية-الروسية بمراحل عديدة متقلّبة ومتفاوتة وفق الظروف وبحسب ما تقتضيه المصالح والأهداف. ففي مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي لم تعترف بالاتحاد السوفياتي على الرغم من التعاون الاقتصادي الذي كان قائمًا بينهما في ظل عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين، وقد احتل الاتحاد السوفياتي المرتبة الأولى في العام ١٩٣١ في استيراد السيارات والمعدات من الولايات المتحدة، في وقت فرضت فيه واشنطن قيودًا صارمة على الصادرات إلى الاتحاد السوفياتي بعد أن اتهمته بالتدخل في شؤونها الداخلية.

أ-التعاون في فترة الحرب العالمية الثانية

بلغ التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أوجه في أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال مواجهة الخطر النازي، بحيث أعلنت الولايات المتحدة دعمها للاتحاد السوفياتي عن طريق تقديم المساعدات على اختلافها، متجنبة المخاطر التي كانت تتعرّض لها سفنها بفعل ملاحقة البوارج والغواصات الألمانية لها.

• الحرب الباردة

وقد ظهرت أولى تناقضات العلاقات بين الدولتين العظميين في تحديد المستقبل السياسي للقارة الأوروبية عمومًا ومسألة وحدة ألمانيا على وجه الخصوص، إلا أنّ ثمة واقعة تعتبر الأكثر إثارة في هذه المرحلة تتمثّل بحفر نفق تحت أرض برلين المقسمة إلى القسمين الغربي والسوفياتي في العام ١٩٥٣ بهدف التنصت على الاتصالات السوفياتية، الأمر الذي حدا بالمخابرات السوفياتية التي اكتشفت هذا الأمر إلى تزويد الغربيين معلومات مزيّفة.

هذا وقد أدى التوتر في العلاقات إلى ولادة حلف شمال الأطلسي الذي سعى إلى مواجهة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية التابعة له. وبعد فترة زمنية محددة خرج حلف وارسو إلى حيز الواقع في أيار/ مايو ١٩٥٥، وهو المنظمة العسكرية التي تقابل حلف شمال الأطلسي عن طريق استبدال مواثيق دفاعه الثنائية مع دول أوروبا الشرقية بحلف عسكري جماعي.

والجدير بالذكر أن امتلاك الجانبين الأميركي والسوفياتي الأسلحة الذرية، أثار الذعر والقلق من حصول أي مجابهة عسكرية لم يمنع حصولها سوى الشعور بالخوف المتبادل، ولاسيما أن الولايات المتحدة كانت قد نشرت صواريخ متوسطة المدى في تركيا في مقابل نشر الاتحاد السوفياتي صواريخ متوسطة المدى في كوبا ونتيجة لهذا الأمر، وخوفًا من حصول أي مواجهة، لجأ القطبان الأميركي والسوفياتي إلى حل وسط قضى بسحب الصواريخ من كل من تركيا وكوبا، إلا أن مرحلة الانفراج التي أعقبت ذلك لم تدم طويلاّ بل عادت إلى الظهور مجددًا بعد التدخل الأميركي المباشر في

فيتنام في العام ١٩٦٥، والتدخل السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨.

• بدء الانفراج

إن الانفراج في العلاقات لم يتحوّل إلى مسألة واقعية إلا بوصول ريتشارد نيكسون إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة، بحيث اعترف بأن الاتحاد السوفياتي قوة عظمى لها مصالحها ووزنها الدولي وكان من أهم مظاهر هذا الانفراج توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات أهمها اتفاقيات الحد من التسلح، وحظر التجارب النووية في الجو والفضاء الكوني وتحت الماء. كذلك تم التوصل إلى معاهدة تقضي بالحد من نشر منظومات الدرع الصاروخية، وأخرى تنص على الإجراءات الرامية إلى الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، بالإضافة إلى التدابير الرامية إلى تطوير التجارة وغيرها من العلاقات الاقتصادية.

ونلفت هنا إلى حصول العديد من الزيارات المتبادلة بين البلدين من قبل رؤساء ومسؤولين ووفود من أرفع المستويات، لتأكيد النهج الجديد في العلاقات وإرساء قواعد على أسس ومرتكزات جديدة. وقد استمرّت هذه السياسة بعد استقالة نيكسون، مع الرئيس الأميركي الجديد جيرالد فورد فوقّعت في أيار/ مايو ١٩٧٦ اتفاقية التجارب النووية تحت الأرض المحققة للأغراض السلمية.

كما يمكن القول أن العلاقات بين الجبارين قد سادها الكثير من التقلبات والتدخلات والتعقيدات نظرًا إلى تشابك الأحداث وتعدّدها داخل المرحلة

الواحدة. كما أن هذه الحرب الباردة قد اتسمت بجملة من الخصائص من أبرزها المستوى العالي من الصراع الذي تخلّله بعض مظاهر التعاون النسبي التي تقتضيها مصلحة كل منهما. فحتى في أوج الحرب الباردة كان هناك انفراج وتعاون في بعض المسائل، وفي مرحلة الانفراج في العلاقات لوحظت عودة إلى الحرب الباردة بأخطر مظاهرها، وذلك بسبب تعاقب الأحداث وتداخلها في جميع المراحل وقد أظهرت كلتا القوتين الحرص الشديد خلال حقبة الحرب الباردة على تجنّب وقوع حرب مباشرة بينهما، وصولاً إلى مرحلة تفكّك الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١، ودخول العالم مرحلة مفصلية جديدة في العلاقات الدولية.

ب-العلاقات بين الجبارين بعد الحرب الباردة

أدخل انهيار الاتحاد السوفياتي معطيات جديدة في السياسة الدولية، إذ أصبح النظام الدولي أحاديّ القطبية بزعامة الولايات المتحدة، كما أصاب التغيير مفاهيم العلاقات الدولية ومسلماتها، فبالإضافة إلى العامل العسكري، أصبح العامل الاقتصادي والتكنولوجي يحتلّ مكانة مهمة في تصنيف الدول في النظام العالمي الجديد، هذا وحاولت روسيا الاتحادية انتهاج سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة بهدف الخروج من الضائقة الاقتصادية، وقد عبرّت عن ذلك من خلال مجموعة خطوات اتخذتها، من بينها الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والتوافق مع الغرب في القضايا ذات الاهتمام المشترك، في محاولة لجعل الغرب يتقبّل روسيا بوصفها دولة صديقة بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى المضي قدمًا في محادثات نزع السلاح، بعد أن أدركت عدم

إمكانها استمرار إنتاجه وتحمل تكاليف تحديثه، بالإضافة إلى سياسة الانفتاح على المستوى الدبلوماسي والسياسي في اتجاهات أكثر واقعية مع المتغيّرات الدولية.

وفي شباط/ فبراير من العام ١٩٩٢، تم التوقيع على وثيقة التعاون بين الرئيس السابق الأميركي جورج بوش والرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين، حيث تم الاتفاق على الميثاق الروسي للشراكة والصداقة. إلا أن ظهور متغيّرات جديدة في آسيا الوسطى، دعا روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجّه سياستها الخارجية بحيث نشأ في حينه التنافس التركي الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدّد المصالح الروسية في تلك المنطقة، بالإضافة إلى تدفّق الروس بأعداد كبيرة من دول الجوار الغربية الأمر الذي هدّد الاقتصاد الروسي مع تصاعد التيارات الأصولية المتطرّفة في آسيا الوسطى، والذي شكّل تهديدًا للأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، حتى أن دول آسيا الوسطى بدأت تطالب روسيا بأن تؤدّي دورًا أمنيًا في تلك الدول لعدم قدرتها على القيام بذلك بنفسها.

في المقابل فإن الولايات المتحدة لم تساند روسيا في توجهها الجديد، بل عمدت إلى إضعاف الجسم الروسي عبر تعزيز الدعم الاستخباراتي للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا. من هنا نقول بأن علاقة روسيا الاتحادية بالولايات المتحدة لم تتعدّ حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة، من دون الحصول على شيء ملموس وواقعي ينتشلها من أزماتها الخانقة.

وهكذا، ظلت العلاقات الأميركية-الروسية خلال العقد الأخير من القرن

العشرين بين مدّ وجزر، إذ سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوّقها العسكري عن طريق تحديث قواتها وتسليحها والسعي إلى عدم ظهور قطب آخر ينافسها على الساحة الدولية.

وبغضّ النظر عن العولمة والتطوّر الاقتصادي، تحوّلت أولويّات السياسة الخارجية الروسية إلى التشدّد في المحافظة على مصالح القومية الروسية، وتعميق التوجه الأوراسي لكبح جماح الولايات المتحدة التي تحاول تهديد الأمن القومي الروسي عن طريق إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية والعمل على توسيع دائرة حلف شمال الأطلسي شرقًا وجنوبًا، بالإضافة إلى نشر الصواريخ وإقامة القواعد العسكرية الدائمة.

ج-العلاقات الروسية-الأميركية في القرن الحادي والعشرين

شهدت العلاقات الأميركية-الروسية توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر. ومن الواضح بأن توجهات القيادتين قد اصطدمت في ما بينها ولم تلتق إلا في نقاط قليلة ونادرة، فكان التنافس والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما، الأمر الذي دفع أطرافًا أخرى إلى الاستفادة من هذا الشكل في العلاقة، وقد تكون إيران ربما من أبرز المستفيدين إذ أدّت الحاجة الروسية إلى ممارسة الضغط من قبل روسيا إلى توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النووي.

هذا وتميّزت هذه الحقبة ببروز أحداث في غاية الأهمية كان لها الأثر المباشر في نمط العلاقات بين الطرفين، فانطلاقًا من أحداث الحادي عشر

من أيلول/ سبتمبر في العام ٢٠٠١، أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليًا عن المراحل السابقة ما دفع الولايات المتحدة لإكمال سياستها الكونية الرامية إلى السيطرة على العالم من خلال المضي قدمًا في محاربة الإرهاب على جميع أصقاع الأرض، مع ما يستوجب ذلك من أفعال وقائية وحروب استباقية تندرج في هذا السياق.

وفي إطار هذا التوجه، أيّدت روسيا الغزو الأميركي لأفغانستان في العام ٢٠٠١، وسهّلت عملية إنشاء قواعد عسكرية في أوزباكستان لاستخدامها في الغزو ضد أفغانستان.

وفي المقابل، اعترفت الولايات المتحدة للقيادة الروسية بأن منطقة آسيا والقوقاز، هي منطقة نفوذ روسي، كما تم إبرام اتفاقيات ومواثيق، وعقد قمم على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية، ولقاءات على أرفع المستويات بشكل غير مسبوق، وذلك في إطار بلورة العلاقات بين الدولتين في مجال الاستقرار الاستراتيجي والتعاون وحل النزاعات القائمة.

هذا وقد ناقش كلا الطرفين مستقبل العلاقات بينهما، في ضوء طرح عدد من الأزمات الدولية، التي تشكّل بؤرًا للتوتر بين الولايات المتحدة وروسيا، بسبب اختلاف وجهات النظر، والمصالح المتحكّمة بمواقفهما إزاء تلك القضايا. فروسيا عارضت غزو العراق من دون موافقة مجلس الأمن، ومن ثم طالب الرئيس الروسي بأن تستكمل لجان التفتيش البحث عن أسلحة الدمار الشامل وأن تعلن النتائج، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة وعملت على إنهاء عمل تلك اللجان.

كذلك ساءت العلاقات حيال العديد من القضايا الدولية وأبرزها مسألتا

جورجيا في العام ٢٠٠٨، ونشر الولايات المتحدة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، الأمر الذي رأت فيه موسكو تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، يضاف إلى ذلك سعي الإدارة الأميركية إلى تحقيق استقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا المقرّبة من روسيا، فضلاً عن الملف النووي الإيراني الذي أثارته الإدارة الأميركية مع روسيا التي تعدّها أميركا الحليف العسكري لإيران، في سعي منها إلى فك ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى هذا البلد. لما في ذلك من تهديد للمصالح الأميركية في كل من الخليج العربي، وفي الصراع العربي-الإسرائيلي.

ومن القضايا التي شكّلت مؤخرًا بؤرة جديدة للتوتر بين الدولتين، مسألة الربيع العربي وبصورة خاصة الأزمة السورية لما لها من خصوصية إقليمية ودولية ومحط حسابات فعال، حيث تحوّلت هذه الأزمة إلى صراع دولي من الطراز الرفيع يشبه إلى حدّ ما الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ودخلت أحداث هذا البلد في بازار التجاذبات والمساومات بين الدولتين العظميين وفق المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية.

القسم الثاني: حلبة الصراع الأميركي-الروسي

تكاد تكون مسألة النزاع الأميركي-الروسي حول سوريا أكثر ما يُشغل العالم اليوم، لما لها من تأثير على السلم العالمي والعلاقات الدوليّة في العديد من أزمات العالم وبؤره المشتعلة، حيث احتلّت هذه الأزمة صدارة الأحداث السياسيّة العالمية في السنوات الأخيرة. كما انتشرت أخبارها في

جميع أنحاء العالم، وأصبحت في مقدمة الأزمات والمشاكل، وموضوعًا لاستقطابات دوليّة، وقد أشار ذلك لأوّل مرّة إلى بداية تمرّد منهجي من قبل موسكو، على القطبيّة الأحاديّة للعالم التي مارستها واشنطن منذ العام ١٩٨٩، وهو شيء جديد لم نره في أزمة حرب الخليج، ولا في أثناء الغزو الأميركي للعراق.

ومِمَا لا شكّ فيه، أنَّ المصالح الإستراتيجيّة لكل من الولايات المتحدة وروسيا تتقاطع في بعض المجالات، وتختلف في مجالات أخرى، لكن القاسم المشترك بينهما أنَّ القوتين حريصتان جدًّا على أن يكون لهما نفوذ قوي في هذه الدولة، ذات الموقع المميّز والإستراتيجي، بهدف تعزيز مركزيهما الإقليميين، وتحويل موازين القوى لصالح كل منهما.

سوريا بالنسبة إلى روسيا، هي واحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط، وحجر الزاوية للأمن فيها، وبالتالي فإنَّ أي زعزعة لاستقرارها سيؤدي إلى عواقب وخيمة وفوضى حتميّة ليس فيها وحسب، بل سيمتّد إلى المنطقة بأسرها وسيشكّل تهديدًا حقيقيًّا للأمن الإقليمي ككل.

أمّا الولايات المتحدة الأميركية، فتعتبر سوريا، خصوصًا في العقود الخمسة الأخيرة، متورّطة في دعم الإرهاب، من خلال دعمها لحركات المقاومة في فلسطين والجماعات الكرديّة ولحركات المقاومة في العراق ولبنان. والمحافظون الجدد والمتطرّفون في الإدارة الأميركية، يعتقدون أنَّ الولايات المتحدة لديها مصلحة إستراتيجيّة قوية في نشوء سوريا، ما بعد النظام الحالي مع حكومة معتدلة، تحترم حقوق الإنسان وتتمسّك بحكم القانون، فسوريا، وفق هؤلاء، لاتزال تشكّل تهديدًا للإستراتيجيّة الأميركية

والمصالح الأمنيّة في الشرق الأوسط، من خلال رعايتها للجماعات المسلّحة التي تعتبرها الولايات المتحدة جماعات إرهابيّة، كما تعتبر كذلك أنَّ سوريا قد طوّرت برامج يُشتبه بأنها أسلحة دمار شامل، وأنها عزّزت علاقاتها السياسيّة والعسكريّة مع الدول "المارقة" مثل كوريا الشمالية وإيران.

تصاعد الدور الروسي ومصالحه الاستراتيجية في سوريا

أ-استراتيجيّة الأمن القومي والدبلوماسيّة الروسية

إنَّ قراءة معمّقة لإستراتيجيّة الأمن القومي الروسي الصادرة بموجب وثيقة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣، بعد أن اعتمدها رسميًا وصادق على بنودها الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بمرسوم صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢، توضح بشكل كلي النهج المُتّبع من قبل روسيا في الأزمة السورية. فمنذ ذلك الوقت سعت الإدارة الروسية إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عُظمى موازية للغرب بخاصةٍ في الشرق الأوسط، حيث تُمثّل سوريا موطئ القدم الأكثر أهميّة فيه جغرافيًّا وسياسيًّا وإستراتيجيًّا[١].

يُشكّل ضمان الأمن القومي الروسي أولوية في إطار عمل الدولة، ويتبلور الهدف الرئيسي في هذا المجال في جهوزية الاستجابة الملائمة للتهديدات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، مع ترشيد الإنفاق العسكري.

وتَمِيلُ سياسة روسيا الاتحادية إلى اتخاذ الإجراءات السياسيّة والدبلوماسيّة

١- عادل خليفة، **"عودة روسيا إلى الساحة الدولية عبر البوابة السورية"**، جريدة الأخبار، العدد ١٧٤٦، لبنان، ٢٠١٢/٧/١٢.

وغير العسكريّة لمنع الصراعات المسلّحة، إلاّ أنَّ مصالح الاتحاد الروسي القوميّة تقتضي الحفاظ على منظومة عسكريّة تكون قادرة على الدفاع عن الدولة ومصالحها الداخليّة والخارجيّة، وضمان أمنها العسكري[٢].

تتمثّل المهمة الأساسيّة لروسيا الإتحادية في ردع أي عدوان، من أي نوع كان، ضدها أو ضدّ أحد من حلفائها. كما تقوم هذه الإستراتيجيّة على وجوب امتلاك قدرات نوويّة باستطاعتها إلحاق ضرر معنوي في حال قيام أي دولة، أو تحالف دولي، بالاعتداء عليها في أي ظرف.

إنَّ تشكيل القدرة القتالية للقوات الروسية يجب أن يخدم هدفين أساسيين: الأول أن يكون كافيًا بحيث يضمن حماية الدولة من أي اعتداء جدّي خارجي، والثاني ضمان انتشار القوات الروسية استراتيجيًّا لتنفيذ المهمات في حال الحروب الخارجيّة، تأكيدًا على إقامة تعاون فعّال مع الدول الحليفة.

إنَّ ضمان مصالح الأمن القومي لروسيا الاتحادية يستلزم وجودًا روسيًا عسكريًّا في بعض المناطق في العالم ذات الأهميّة الإستراتيجيّة. كما أنَّ انتشار التشكيلات العسكريّة المحدودة كالقواعد العسكريّة والقوات البحريّة في تلك المناطق بمقتضى الاتفاقيات والقانون الدولي، ووفق مبادئ الشراكة، يهدف إلى ضمان قدرة روسيا على الإيفاء بالتزاماتها، وتسهيل خلق توازن عسكري إستراتيجي في تلك المناطق، كما أنَّ ذلك يمنحها إمكان التعامل مع مواقف الأزمات في مراحلها الأولى ويسهّل تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة للدولة.

أقرّت الإدارة الروسية بوجود العديد من العقبات في وجه تنفيذ الإستراتيجيّة

٢- Georges Freedman, Stratford global intelligence, **"Russia's Expanding Influence"**, March 9,2010

الأمنيّة، ولاسيما في ما يتعلّق بتحديّات الطاقة ومصادرها الطبيعيّة، فضلاً عن توسّع حلف الناتو ومنظومة الدرع الصاروخية الأميركية، وتصاعد وتيرة المجموعات المتطرّفة والمنظمات الإرهابيّة الأجنبيّة.

يُعدّ المخرج الذي انتهى إليه الجدل الخاص في توجيه الضربة العسكريّة للنظام السوري، انتصارًا للدبلوماسيّة الروسية على نظيرتها الأميركية، خصوصًا أنَّ موسكو نجحت في الحصول على تنازلات من واشنطن حول كيفية تسوية الصراع في سوريا، تُرجمت في القرار ٢١١٨، الذي يعكس التصوّر الروسي أكثر من الأميركي. فقد نجحت روسيا في تجنّب تكرار سيناريو العراق ٢٠٠٣ في سوريا، الذي يُعدّ السيناريو غير المرغوب فيه من قبل موسكو، من خلال وضع الدبلوماسيّة الروسية عقبات أمام تكرار هذا السيناريو، من خلال القرار ٢١١٨.

فَصَلَ القرار المذكور بين المسألة الكيميائية، وتسوية الصراع، وأفرد عددًا من البنود لكل من القضيتين، وبالتالي حال دون أن يتم استخدام القضية الكيميائية كمبرّر لتوجيه ضربة للنظام من أجل تسوية الصراع مع المعارضة، كما حدث في العراق في العام ٢٠٠٣، حيث تم التضخيم من خطر امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وتمَّ استخدام ذلك كغطاء لإسقاط نظام صدام حسين.

وقد نصّ هذا القرار على أنه في حال عدم التزام "أي طرف" به، فسيتّم فرض إجراءات استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أنَّ النظام لا يتحمّل المسؤوليّة الكاملة عن تنفيذ القرار والتعاون مع المفتشين، حيث تتحمّل المعارضة المسؤوليّة أيضًا، إذ نصّ القرار على أنه

يحظّر على "أي طرف" أن يستخدم، أو يطوّر، أو ينتج، أو يمتلك، أو يخزن، أو ينقل الأسلحة الكيميائية، وتعكس هذه الصيغة القراءة الروسية للوضع في سوريا، والتي تقوم على أنَّ من يتحمّل مسؤولية الوضع هناك ليس النظام فقط، وإنما أيضًا الجماعات المعارضة، والقوى الإقليميّة التي تدعمها.

اتجهت روسيا مؤخرًا إلى تقديم نفسها كبديل، أو منافس موازٍ للولايات المتحدة في المنطقة، بل ومختلف، سواء من حيث رؤيتها لمستقبل المنطقة، أو للدور السياسي للجماعات الإسلاميّة التي سارعت واشنطن إلى دعمها، وهو ما يعني عمليًا أنَّ هناك اختلافات بين الرؤيتين الأميركية والروسية للمنطقة انطلاقًا من مصالحهما الإستراتيجيّة.

ب-الروابط المشتركة والعلاقات التاريخيّة والاقتصاديّة بين روسيا وسوريا

ومن الواضح أنَّ صلابة الموقف الروسي الثابت من الأزمة السورية كان محطّ رهان الكثيرين لناحية تبدّله، أو انخفاض مستوى دعمه للنظام الحالي، وقد أضحى نموذجًا يُحتذى به على صعيد المنطقة حيث يرتبط البلدان بعلاقات سياسيّة وثيقة وإستراتيجيّة منذ قيام الحركة التصحيحيّة. ويواصلان العمل بدأب للرقيّ بالعلاقات الاقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة كي تواكب مسار العلاقات السياسيّة والعسكريّة القائمة بينهما، وهذا عائد إلى التوافق والانسجام والتناغم في السياسة الخارجيّة للدولتين لناحية الإستراتيجيّة الأمنيّة القوميّة والاقتصاديّة(٣).

٣- محمد الرميحي، **"سر العقدة الروسية في الشرق الأوسط"**، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٢٦١١، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣.

كان الاتحاد السوفياتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال سوريا، وأقامت علاقات دبلوماسيّة معها في العام ١٩٤٤، وتعزّزت العلاقات السورية-الروسية بشكل كبير لترتقي إلى التحالف الإستراتيجي بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سُدّة الرئاسة إثر الحركة التصحيحيّة في العام ١٩٧٠، فبعد طرد السوفيات من مصر، اضطّر الكرملين إلى البحث عن بديل في الشرق الأوسط آنذاك، فكانت سوريا أفضل البدائل، فتدفّق السلاح إليها بشكلٍ لافت.

قدّمت القيادة السوفياتية بالإضافة إلى الدعم العسكري، المساندة اللازمة في بناء البنية التحتيّة للاقتصاد السوري في مجال الطاقة والصناعات المعدنية والمشاريع المائية والكهربائية والسدود كسد الفرات، وكذلك بناء مصانع لإنتاج الأنابيب من الحديد والصلب، بالإضافة إلى إنشاء خطوط حديديّة وتجهيز سكك القطارات التي ربطت مناطق الإنتاج الزراعي بالموانئ في طرطوس واللاذقية.

استمر تنامي حجم التبادل التجاري وازدياده بين البلدين بوتيرة عالية، كما تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات الضخمة والمشاريع التي زادت عن مئة مشروع تجاري واقتصادي، فضلاً عن الروابط الثقافيّة التي تجمع البلدين. فسوريا هي أقرب حلفاء روسيا في العالم العربي لأكثر من أربعين عامًا، وخلال تلك الفترة انتقل العديد من الروس إلى سوريا، كما تمّ إرسال الآلاف من الطلاب السوريين للدراسة في روسيا في مجالات شتى، وما تبعه من تزاوج كبير بين الشعبين فضلاً عن دور "جمعية العلاقات الثقافيّة" و"جمعية الصداقة الروسية السورية" في تعزيز هذه الروابط.

في مجال النفط

بلغت استثمارات روسيا في سوريا في العام ٢٠٠٩ حوالى عشرين مليار دولار. وأهم المجالات الاقتصاديّة المدنيّة التي تخدم المصالح الروسية في سوريا، مجال التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما، حيث نجد شركتي "تاتنفت" و"سويوزفت غاز" الروسيتين تقومان حاليًا باستخراج النفط في سوريا(٤). كذلك حصلت مجموعة "ذا نورث ويسترن غروب" على مناقصة في العام ٢٠٠٨ لتشييد مصنع لمعالجة البترول بالقرب من دير الزور. كما تخطّط شركة "جيوريسرس" المتفرّعة من شركة "غازبروم" الروسية العملاقة للمنافسة في مناقصات للتنقيب عن النفط(٥).

تنخرط الشركات الروسية في تنفيذ مشاريع أخرى في مجال الطاقة بما في ذلك الخطط التي أعلنتها شركة "روساتوم" الروسية في العام ٢٠١٠ لبناء أول مفاعل لإنتاج الطاقة النوويّة، بالإضافة إلى الخدمات المستمرة من شركة "تخنوبر مكسبورت" الروسية لمرافق إنتاج الطاقة التي أقامتها في سوريا(٦).

تشارك شركات روسية أخرى مثل "سوفنترافود" و"رسغيدرو" أيضًا في مشاريع للري في هذا البلد، فقد وقّعت "رسغيدرو" عقدًا لتصميم مجمع للري على نهر دجلة.

تضطلع شركات التصنيع الروسية أيضًا بدورٍ في الاقتصاد السوري،

٤- نافع صبري، **"الغاز العربي، مستقبل الغاز في سوريا"**، صحيفة تشرين، العدد ١٤، ٢٠١٠/٦/٥، ص ٣١.

٥- وزارة النفط والثروة المعدنية السورية، **"الغاز في سوريا"**، ٢٠١١/٣/٥، متوافر على الموقع:
http/ww.syria.oil.com، الانترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/٢١.

٦- محمد بيومي، **"الصراع الأميركي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز"**، متوافر على الموقع:
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?، الانترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/١١.

فشركة "أورالماش" أبرمت عقدًا في العام ٢٠١٠ لتزويد شركة سورية معداتٍ للتنقيب عن النفط. في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١١ وقّعت شركة "توبوليف آند أفياستار أس بي" مذكّرة تفاهم لتزويد الخطوط الجويّة السورية ثلاث طائرات ركاب طراز تي يو ٢٠٤ إس إم، وبمركز لخدمات هذه الطائرات.

في مجال الغاز

يأتي الغاز في أولوية مصادر الطاقة في القرن الواحد والعشرين، خصوصًا بعد تراجع منسوب الاحتياطي النفطي، بالإضافة إلى أن استخراج الغاز وتكريره أقل كلفة، وقد أطلق عليه اسم الطاقة النظيفة، وبالتالي فإن السيطرة على الغاز وخطوط إمداده، أصبحت من الركائز الإستراتيجيّة في سياسة الدول الكبرى، وهذا ما تجلّى في الصراع الدائر حول الأزمة السورية، إذ تعدّى بالتأكيد الأسباب الظاهرية الداخليّة، حيث أنَّ جيوسياسيّة الغاز تكمن في جوهر العلاقات الدوليّة. لدى سوريا احتياطي مؤكد من الغاز على اليابسة يُقدر بـ٠،٣ تريليون م^{3} حسب أرقام العام ٢٠١١، أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي احتياط العالم. بلغ إنتاج سوريا من الغاز خلال العام ٢٠١٠ حسب المعطيات والمعلومات الرسمية السورية معدل ٣٦ مليون م^{3} يوميًا. وقد أنتجت ٣،٨ مليار م^{3} في العام ٢٠١١، واستهلكت نحو ٩،٨ مليار م^{3}، لذلك استوردت الغاز من مصر عبر أنبوب الغاز العربي[٧].

٧- عماد فوزي شعيبي، **"الصراع على الشرق الأوسط، الغاز أولاً"**، متوافر على الموقع: voltairenet.org، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/١٥.

إرتفع الإنتاج المحلي للغاز بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠١١، على الرغم من حالة التوتر التي تعيشها سوريا، لكنه عاد وانخفض في السنوات اللاحقة نتيجة استمرار الأوضاع الأمنيّة السيئة[٨]. إنَّ اكتشاف حقول الغاز في المتوسط مقابل الشواطئ السورية واللبنانية، والمعلومات المتوافرة تؤكد أنَّ هذا الحوض هو الأثرى في العالم[٩]، كما عمدت سوريا إلى منح شركة "غازبروم" الروسية امتياز استخراج الغاز في هذه الحقول الموجودة قبالة السواحل السورية. هذا وأبرمت شركة "تاتنفت" عقدًا في العام ٢٠٠٣، وتمَّ حفر بئرها الأول في العام ٢٠١٠ في حقل كشما الجنوبية. وشيّدت "سويوزفت غاز" أنبوبًا لنقل الغاز الطبيعي ومصنعًا لمعالجته، وتقوم حاليًا ببناء مصنع آخر بالقرب من الرقّة التي تبعد مائتي كيلومتر شرق حمص، يستطيع معالجة ١,٣ مليار متر مكعب من الغاز[١٠]. إنَّ معرفة السرّ الكامن وراء الغاز السوري سوف تُظهِر حجم الصراع ونتائجه، لأن من يسيطر عليه سوف يتحكّم بمكامن القوة خصوصًا أنَّ القرن الواحد والعشرين هو عصر الطاقة النظيفة من دون منازع[١١].

في المجال العسكري

إن سوريا هي البلد العربي الوحيد الذي لم تتأثّر علاقته العسكريّة في روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وظلّ حتى هذه اللحظة يعتمد في

٨- **"الغاز السوري"**، الملحق الاقتصادي لصحيفة "ملحق" ٢، آذار/مارس ٢٠١٣

٩- إيهاب شوقي، **"الصراع على الاكتشافات النفطية في المتوسط"**، متوافر على الموقع: http/www.anntv/new/showsubject/aspx?id=36517، الانترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/١٧.

١٠- عماد فوزي شعيبي، **"الصراع على سوريا والشرق الأوسط"**، صحيفة البناء، العدد ١٣١٨، الاثنين ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

١١- باتريك سيل، **"الصراع على سوريا"**، دار الأنوار، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٢، ص ٢٤.

تسليح جيشه على السلاح الروسي. إنَّ حيويّة العلاقة بين البلدين وأهميتها الإستراتيجيّة هي التي دفعت بالروس إلى المضي قُدُمًا في تزويد سوريا السلاح الدفاعي المتطوّر، وقد تضمّن ذلك منظومة متطوّرة من الصواريخ الباليستيّة والمضادة للطائرات وغيرها من أنواع الأسلحة. وقد أقدمت موسكو على ذلك غير آبهة بردود الفعل الإسرائيلية والأميركية الغاضبة.

إنَّ تنامي العلاقة بين البلدين في مجال التسليح تعزَّز بصورة أشدّ، عند قيام روسيا بشطب ٨٠٪ من الديون السورية والبالغة ثلاثة عشر مليار دولار، وذلك بموجب اتفاق وُقِّع بين البلدين في العام ٢٠٠٥ [١٢].

وقد تعزّز التعاون العسكري بين البلدين في مجال البحريّة، فقاعدة طرطوس تأتي في قائمة المصالح الإستراتيجيّة والعسكريّة الروسية في سوريا، حيث أنها تشكّل القاعدة البحريّة الوحيدة في المتوسط، لتقديم التسهيلات البحريّة اللوجستيّة والفنيّة الضروريّة للسفن الروسية والقطع الحربيّة بهدف خلق حالة من التوازن مع الأسطول السادس الأميركي، بعد أن تمّ تأهيل الميناء بدعم روسي.

إنَّ الروس يعتبرون طرطوس بوابة إستراتيجيّة، ليس للبحر المتوسط فحسب، بل للمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والبحر الأحمر عبر قناة السويس. ويوجد في القاعدة البحريّة في ميناء طرطوس مركز لتأمين المستلزمات التقنيّة لسفن الأسطول الحربي الروسي، وثلاث منصّات عائمة، وحوض إصلاح سفن، ومستودعات.

١٢- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، **"مصالح روسيا الكثيرة في سوريا"**، متوافر على الموقع: http/www.washingtoninstitute.org/Russia's many-interests، الانترنيت، الدخول: ٢٠١٣/١١/٢٨.

إنَّ هناك وجودًا دائمًا للقطع البحريّة في أسطول البحر الأسود للدلالة على الحضور الروسي في هذه المنطقة التي يَلُفُّها التوتّر، ولاستخدامها في إجلاء الرعايا الروس عند الحاجة، مثل سفينة "إمان" وسفينة "إيفان بونبنوف" التي تحمل على متنها وحدة مشاة بحريّة روسية. تجلّى الوجود العسكري الروسي في المتوسط، في تزايد المناورات العسكريّة التي أجرتها البحريّة الروسية والتي اشتركت فيها حاملة الطائرات الروسية "الأميرال كوزنيتسوف" بالإضافةً إلى الزيارات العسكريّة المتبادلة للوفود ولقادة الأساطيل البحريّة لتطوير القدرات البحريّة السورية وميناء طرطوس وتعزيز دورها في المتوسط.

إنَّ الحذر الروسي من انعكاسات ما يُسمَّى بالربيع العربي يتصل بالنظرة إلى الشرق الأوسط المترابط مع آسيا الوسطى، من هنا التشديد على هذه الواجهة البحريّة في الوصول إلى المياه الدافئة، إذ يُتيح المرور عبر الخط الإستراتيجي نحو البحر الأبيض المتوسط، الوصول إلى المحيط الهندي وحماية الخاصرة الجنوبية لروسيا. وتحاول هذه الأخيرة التشبّث بموطئ قدم في شرق المتوسط باعتبار أنّ أمن الممرات المائيّة هو من الركائز الإستراتيجيّة في سياستها الخارجيّة، وهي لا تتساهل مع أي إخلال يُمكن أن يُعرّض هذه الممرّات للخطر.

إنَّ عمق الروابط المشتركة بين الروس والسوريين على مرّ التاريخ يجعلنا نستذكر ما قالته كاترين الثانية إحدى القياصرة الروس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر: "مفتاح قصري في الكرملين موجود في دمشق..."

مقولة تعكس مدى العلاقات التاريخيّة والاستراتيجيّة بين البلدين.

ج-نمو الجماعات المتطرّفة والإرهابيّة

إنَّ تاريخ روسيا مع الإرهاب قديم، منذ أيام الأمبراطوريّة الروسية. تَعتَبِر موسكو أعضاء هذه المنظمات قتلة وإرهابيين، وتتخوّف من امتداد نشاطاتهم، لذلك عملت على محاربتهم في أفغانستان والشيشان والقوقاز، وهي تعاملت بواقعية مع هذا الملف، وجاهدت للقضاء عليهم ليس في روسيا فحسب إنما في الدول الحليفة التي تدور في الفلك الروسي. ما شهدناه مؤخرًا من قيام انتحارية من الأرامل السود بعملية تفجير في فولغراد لهو أكبر دليل على دفع روسيا أثمان الإرهاب، وسعيها الدؤوب إلى محاربته وحصر مفاعيله.

هذا ودعمت روسيا نظام الحكم في دمشق منذ بداية الأزمة، ومع تطوّر الأحداث واتخاذها مجريات متناقضة، تزايد الدعم الروسي بجرعات أكبر كانت أحيانًا تتعارض مع المصالح الروسية، والسؤال المطروح ما هي الخلفية الحقيقية لهذا الدعم وما هي أبعاده؟

إنَّ الإجابة البدهية عن هذا التساؤل تَعْرِض جُملةً من الأسباب الاقتصاديّة والعسكريّة والإستراتيجيّة، إنما تبقى نواحٍ غير مكشوفة إعلاميًا وغير متداولة باعتبارها دوافع خفيّة تتمثّل بالقلق الروسي من تنامي الجماعات السلفيّة المتطرّفة، ومن استيلائهم على السلطة. وهذا في الواقع أهم الأسباب لدعم النظام السوري في مواجهته انتشار الحركات الأصولية وبالتالي وصوله إلى الجمهوريات السوفياتية السابقة والقوقاز

والجمهوريات المسلمة في روسيا[١٣].

كان لروسيا تجربة مريرة في هذا السياق إبّان سقوط الاتحاد السوفياتي وانتشار الفوضى والاضطرابات في الجمهوريات المستقلة، وتحرّك المجاهدين المتطرّفين من أفغانستان والحركات الأصولية والمجموعات الإسلاميّة الأخرى من باكستان وتركيا باتجاه المناطق المسلمة في الاتحاد السوفياتي السابق أو ما يُعرف بمنطقة "الخارج القريب". وقد أدّى نمو التيارات الإسلاميّة المتطرّفة إلى تكبيد موسكو نفقات ضخمة وإلى قلق كبير، باعتبار أنَّ تهديد الإسلام المتطرّف للحدود الروسية من أهم التحدّيات الأمنيّة التي تواجه البلاد. بالتالي فإنَّ هذا القلق مردّه إلى نشوب اضطرابات وحدوث تغييرات في هذه الدول، قد توصل السلفيين إلى السلطة، وعندها تُصبح روسيا محاصرة من قبل أنظمة متطرّفة. والمعروف أنَّ الفكر السلفي لا يتقبّل باقي الأديان وحتى باقي المذاهب ولا يعتقد بالتغيير السياسي الهادئ والمتدرّج، ويبرّر استخدام العنف كأداة مشروعة لمواجهة ما يعتبره أتباع هذا التيار أعداء الإسلام.

أدرك المسؤولون الروس وفق بيانات رقمية الارتباط بين التيارات الإسلاميّة المتطرّفة الموجودة في آسيا المركزيّة وسوريا وبين الدّعم الأميركي لهذه التيارات، وأدركوا أيضًا الخطر الداهم لتنامي هذه المجموعات بالوتيرة فائقة السرعة، من خلال تحضير الأرضيّة الخصبة لهم وباتوا على يقين بأن يروا قريبًا هذه التيارات تدخل عقر دارهم، قادمة من القوقاز

١٣- هاني شادي، **"روسيا والربيع العربي، مصالح ومخاوف"**، متوافر على الموقع: http://digital.Ahram.org.eg/articles.aspx، الإنترنت، الدخول: ٢٠١/١٢/١٣

والشيشان وغيرهما.

إنَّ تصاعد تأثير الإسلام المتطرّف في المعارضة السورية، عزّز الزخم الروسي في تقديم جميع أشكال الدعم لنظام الحُكم، وتأييد روسيا أكثر فأكثر للرئيس الأسد، لأنَّ انتصار السلفييّن في سوريا سيعزّز قوة التيارات المتطرّفة في آسيا المركزيّة وبالتالي تطويق روسيا، لذلك فإنَّ هذه الأخيرة عازمة بكل ما لديها من قوة على منع وصول هذه المجموعات المتطرّفة إلى تحقيق أهدافها في سوريا.

تريد روسيا أن تكون شريكًا فاعلاً في صياغة الترتيبات العملانية بشأن الأزمة السورية لناحية الجماعات الإرهابيّة المتطرّفة، لما تعتبره من تأثير على أمنها القومي، وترفض أن تكون مجرّد ساعي بريد ينقل الطلبات الأميركية والغربيّة، من هنا يتّضح دورها المستمر في دعم النظام حتى هذه اللحظة من أجل ضمان دورها وأمنها ومصالحها والاعتراف بوجودها والحفاظ على نفوذها في سوريا والشرق الأوسط.

القسم الثالث: تجليات الصراع الأميركي-الروسي ودينامياته

أ-الاصطفاف السياسي حول الأزمة السورية

إنَّ تشعّبات الأزمة السورية على المستويات السياسية والأمنية والعملانية، أدّت إلى "خريطة طريق" داخليّة وإقليميّة، وجعلتها حاضرة في كل المؤتمرات والمحافل الدوليّة والإقليميّة، ومحور اللقاءات بين القادة والزعماء، كما تصدّرت جميع الملفات الساخنة على الصعيد الدولي حيث أضحت تُشبه إلى

حدّ بعيد، على الرغم من اختلاف الظروف والواقع الدولي، أزمة الصواريخ الكوبيّة التي فرزت العالم إلى معسكرين، فباتت الجيوسياسيّة السورية محور صراع دولي وانقسامات في المواقف السياسيّة والإستراتيجيّة والميدانيّة.

إنَّ التحوّل في مواقف بعض الدول التي كانت تربطها علاقات جيّدة مع سوريا، هو من أهم مظاهر هذا الاصطفاف، ولاسيما تركيا التي بدّلت مواقفها تجاه سوريا من التعاون الإستراتيجي والتقارب إلى انعدام الثقة والتهديد، وتجييش المعارضة وذلك وفق مصالحها المرتبطة بالإستراتيجيّة الأميركية في المنطقة.

إنّ تقويم الموقف الروسي في ثباته تجاه الأزمة السورية يؤشّر إلى سابقة في العلاقات الدوليّة، فما حظي به النظام من القيادة الروسية لم يحصل عليه حليف آخر حتّى في أوج الحرب الباردة السابقة، إذ إنّ ممارسة حق النقض في مجلس الأمن ثلاث مرات متتالية خلال تسعة أشهر يدلّ على المكانة الاستثنائيّة للأزمة السورية في الحسابات الروسية على مختلف الصعد[١٤].

سعت روسيا منذ بداية الأزمة السورية إلى منع التدخّل الغربي في سوريا، ودعم النظام السوري في المحافل الدوليّة بالتعاون مع الصين، وفي المحافل الإقليميّة بالتعاون مع إيران، وفَرَضَت على النظام السوري استقبال المراقبين العرب، ومن ثمّ كانت روسيا وراء موافقة الرئيس السوري على الذهاب إلى جنيف واحد، وهي أيضًا الداعمة لسوريا في الذهاب إلى

١٤- عمر نجيب، **"الصراع الأميركي-الروسي، هل هو عودة إلى الحرب الباردة؟"**، متوافر على الموقع: http/www.alarab.com.uk، الانترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/٨.

جنيف اثنين.

هذا واستفادت الإستراتيجيّة الروسية من انتصار النظام على المعارضة في القُصَير، ما زاد أوراق القوة في يدها للتفاوض مع الولايات المتحدة، ومن ثم انتصار حي الخالديّة في حمص، والتقدّم في ريف دمشق والقلمون، ليُثبِت كلُّ ذلك عدم قدرة التيارات السلفيّة المحاربة المحليّة والعالميّة على مواجهة الجيش النظامي.

إنَّ فشل المعارضة والثورة في إسقاط النظام، أجبر الولايات المتحدة على الدخول مباشرة في الحرب، عبر التهديد بشن ضربة عسكريّة ضدّ سوريا، بحجة استخدام السلاح الكيميائي من قبلها في معظميّة الشّام والغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣. التقط الروس الفرصة واقترحوا على الطرف الأميركي أن تقوم دمشق بالتخلّي عن سلاحها الكيميائي، لإنقاذ الرئيس الأميركي من الحرج الذي وقع فيه، بعد أن ذهب بعيدًا في التهديد بالحرب من دون أي غطاء أميركي أو دولي.

إنَّ موسكو معنيّة بشكل مباشر بالأزمة السورية، فإلى جانب المناورات البحريّة ودخول السفن المتتالي إلى القاعدة الروسية في ميناء طرطوس، فإنَّ التحرّك السياسي القوي تجلّى في رفض موسكو لعملية تقسيم سوريا في إطار المشروع الأميركي باعتبار أنَّ الأمن القومي الروسي يصل إلى ما بعد جبال طوروس.

إنَّ تمدُّد التطرّف والإرهاب الذي خرج عن نطاق السيطرة والتحكّم، دفع السفن الروسية إلى المياه الدافئة، ولاسيما أنَّ المعارضة السورية المتطرّفة هدّدت المصالح الروسية في سوريا، بالإضافةً إلى تهديد الرعايا الروس

ومحاولات قصف القنصلية والسفارة الروسيتين، فجاء التحرك الروسي في إطار استباقي لأي استهداف محتمل، ورسالة ردع وإنذار.

سعت روسيا مرارًا إلى إظهار إختلاف المسألة السورية عن المسألة الليبيّة، وتداعيات التدخّل العسكري ونتائجه السلبيّة على غرار ما حصل في أماكن أخرى، من فوضى انتشار السلاح، وانتقال التطرّف والإرهاب عبر الحدود، كل هذه المعطيات يعتبرها الروس مطروحة للتفاوض حول مستقبل سوريا وتسليح المعارضة والجهاد العابر للحدود وغيرها من الملفات الساخنة.

انطلقت واشنطن من الكسب الذي حققته في موضوع السلاح الكيميائي السوري، الذي يُشكّل بالنسبة إليها مرتكزًا للتوصّل إلى توافقات حول البرنامج النووي الإيراني، والتقارب مع إيران بهدف الوصول إلى عقد جنيف اثنين في موعده، من أجل تحقيق كسب سياسي آخر.

إنَّ وصول الأزمة السورية إلى هذه المستويات المعقّدة، أخرجها من مداها المحلي إلى الإقليمي والدولي، وإنَّ هذه التكتّلات والاصطفافات المحليّة والدوليّة قد أخذت حيّزًا من الأزمة السورية، وفق مصالحها وأهدافها وتحالفاتها. فعملية شمال الأطلسي في ليبيا تحت غطاء دولي، شكّلت سببًا لموسكو لتحدّ من تكرار سيناريوهات مماثلة تعزّز النفوذ الأميركي من دون مراعاة المصالح الروسية.

ب-المبارزة الثنائية بين الجبّارين

إنَّ دعم روسيا للنظام السوري يعني بالضرورة مقاومة الغرب، على غرار ما قامت به سوريا عندما حوّلت ممانعتها ضدّ إسرائيل إلى أهميّة سوريا

على المسرح الدولي، فإنَّ الممانعة الروسية حول سوريا تجعل من موسكو لاعبًا مهمًّا على المسرح الدولي لا يُمكن إتخاذ القرارات الدوليّة من دونه، استنادًا إلى إستراتيجيّة الأمن القومي الروسي.

عمدت روسيا إلى تزويد النظام بصواريخ "س س ٢٠٠" في خضّم الأزمة غير آبهة بردود الفعل الأميركية-الإسرائيلية، معلنةً أنَّ ذلك تمّ بناءً على اتفاقية موقّعة مسبقًا بين الطرفين وهي مُلْزِمة التنفيذ، فضلاً عن العروض العسكريّة البحريّة والمناورات في البحر المتوسط التي شاركت فيها حاملة الطائرات "الأميرال كوزناسوف" والقطع البحريّة، قَابَلَها مناورات أميركية-إسرائيلية وتجارب إطلاق صواريخ ضمن سياق إظهار القوة والتلويح باستخدامها(١٥).

انطلقت في البحرين المتوسط والأسود أكبر مناورات بحريّة روسية منذ عقود بمشاركة أربعة أساطيل حربيّة والطيران الروسي تزامنًا مع التصعيد في الحرب السورية. فهذه المناورات والتدريبات تحمل رسائل مهمّة من ناحية المكان والتوقيت باعتبارها عامل استقرار في المياه الدافئة ممَّا يؤكّد تحوّل روسيا الإتحادية من الناحية الجيوسياسيّة إلى قوة بحريّة بالإضافة إلى كونها قوة برية.

ترفض الولايات المتحدة البحث في موضوع الدرع الصاروخي الذي يهدّد الأمن القومي الروسي. بالإضافة إلى منظومات صواريخ الباتريوت التي تنشرها الولايات المتحدة في تركيا في ظل غياب أي تهديد من طرف سوريا

١٥- بول سالم، **"تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط"**، الحياة، متوافر على الموقع: http://arabic.carnegieendowment.org، الانترنت، الدخول: ٢٠١٣/١٢/٢١.

المستباحة حدودها من قبل تركيا التي تدعم المعارضة المسلّحة السورية وتسلّحها وتموّلها.

اعتمدت روسيا في هذا السياق إستراتيجيّة المراحل، في عملية سياسيّة شاملة كانت نواتها التوافق على مسألة السلاح الكيميائي السوري للذهاب في اتفاق شامل حول سوريا، فضلاً عن اتفاق حول الملف النوّوي الإيراني، وذلك بهدف تثبيت مواقع النفوذ الجديدة، بالإضافةً إلى موضوع الدرع الصاروخي والتمدّد الأطلسي في أوروبا(١٦).

إنَّ الإستراتيجيّة الأميركية تهدف إلى تحويل الأراضي السورية إلى ساحة معارك استنزاف لجميع القوى المتحاربة لتصفية بعضها البعض، من أجل تنفيذ مخططات تُعيد تشكيل المنطقة، وفق مقتضيات المصالح الأميركية-الإسرائيلية، وترسيم الشرق الأوسط الجديد.

إنَّ الصراع في سوريا بين المعسكر الروسي من جهة والمعسكر الأميركي الغربي من جهة أخرى بات واضحًا، وتجلّى عبر النشاط الدبلوماسي الكبير مؤخّرًا في مؤتمر "جنيف اثنين"، إن من حيث الشكل أو من حيث المضمون. ولعلّ طريقة جلوس الوفود في هذا المؤتمر وإن من ناحية الشكل والصورة، هي خير معبّر ودليل لعمق الانقسام وحدّة الاصطفاف. فقد جلس وفد النظام إلى جانب وزير الخارجيّة الروسي، بالمقابل جلس وفد الائتلاف المعارض إلى جانب وزير الخارجيّة الأميركي في إطار واضح للصراع الدولي في الأزمة السورية من جهة، وتدويلها من جهة أخرى.

١٦- أحمد دياب، **"روسيا والغرب، من المواجهة إلى المشاركة"**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، مصر، حزيران/يونيو ٢٠٠٢، ص ١٧٢.

ج-تمايز الأزمة السورية

إنَّ الانتفاضة السورية التي بدأت في آذار/مارس من العام ٢٠١١ تحوّلت إلى حربٍ أهلية عنيفة ذات طابع طائفي قوي، وقد أدّى هذا النزاع المسلّح بين النظام والمعارضة إلى إنقسام المجتمع الدولي. ففي حين وقفت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول الخليج علنًا مع المعارضة المسلّحة ضدّ النظام، فإنَّه بالمقابل عارضت روسيا والصين ممارسة أي ضغوط على النظام، وكذلك فعلت إيران التي دعمته ماديًّا ومعنويًّا.

شكّلت الأزمة السورية اختبارًا للأسرة الدوليّة والأمم المتحدة بجميع أجهزتها، وبخاصة مجلس الأمن، في ظل هذا الاصطفاف الدولي، وإنَّ بروز الصين كلاعب سياسي جديد على الساحة الدوليّة قد قوّى الموقف الروسي بوجه الولايات المتحدة، فقد انضمّت بكين إلى موسكو في هذا الحلف، ما سمح للروس بتأدية دور قيادي مختلف، يغوص في دعمه حتى النهاية، وبالتالي خلق نمطًا من المعارضة الصينية-الروسية بوجه الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

إنَّ الاصطفاف السياسي حول الأزمة السورية أدّى إلى تقسيم مجلس الأمن الدولي، وتأخير حل قضايا السيادة وحقوق الإنسان، خصوصًاً أنَّ الصراعات المسلّحة في أيامنا هذه باتت تحدث داخل الدولة وليس بين الدول، الأمر الذي يؤدّي إلى شلّ عمل مجلس الأمن الدولي المسؤول الأوّل عن السلم والأمن الدوليين.

إنَّ الصراع الأميركي-الروسي في الأزمة السورية يختلف اختلافًا جوهريًّا

عمّا كان عليه خلال حقبة الحرب الباردة في الشرق الأوسط، الذي كان أساسًا حول الإيديولوجية والهيمنة الإقليميّة، أمّا اليوم فإنَّ في سوريا أزمة دوليّة بالإضافة إلى صراع محلّي حاد هو جزء من عملية تعمّ المنطقة، أُطلق عليها إسم "الربيع العربي".

وقد أتت الأزمة السورية بعد اندلاع الأزمة في ليبيا، لكن الأوضاع في البلدين تطوّرت بشكل معاكس. ففي ليبيا تلقّت المعارضة لنظام القذّافي دعمًا حاسمًا من المجتمع الدولي وأصدر مجلس الأمن قراراته بإدانة النظام، وتمكّن حلف الناتو من التدخّل وإقامة منطقة حظر جوي، بالإضافة إلى الدعم الغربي السرّي للانتفاضة الليبية، وهذا ما أدّى إلى الإطاحة بالرئيس الليبي وقتله.

إعتبرت موسكو أنَّ حلف شمال الأطلسي تجاوز التفويض الممنوح له من مجلس الأمن لحماية المدنيين الليبيين، من خلال إنشاء منطقة حظر جوي، بالإضافة إلى تَدَخُّل مباشر، وقيامه بحملة عسكريّة واسعة في البلاد، الأمر الذي اعتبرته موسكو إهانة لها. وقد ساعدت هذه التجربة موسكو في ترسيخ موقعها بشأن الأزمة السورية وأكّدت منذ البدء أنه لن يكون هناك أي مجال لسيناريو شبيه بما حصل في ليبيا كي يُطبّق في سوريا.

د-تعطيل دور مجلس الأمن وفشل جامعة الدول العربيّة

فشلت الجهود الدوليّة في إيجاد مخرج للأزمة السورية، وسط تبادل الاتهامات بين السلطة والمعارضة، حول المسؤوليّة عن تزايد العنف، وعدم الالتزام بتطبيق التعهدات. كما فشل مجلس الأمن ومعه جامعة الدول

العربيّة، في وضع حدّ للصراع الحالي، وتبنّي قرار موحّد بشأن سوريا(١٧).

إستخدمت كل من روسيا والصين حقهما في الفِيتو بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١١ ضدّ قرار في مجلس الأمن بشأن معاقبة سوريا على انتهاكها لخطّة السلام، التي توصّل إليها مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربيّة، من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة في المدن في أثناء المواجهة مع الثوْرة(١٨).

وقد صوّت لصالح هذا القرار تسع دول، وامتنعت أربع عن التصويت: الهند وجنوب أفريقيا ولبنان والبرازيل. كان مشروع القرار المُقترح في مجلس الأمن، يُدين بشدّة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والاستخدام المفرط للقوة، وطالب بوقفٍ فوري لجميع أعمال العنف ومُساءلة المسؤولين، الأمر الذي اعتبرته روسيا والصين إنحيازًا واضحًا من جانب مجلس الأمن.

إنَّ الانقسام الحاد بين الأعضاء الخمسة ذات العضويّة الدائمة في مجلس الأمن، والتي تتمتّع بحق النقض (الفيتو)، أدّى إلى تعطيل عمل هذا المجلس وعدم جدوى قراراته. فروسيا والصين من جهة بمواجهة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية، أوصل المجلس المؤلّف من خمسة عشر عضوًا إلى طريقٍ مسدود في مسألة الأزمة السورية.

تبادلت مجموعتا الدول الاتهامات في هذا الصدد، واعتبر كل فريق أنَّ الفريق الآخر مسؤول عن تعقيد الأمور، وعن النتائج والعواقب الوخيمة التي يُمكن أن تؤدّي إليها هذه الخطوات، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن طُرق

١٧- Louise Arbour, **“The Security Council and the Syrian crisis”**, Decembre 5,2013

١٨- مركز أنباء الأمم المتحدة، **"الفيتو الروسي الصيني في الأزمة السورية"**، متوافر على الموقع: http://www.un.org/arabic/news/storyasp?news ID=١٥٦٤٠ الانترنت، الدخول: ٢٠١٤/١/١٣.

أخرى للتصدّي للأزمة السورية خارج إطار المنظمات الدوليّة.

أقرّت الولايات المتحدة أنَّها ستلجأ إلى بدائل أُخرى، منها مجموعة "أصدقاء سوريا" في البحث عن سُبُل للضغط على النظام، بعد فشل مجلس الأمن في الاتفاق على معاقبة النظام السوري. وأعلنت واشنطن أنها ستواجه النظام بتدعيم المعارضة، وتنظيم المعونة لها والإعداد لانتقال ديموقراطي للسلطة(١٩).

تحرّكت جامعة الدول العربيّة بوتيرة متسارعة في ما يتعلق بالأحداث السورية، وقد أدانت النظام وعلّقت عضويته في مجلس الجامعة، وأرسلت مراقبين إلى سوريا لمراقبة خروقات وقف إطلاق النار. في مرحلة لاحقة منحت الجامعة مقعد سوريا للائتلاف السوري المعارض، إلاّ أنَّ هذه المحاولات والمبادرات بقيت حبرًا على ورق من دون إحراز أي تقدّم أو أي خطوة في مسيرة الحلّ السوري، كما اتُّهمت الجامعة بالانحياز المطلق لصالح الثورة والمعارضة وبسيطرة أطراف عربيّة فاعلة على مقرّراتها.

هـ-اتفاق تدمير السلاح الكيميائي

إنَّ الاتفاق الأميركي-الروسي بشأن الأسلحة الكيميائية قد أرجأ خطر نشوب حرب أُخرَى في الشرق الأوسط، وطرح العديد من الأسئلة حول خلفيّة هذا الاتفاق حيال ميزان القوى في المنطقة والحرب السورية، وما هي الفرص لتحقيق المزيد من التعاون والإنجازات الديبلوماسيّة؟

١٩- Christopher M Blanchard, congressional research service, **"Possible US intervention in Syria"**, Decembre12,2013

يُعدّ اتفاق تدمير الأسلحة الكيميائية بالنسبة إلى النظام السوري مكسبًا على المدى القصير، وخسارة إستراتيجيّة على المدى البعيد. إنَّ تخلي النظام السوري عن ترسانته الكيميائية أقل ضررًا من نتائج تعرّضه لهجوم عسكري أميركي، وبالتالي فإنَّ سوريا ستكون أضعف عسكريًّا لو أنّ الهجوم حصل. بيد أن خسارة النظام للأسلحة الكيميائية سوف تجعله أكثر ضعفًا على المدى الطويل في مجال الردع والتوازن العسكري في المنطقة، على الرغم من إدّعاء المسؤولين السوريين بأنَّ هناك سلاحًا سرّيًا بديلاً.

أما المعارضة السورية فتجد في الإتفاق الأميركي-الروسي خسارة كبيرة لها لأنها كانت تأمل بضربة عسكريّة أميركية تُغيّر ميزان القوى على الأرض، إنما عُلّقت هذه الضربة وحظي النظام بفرصة مهمّة ليكون شريكًا في الاتفاق الدولي. يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية راضية جدًّا عن هذا الاتفاق، وحصلت على أكثر ممَّا كانت تتوقّع، فقد جنّبها الغوص في مستنقع حرب أخرى في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه حافظ على هيبتها ومكانتها بعد أن رمت الكرة في ملعب الكونغرس، وحصلت على التزام روسي بتفكيك جميع الأسلحة الكيميائية.

تبدو إسرائيل كالولايات المتحدة راضية عن هذا الاتفاق، إذ إنها كانت تخشى الترسانة الكيميائية التي يمتلكها النظام، وكانت تخشى أكثر من وصول هذا السلاح إلى مجموعات جهاديّة أو سلفيّة متطرّفة في المعارضة السورية في حال سقوط النظام. لذلك فإنَّ إزالة الترسانة الكيميائية إزالة تامة من الأراضي السورية يمثّل الحالة الفضلى بالنسبة إلى إسرائيل.

أدّت السياسيّة الروسية دورًا دوليًا بارزًا في المجال الديبلوماسي في ما يتعلّق بهذا الإنجاز، الذي سوف يُبنى عليه في عمليّة حلّ الأزمة السورية. فمِمّا لا شكَّ فيه أنَّ التعاون الأميركي-الروسي هو ديناميّة إيجابيّة باتجاه الحلّ ولو في مراحله الأولية، حيث يقع على عاتق الأسرة الدوليّة البناء على هذا الإتفاق الحالي في سبيل التوصّل إلى حلّ الأزمة.

و-البحث عن نقاط تعاون

إنَّ الوعي المتبادل لمستوى العلاقات الأميركية – الروسية، من ناحية تطوّر الأزمة السورية، أدى إلى إدراك كلا الطرفين أنَّ حالة "العداء المطلق" لا يُمكن ان تستمر بالوتيرة نفسها ولا تتفق مع مصالح البلدين. ولا شك في أنَّ الظروف الاقتصاديّة والماليّة، وتتابُع المشاكل الأمنيّة غير التقليديّة، أوجد حيّزًا كافيًا لتحسين العلاقات بين الجانبين من خلال نقاط التوازن في الأزمة السورية.

إنَّ الاتفاق الأميركي-الروسي الرامي إلى التخلّص من الترسانة الكيمائية للنظام السوري، يدشّن سياسة التلاقي بين الطرفين، من خلال محاولات حصر الأزمة السورية بهذا الملف، وإنَّ تدمير هذه الأسلحة يُشكّل هدفًا أساسيًا. وقد شكّل هذا الملف مخرجًا للرئيس الأميركي إثر توجيهه تهديدًا بضربة عسكريّة لسوريا، من دون أن تكون قد تهيَّأت له الظروف والتغطية الكاملة.

يضاف إلى ذلك أنَّ ظهور عدو مشترك من شأنه أن يوحّد الجهود. فإجماع الطرفين الأميركي والروسي على ضرب الجماعات السلفيّة المتطرّفة، بعد

تنامي دورها بشكل بارز، تَمَثّل في عزل هذه المجموعات المتطرّفة في الشمال السوري، ليسهل تطويقها وسحقها لاحقًا، مع منع مواصلة الدعم لها. إنَّ الأولوية في محاربة الإرهاب تدخل ضمن الإستراتيجيّة الأمنيّة لكلا البلدين. والترجمة العمليّة في البحث عن نقاط التوازن في العلاقات تتمثّل بالدعوة التي وجهتها وزارة الخارجيّة الأميركية لقادة منطقة الشرق الأوسط، لإتخاذ ما يلزم لوقف تمويل عناصر تنظيمي: الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، وجبهة النصرة، وأيضًا وقف تدفّق المقاتلين الأجانب إلى سوريا، بالإضافةً إلى اعتبار أنَّ هذه المجموعات هي فرع من تنظيم القاعدة، العدوّ المشترك للولايات المتحدة والدول المعتدلة، ويشكّل تهديدًا مباشرًا لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

في المقابل كانت الدبلوماسيّة الروسية تحاور الولايات المتحدة حول السلاح الكيميائي السوري لفترة طويلة، في محاولة للوصول إلى نقطة التقاء أميركية-روسية يُمكِن البناء عليها، من أجل عملية توافق كاملة حول ملفات عديدة في المنطقة، ولاسيما الملف النوَوي الإيراني الذي أسّس لمرحلة جديدة من العلاقات الأميركية-الإيرانية، ظهرت نتائجه مؤخرًا.

إنَّ مؤتمر "جنيف اثنين" الذي أضحى مسألة جامعة ونقطة توازن في العلاقات، من خلال اقتناع جميع الأطراف الإقليميّة والدوليّة الفاعلة والمؤثّرة في الأزمة السورية، كان قد أقرّ بضرورة استبعاد الحسم العسكري وتبني الخيار السياسي في معالجة هذه الأزمة لأنَّ المسألة سياسيّة بامتياز، لها علاقة بِمَن يحكم سوريا، نظرًا إلى طبيعة النظام السياسي والسياسة الإقليميّة في المرحلة المقبلة وموقع سوريا في التحالفات الإقليميّة والدوليّة.

الخاتمة

العالم في مرحلة انتقال، لا حرب باردة جديدة كما كان عليه الحال قبل انهيار الإتحاد السوفياتي، ولا عودة في المقابل إلى الخنوع الروسي الذي أسس له بوريس يلتسن. فنظام القطب الواحد المهيمن يمرّ بأصعب مراحله وربما آخرها، وثمة نظام عالمي جديد يطل برأسه، من دون أن تتضح ملامحه وقواعده، أو يأخذ شكله النهائي.
إنّ الصراع الأميركي-الروسي في الأزمة السورية ينطبق عليه تسمية "الحرب الفاترة"، وقد نشر السيد نوح فيلدمان كتابًا حول هذه التسمية الجديدة، معتبرًا أنَّ نذر الصراع الدولي تتجدّد ولو بصورة مغايرة في الفترة التي نعيشها، حيث يتخذ هذا الصراع لا شكل الحرب الساخنة حرب المدفع والدبابة، ولا شكل الحرب الباردة، بل حرب المصلحة والإيديولوجية. فالصراع الدولي يتخذ شكلًا يصدق عليه الوصف التالي: حرب أسخن من الباردة، ولكنها أبرد من الساخنة بطبيعة الحال، بمعنى أنّها لن تكون حرب عقائد ولن تكون أيضًا حرب عساكر.
إنَّ الموقف الروسي من الثورات العربيّة لم يكن محطّ اهتمام شعبي واسع النطاق أو مثيرًا للجدل إلاَّ في الحالة السورية. فقد انطلقت روسيا من رؤية تُميّز بين اهتمام قيام النظام السوري بإصلاحات فعلية، وبين الحيلولة دون التدخّل الغربي في سوريا، والتي سيكون لها تداعيات كارثية ليس فقط على وحدة الكيان السوري، وإنّما على استقرار المنطقة وأمنها.
إنّ تطوّر الموقف الروسي حيال بُؤَر التوتر والأزمات الدوليّة سيتفاوت من منطقة إلى أخرى وفق الظروف "والحساسيات" والمصالح، فالنزاع

الأميركي-الروسي الذي تفاقم مؤخرًا يُفيد دولاً ومنظمات محسوبة على "خط التشّدّد" في المنطقة والعالم، وإنَّ فُرص الأطراف المناوئة لسياسة واشنطن في الحصول على دعم دولي وحماية دوليّة باتت أفضل من قبل. إنَّ مقولة "عند إنقلاب الدول إحفظ رأسك" تنطبق على الشعوب كما الأفراد، خصوصًا إذا كانت الشعوب لا مصالح لها في الصراع الدائر، تمامًا كما في الأزمة السورية. فسوريا حلبة صراع للدب الروسي والنسر الأميركي، ستتضرّر منها المنطقة العربيّة بأسرها، بما في ذلك جيران سوريا في كل الاتجاهات، فالمثل الإنكليزي يقول: "عندما تتصارع الفيلة يكون العشب أكبر الضحايا". فهل تستيقظ شعوب المنطقة العربيّة من سُباتها العميق وتأخذ العِبر مِمَّا يجري حولها انطلاقًا من الأزمة السورية؟ أم عليها أن تدفع الثمن غاليًا من حساباتها بتدمير دولها، وتفتيت كياناتها وأنظمتها، وتشريد شعوبها وانتهاك سيادتها لتُدرك تمامًا حقيقة الأطماع الدوليّة، وأهدافها الإستراتيجيّة ومصالحها اللامحدودة؟


شرف . تضحية . وفاء

ملخصـــــات

تسـهيلًا لاسـتفادة المهتمين من الأبحاث المنشـورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحـاث المحـرّرة بالفرنسـية والإنكليزيـة، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الواقعية الجديدة والسياسة الأميركية في العالم العربي

بدءًا بتبسيط نموذج نظري معقد، تؤمن الواقعية الجديدة بأن طبيعة النظام العالمي متمثلة بالمبدأ الأساسي وهو الفوضوية التي تحمل أكثر من معنى واحد. يستخدم البعض تعبير "الفوضوية" للدلالة على مجتمع لا تتوفّر فيه حكومة فاعلة. وعند استخدام التعبير بهذا الإطار قد يكون أو لا يكون الهدف الإشارة إلى الفوضى السياسية أو غياب القانون في المجتمع. العديد من مؤيدي نظرية الفوضوية يشتكون بأن خطأً كبيرًا جعل من كلمة "الفوضوية" مرادفًا للحرب الأهلية والفوضى. إلا أن الواقعية الجديدة تتميز بتوزيع القدرات. مبدأ الانتظام الفوضوي للهيكلية الدولية غير مركزي بمعنى أنه لا وجود لسلطة مركزية رسمية على الرغم من أن البعض يعتبر بأن الولايات المتحدة تؤدي دور الشرطي في الشؤون العالمية. إلاّ أن كل الدول ذات السيادة متساوية في هذا النظام وبعضها أكثر تساويًا من البعض الآخر. هذه الدول تتصرّف وفق منطقة الخدمة الذاتية مما يعني أن الدول تبحث عن مصالحها الخاصة وتبذل قصارى جهدها لكي لا تُخضع مصالحها لمنافع دول أخرى. يفترض بالدول بأقل تقدير أن ترغب في ضمان بقائها بما أن هذا الأمر يشكّل شرطًا أساسيًا للسعي وراء أهدافها. هذه القوة الدافعة للبقاء هي العنصر الأساس المؤثّر في سلوكها وهي تدفع البلدان إلى تطوير قدرات عسكرية للدفاع والتدخّل كوسيلة لتعزيز قواها. بما أن الدول لا يمكن أن تتأكّد أبدًا من النوايا المستقبلية للدول الأخرى، ينشأ نوع من عدم الثقة بين الدول، الأمر الذي يستلزم أن يتوخّوا الحذر من فقدان القوة وهذا ما قد يمكّن دول أخرى من تهديد بقائها. حالة غياب الثقة المبنية على الشكوك كما تراها الواقعية الجديدة إسمها "المعضلة الأمنية". الدول متشابهة في ما يتعلّق بالاحتياجات وليس في ما يتعلّق بالقدرات على تحقيق هذه الاحتياجات. وضعية الدول في ما يتعلّق بالقدرات تحدّد توزّع الإمكانات. التوزّع الهيكلي للإمكانات يحدّ من التعاون بين الدول من خلال المكاسب النسبية التي تحقّقها دول أخرى واحتمال الاعتماد على دول أخرى. رغبة كل دولة وقدراتها على زيادة قوّتها إلى أقصى حد وضبط بعضها البعض ينتج عنه "توازنًا في القوى" يطبع العلاقات الدولية والإقليمية. ثمة طريقتان لموازنة تلجأ إليهما الدول لتحقيق توازن القوى: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. ويتحقّق التوازن الداخلي حين تعزّز الدول قدراتها الخاصة عبر مضاعفة نموّها الاقتصادي و/أو زيادة الإنفاق العسكري. ويتحقّق التوازن الخارجي عندما تدخل الدول في تحالفات للاستفادة من قوة دول أو تحالفات أكثر قوة.

يجادل الواقعيون الجدد ويشيرون إلى أنه يوجد مبدئياً ٣ أنظمة ممكنة وفق التغيّرات في توزيع القدرات ويحدّد هذه الأنظمة عدد القوى العظمى في النظام الدولي. النظام الأحادي القطب يتضمّن قوّة عظمى واحدة فقط أما النظام الثنائي القطب يتألّف من قوّتين عظميين والنظام المتعدّد الأقطاب يتألّف من أكثر من قوتين عظميين. يتسنتج الواقعيون الجدد بأن النظام الثنائي القطب أكثر استقرارًا (أقل عرضة لحصول حروب بين القوتين العظميين والتغيير الشامل) من النظام المتعدّد الأقطاب لأن التوازن لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوازن الداخلي بما أنه لا وجود لقوى عظمى إضافية يمكن التحالف معها. وبما أنه لا يوجد إلا التوازن الداخلي في النظام الثنائي القطب بدلاً من التوازن الخارجي يتضاءل إمكان حصول أخطاء في الحسابات وبالتالي تتراجع احتمالات وقوع حروب بين القوتين العظميين.

البروفيسور جورج لبكي

السياسة الخارجية الأميركية في جنوب شرق آسيا وتداعياتها الاستراتيجية

من المتوقّع لمنطقة جنوب شرق آسيا أنّها ستؤدي دورًا فعّالاً في العلاقات الدولية خلال العقود المقبلة. في الواقع، يشهد العالم تبدّلات إقتصادية، ديموغرافية، وعسكريّة ستكون حازمة خلال الأعوام المقبلة، لاسيّما في بلدان جنوب شرق آسيا.

فمنذ فوز الرئيس باراك أوباما في الإنتخابات الرئاسية الأميركية في العام ٢٠٠٨، عدّلت إدارته استراتيجيتها وسياستها الخارجية بهدف التّركيز على منطقة جنوب شرق آسيا.

يكشف بالتالي هذا التغيير الأهمية النامية لجنوب شرق آسيا على صعيد الدفاع عن مصالح الولايات المتّحدة الأميركيّة، فلتلك الولايات حلفاء أقوياء كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وهذا النمو المتكاثر والجبّار الذي تشهده الصّين هو السّبب الرّئيس للعودة القوية للولايات المتّحدة في جنوب شرق آسيا.

تسلّط هذه الدراسة الضّوء على الهدف الرئيس للسياسة الخارجية التي تتّبعها الإدارة الأميركية في هذه المنطقة من العالم، وتجدر الإشارة إلى ضرورة بقاء دور الولايات المتحدة الأميركية كقوّة عالميّة من خلال تعزيز دورها السياسي، العسكري والإقتصادي. وفي هذا التصميم، يعدّ فرض الولايات المتحدة الأميركية لنفسها بقوّة في جنوب شرق آسيا أمرًا حيويًّا لا محالة، لاسيّما من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع إتّحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بغية التصدّي لقوّة الصين المتنامية. في الواقع، تعدّ هذه المنطقة بمثابة مولّد للإزدهار الإقتصادي العالمي، وبالتالي، أضحت العودة إلى آسيا الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأميركية وللشركات الأميركية الكبرى. وستسعى الولايات المتّحدة الأميركية خلال الأعوام المقبلة إلى وضع ركائز ثابتة من أجل عولمة أكثر سيطرة. أمّا بالنسبة إلى الصّين، فستؤدّي هذه الأخيرة دورًا مهمّاً أكثر فأكثر على صعيد الأقطاب السياسية العالمية، يضاهي دورها الفعّال والمتنامي على صعيد المقايضات التّجاريّة والإقتصاد المعرفيّ.


شرف . تضحية . وفاء





Writer's Guidelines

1- The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.

2- Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.

3- All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.

4- All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.

5- The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.

6- All articles should be electronically submitted on a word document.

7- Rejected submissions will not be returned to the writers.

8- The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.

9- The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***



N° 90 - October 2014



Neo-realism and American foreign policy in the Arab World

Professor Michel NEHME*

Introduction

Starting with a simplification of a complex theoretical paradigm, Neo-realism holds that the nature of the international system is characterized by its ordering principle which is anarchy that has more than one definition. Some use the term “Anarchy” to refer to a society without a publicly enforced government. And when used in this sense, anarchy may or may not be intended to imply political disorder or lawlessness within a society. Many anarchists complain that vulgar error has taken ‘anarchy’ to be synonymous with civil war and chaos.

Neo-realism nonetheless is characterized by the distribution of capabilities (measured by the number of great powers within the international system). The anarchic ordering principle of the international structure is decentralized meaning there is no formal central authority despite the fact that some perceive the USA as playing the role of police in world affairs.

*Researcher

Every sovereign state is formally but actually equal in this system however, some are more equal than others. These states act according to the logic of self-help, meaning states seek their own interest and try their best not to subordinate their interests to the benefits of other states.

States are assumed at a minimum to want to ensure their own survival as this is a prerequisite to pursue other goals. This driving force of survival is the primary factor influencing their behavior and in turn instigates states to develop military capabilities for defense and intervention and as a means to increase their relative power. Because states can never be certain of other states' future intentions, there is a lack of mutual trust between states which requires them to be on guard against relative losses of power which could enable other states to threaten their survival. This lack of trust, based on uncertainty, as perceived by Neo-realist is called the security dilemma.

States are deemed similar in terms of needs but not in capabilities for achieving them. The positional placement of states in terms of abilities determines the distribution of capabilities. The structural distribution of capabilities then limits cooperation among states through fears of relative gains made by other states, and the possibility of dependence on other states.

The desire and relative abilities of each state to maximize relative power, constrain each other, resulting in a 'balance of power, which shapes international and regional relations. There are two ways in which states balance power: internal balancing and external balancing. Internal balancing occurs as states grow their own capabilities by increasing economic growth and/or increasing military spending. External balancing occurs as states enter into alliances to benefit from the muscle of more powerful states or alliances.

Neo-realists contend that there are essentially three possible systems according to changes in the distribution of capabilities, defined by the number of great powers within the international system. A unipolar system contains only one great power, a bipolar system contains two great powers, and a multipolar system contains more than two great powers. Neo-realists conclude that a bipolar system is more stable (less prone to great power war and systemic change) than a multipolar system because balancing can only occur through internal balancing as there are no extra great powers with which to form alliances. Because there is only internal balancing in a bipolar system, rather than external balancing, there is less opportunity for miscalculations and therefore less chance of great power war.

Power of the Realists and Neo-realists

According to the orthodox view, Realism is concerned with the world as it actually is rather than how it is ought to be. In other words, it is an empirical rather than a normative paradigm (Morgenthau, 1956: 4). Realism is also pessimistic and emphasizes the recurrent patterns of power politics as manifested by reoccurring conflicts, rivalries and wars (Jackson and Sorensen, 2007: 60). In this gloomy world, concepts such as the balance of power and the security dilemma become the main realist analytical tools (Buzan, 1997: 53). Realists of all strands also consider the state as the principal actor in international affairs. Special attention is afforded to great powers as they have the most leverage on the international stage (Mearsheimer, 2001: 17-18). Furthermore, it is the national interest that animates state behavior as they are essentially rational egoists, guided by the dictates of raison d'état (Brown, 2005: 30). Finally, Realist's maintain that the distribution of power or capabilities largely

determines international outcomes (Frankel, 1996: xiv-xv).

There are however four key differences between classical realism and neo-realism[1] . First, classical realist locate the roots of international conflict and war in an imperfect human nature while neo-realists maintain that its deep causes are found in the anarchic international system. Second, the state is ontologically superior to the system in classical realism, in contrast to neo-realism, allowing more space for agency in the former approach (Hobson, 2000: 17). Third, classical realists differentiate between status-quo powers and revisionist powers while neo-realism regards states as unitary actors (Schweller, 1996: 155). Fourth, neo-realists attempt to construct a more rigorous and scientific approach to the study of international politics, heavily influenced by the behaviorist revolution of the 1960's while classical realism confine its analyses to subjective valuations of international relations (Georg and Sorensen, 2007: 75).

Ronald Reagan once said: We will never negotiate with terrorists[2]. According to realist theory, foreign policy of most states lacks morality and should be approached with pragmatic considerations of power as related to national interests, rather than the pursuit of idealistic goals[3]. In his most recent book "Global Security in the Twenty-First Century: The Quest for Power and the Search for Peace", Sean Kay stated there are clear indicators that, in his second term, President Barack Obama is trying to shift American foreign policy toward a more "realist-leaning" direction. He has, so far, resisted the pull to intervene

1- Williams, M. (2007), **"Realism Reconsidered: The Legacy of Hans Morgenthau in International Relations"**, New York, Oxford University Press.

2-**"Hamilton's Closing Statement to North"**, San Francisco Chronicle, July 15, 1987, http://www.proquest.com (accessed January 10, 2009).

3- Marc Genest, **"Conflict and Cooperation: Evolving Theories of International Relations"**, 2nd ed. (Belmont, CA: Thomson/Wadsworth, 2004).

in Syria; his administration has begun significant ground-force reductions in Europe and has embraced the so-called "pivot" toward Asia. His choices of John Kerry and Chuck Hagel to lead the State Department and Pentagon, respectively, suggest a desire to ensure that the voices of restraint are at the table when major policies are discussed. He points out that the realist school of international relations dominated U.S. foreign policy during the Cold War. It was no surprise that President Ronald Reagan took a realist approach toward Syria, the Arab World and the Middle East at large(4). Reagan saw conflict in the Levant as increasing the region's vulnerability to the overarching threat of the Soviet Union as part of the Cold War(5). Despite the including of some Arab states on the U.S. State Department list of sponsors of terrorism in 1979, these states were geopolitically too powerful to be hurt by the U.S.A., which sought to restrain Soviet expansionism in the Middle East(6). Rather than isolating or bullying these states, even as their role in international terrorism became more pronounced during the 1980s, the Reagan administration remained engaged with these Arab regimes and recognizing their leaders(7).

Though the Cold War framework was no longer predominant when George H.W. Bush became the 41st president in 1988, the framework continued to influence foreign policy until 1991. Syria for example was considered as an essential player and remained a critical partner for the U.S.A. for maintaining a balance of power in the Middle East. Due to the stature of Damascus in the Arab world, it became necessary for Syria to be included in the U.S.-Arab coalition assembled to expel Saddam Hussein's Iraqi forces

4- Ibid., p. 41.

5- Flynt Leverett, **"Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire"**, (Brookings Institution Press, 2005), p. 54.

6- Holly Fletcher, **"State Sponsor: Syria"**, Council on Foreign Relations, February 2008.

7- Jeffrey Fields, **"Adversaries and Statecraft: Explaining U.S. Foreign Policy toward Rogue States"**, (Ph.D. diss., University of Southern California, 2007), pp. 243, 249.

from Kuwait in 1991. U.S.A. Secretary of State James Baker recognized the necessity of working with Syria and courted the regime, traveling to meet Assad despite domestic criticism about allowing strategic concerns to override ideological ones(8). Robert G. Rabil, author of "Syria, the United States, and the War on Terror in the Middle East", notes that during the first Gulf War, "When American vital interests [were] at stake, the United States [had] no compunction either to push aside or to overlook any reservations standing in the way of achieving its goals"(9). This is consistent with realist theory, which predicts that states act in response to their vital needs, not in response to international norms or institutions. After Iraqi forces were expelled from Kuwait, President Bush did not order the overthrow of Saddam Hussein or attempt to redesign the Middle East(10). According to realists, the world is a dangerous place with "competing states rationally pursuing interests"(11). The State Department's coordinator for counterterrorism, Philip Wilcox, defended the Clinton approach: "Diplomacy is not always a pleasant business, and you do not always deal with people of perfect virtue, but the United States has interests and responsibilities in the world, and we are willing to engage with many different kinds of states to protect our own interests"(12). For the United States, it was realistic to overlook the nature of the Syrian regime when it was in the U.S.A. national interest to seek its help.

8- Ibid., pp. 262-263.

9- Robert G. Rabil, **"Syria, the United States, and the War on Terror in the Middle East"**, (Westport: Praeger Security International, 2006), p. 88.

10- Robert F. Worth, **"With Isolation Over, Syria Is Happy to Talk"**, The New York Times, March 27, 2009, p. A10.

11- Patricia Owens, **"Beyond Strauss, Lies and War in Iraq"**, Review of International Studies, Vol. 33, No. 2 (April 2007), p. 266.

12- **"Verbatim"**, Time, June 2, 2012, p.12. http://www.proquest.com (accessed July13, 2014).

Power of the Neo-Conservatives

In January 2002, President Bush delivered his State of the Union address, later known as the "Axis of Evil" speech, referring to Iraq, Iran and North Korea. He said the United States will "prevent regimes that sponsor terror from threatening America or our friends and allies"[13].

Later, in April 2002, President Bush said, "Syria has spoken out against al-Qaeda[14]. We expect it to act against all our foes, as well. It's time for … Syria to decide which side of the war against terror it is on"[15]. Thus, any state in the Middle East having a conflict with America's principal ally, Israel, became a target of the Bush administration in the eyes of the Arab world.

In May 2002, John Bolton, then undersecretary of state for arms control and international security, advanced the portrayal of some Arab states as a "rogue states" in a speech entitled "Beyond the Axis of Evil"[16]. This marked a shift from the moderate realist theory behind U.S. foreign policy in the Middle East to an idealistic one based on neo-conservatism, a combination of an extreme form of realism and altered democratic-peace theory.

Stephen Zunes, author of "Tinderbox: U.S. Middle East Policy and the Roots of Terrorism", has declared that "the neo-conservative unilateralist world view now dominates the Middle

---

13- Seymour M. Hersh, **"The Syrian Bet: Did the Bush Administration Burn a Useful Source on Al Qaeda?"**, The New Yorker, July 28, 2003, http://www.newyorker.com/archive/2003/07/28/030728fa_fact?Current Page =all (accessed October 16, 2008); Imad Moustapha, **"U.S.-Syria Relations: The Untold Story and the Road Ahead"**, Washington Report on Middle East Affairs, http://www.wrmea.com/archives/April_2007/0704034. html (accessed July 21, 2014).

14- **"President George W. Bush's State of the Union Address"**, CNN, January 29, 2002, http://archives.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/01/29/bush.speech.txt/ (accessed July 20, 2014).

15- Statement by the President of the United states on the Middle East., The Rose Garden, 11:00 A.M. EST.

16- John Bolton, **"Beyond the Axis of Evil: Additional Threats from Weapons of Mass Destruction"**, May 6, 2002. http://www.heritage.org/research/publicdiplomacy/hl743.cfm .

East policies of both Republicans and Democrats"(17). Like realists, neo-conservatives agree the world is a dangerous place, but rather than an arena for amoral competition, they perceive it in terms of a "struggle between good and evil"(18). While neo-conservatism is new to the academic arena of international relations, a 2008 article in Security Studies argues that neo-conservatism constitutes a coherent and "explanatory theory of international politics". It asserts that "evil regimes have to be opposed, and that the notion that stability follows engagement is a myth".

During the George W. Bush administration, "opposition through isolation", rather than engagement, became the central tenet of the U.S. approach towards the Arab World. According to Elliott Abrams, former deputy national security adviser for global democracy strategy from 2005 until January 2009, the Bush administration was effective in the temporary isolation of some Arab states but gained nothing strategic for the United States: "In the narrowest sense, the efforts to isolate them succeeded. But if you go more deeply than that you would say, 'Well, that's well-taken, but what did that achieve?" William Rugh, former U.S. ambassador to the United Arab Emirates, describes the administration's approach to the Arab world as one of "isolation and monologue", as opposed to "engagement and dialogue"(19).

The call for toppling the Saddam Hussein regime in Iraq is the most visible manifestation of idealistic influences in neo-conservative policies during the Bush administration. Regime change is perceived as the ultimate neo-conservative goal for the

17- Stephen Zunes, **"U.S. Policy toward Syria and the Triumph of Neoconservativism"**, Middle East Policy, Vol. 21, No. 1, Spring 2014, pp. 52-69.

18- Aaron Rapport, **"Unexpected Affinities? Neoconservatism's Place in IR Theory"**, Security Studies, Vol. 7, No. 2, April 2012, p. 289.

19- Theodore Kattouf, Martha Neff Kessler, Hisham Melhem and Murhaf Jouejati,**"When We Meet with Syria, What Should We Say? What Should We Hope to Hear?"**, Middle East Policy, Vol. 14, No. 2, Summer 2012, p. 1.

Arab world, as elaborated by Charles Krauthammer, a leading neo-conservative thinker and columnist. He suggests that once democracy, a driving value, is established in Iraq and Afghanistan, other Arab countries should be targeted for democratization. Krauthammer describes Israel as an obstacle in any rapprochement in the region stretching from the Mediterranean to the Iranian border". He calls "U.S. support for Israel a cynical 'realism' and suggests that the United States pursue democracy in the Middle East as an end in itself[20].

While liberals call for engagement as a path toward democratizing hostile regimes, democratic-peace theory identifies peaceful regime change as a path toward democratization. The pursuit of democracy has long been a goal of democratic-peace theory, based on the idea that democracies do not go to war with one another and that the spread of democracy increases peace in the international arena. This principle is visible in President Bush's 2007 State of the Union address: "They want to kill Americans, kill democracy in the Middle East and gain the weapons to kill on an even more damaging scale"[21]. The neo-conservatives in the Bush administration exploited democratic-peace theory to justify their actions against Iraq and potentially against other Arab nations.

Former U.S. ambassador to Syria Theodore Kattouf claims that the Bush administration "did not hesitate to let people know, through leaks and the like, that perhaps all Arab states were next". Martha Kessler comments: "I don't think you can understand what has been done with regard to the Arab world in the last several years outside of the context of a belief among many in the

20- Charles Krauthammer, **"The Neoconservative Convergence"**, Commentary, Vol. 129, No. 1, July/August 2013, p. 25.

21- George W. Bush, State of the Union Address, January 23, 2007, CNN, http://www.cnn.com/2007/POLITICS/01/23/sotu.bush.transcript/index.html

U.S.A. administration that Arab regimes have to go". This threat of regime overthrow underlies all relations between the United States and the Arab world. When the conflict between Israel and Hezbollah escalated in June 2006, Elliott Abrams reportedly "encouraged Israel to expand the war into Syria"[22].

When Syria appeared eager to resume peace talks with Israel, the United States pressured Turkey not to mediate such negotiations and "weighed in on the debate in Israel against resuming talks with Syria". Philip Giraldi, suggests that prominent neo-conservatives such as Bolton and Krauthammer reasoned that Israeli air strikes in Syria on September 6, 2007, were targeting an active site involved in a nuclear-weapons program. However, when pressured to give concrete evidence for their claim, they failed to do so.

The degree to which neo-conservative theory has influenced and determined foreign policy towards the Arab world is debated in the United States. While the degree of its influence remains undetermined, it cannot be denied that neo-conservatism played a major role in U.S. policy towards the Arab world.

Realists are Back

Critics of both the George H.W. Bush and Clinton administrations complained that the United States engaged too much with the Arab world, while critics of George W. Bush's administration complained that the United States did not engage enough. This second position was reinforced in the 2006 Iraqi Study Group (ISG) Report co-chaired by George H.W. Bush's secretary of state, James Baker, who defended cooperating with

22- Jim Lobe, **"A Real Realist Takeover?"**, Right Web Analysis (Somerville, MA: International Relations Center, March 12, 2007). http://rightweb.irc-online.org/rw/4074.html.

Syria during the first Persian Gulf War[23].

It is worth noting in this respect that the British newspaper The Independent ran an editorial claiming the above mentioned report as a “realism’s revenge over the neo conservative fantasy that democracy could be created through the barrel of a gun in one of the most complex regions on earth”. In March 2007, Secretary of State Condoleezza Rice announced she would meet with Arab diplomats to discuss the stabilization of Iraq, prompting Foreign Policy in Focus to suggest that pragmatic realists within the State Department had gained a dominant voice over neo-conservative elements of the Bush administration. Rice’s meeting with Arab officials in May 2007 during the Expanded Iraq Neighbors Ministerial Conference in Sharm el-Sheikh, Egypt, was the first high-level diplomatic understanding between the United States and Arabs since 2005. Subsequently, Rice met with Arab officials for more clarifications on the margins of another meeting of the same conference in Ankara in November 2007.

While the White House insisted Rice’s meeting with Arab officials did not constitute a “change in policy”, some foreign-policy specialists disagreed[24]. The long-term impact of the Iraq War on the political stability of the Middle East is uncertain; however, there is little doubt that it has been far more difficult and costly than any neo conservative advocates of unilateral military action expected. Based on the U.S.A. public’s dissatisfaction with the Iraq War, another such war, this time with Arab states, would be almost impossible to justify. The departure of several leading neo-conservative figures in the Bush administration, primarily from senior leadership in the Department of Defense, and a

23- James A. Baker III and Lee H. Hamilton, **“The Iraq Study Group Report”**, (Washington, DC, December 6, 2006), p. 32.

24- Helene Cooper, **“Pragmatism in Diplomacy”**, The New York Times, March 1, 2007, p. A1.

refocused Department of State opened up opportunities for the pragmatic influence of realism on U.S. foreign policy towards the Arab world.

Since the attacks of 9/11, the U.S. military has been heavily relied upon to safeguard U.S. national security. The American political leadership has applied slogans such as the "war on terror"(25) in order to legitimize the use of military power for the fulfillment of U.S. foreign-policy objectives. By declaring to shift from this strategy, then-Senator Barack Obama promised that, if elected, his administration would utilize all elements of national power and not just rely upon military solutions.

One of the first agenda items for the Obama administration in which the role of diplomacy may outweigh that of the military is U.S. foreign policy towards the Arab world. It seems that the Obama administration is engaged in guarded but genuine diplomacy with Arabs.

Situated between the current predicament of Iraq and the perennial hotspots of Israel-Palestine, Lebanon and Iran, though divided the Arabs are in a position to either advance or hinder U.S. goals in the Middle East. However, the United States has not executed a foreign policy towards the new changes in the Arab world that benefits from this opportunity. America has been unable to develop and maintain a consistent position towards the Arab Spring. Instead, divergent impulses have guided the American policy with regard to this emerging phenomenon.

25-James A. Baker III and Lee H. Hamilton, **"The Iraq Study Group Report"**, (Washington, DC, December 6, 2006), p. 32.

Regionalism in a Changing Arab World

What has become so clear in the Middle East is the paradox that while countries in the region have numerous shared political, economic, environmental, and security issues, the region still remains one of the least integrated in the world and witnessing troubled coexistence. The main reason for this, experts generally concurred, was the lack of common vision to parallel the power of the West. States in the Arab world are currently facing serious security challenges and lack the means for stability. This may be lingering for a long time before the prospects for interstate cooperation may improve.

It is still an open question whether emerging political orders in the future will reflect the consensus and common vision to parallel the strength of the West. Analysts expressed skepticism as to whether this would necessarily result in greater regional collaboration. The main reason for this skepticism is the lack of strong regional institutions that can act as appropriate venues through which such cooperation can be coordinated. This reality may change over time, but in the short term, as these countries are still struggling for political stability, the regional institutions that do exist will most likely remain largely ineffective. There are three dynamics that have historically characterized the Middle East and that have also represented obstacles to regional cooperation: the unresolved Arab-Israeli dispute, the disparity between countries rich in oil and those that are not, and the domineering role of the United States in the Middle East. As long as these three factors remain, regional cooperation will be difficult to achieve[(26)].

Interstate cooperation does not, however, only pertain to

26-Tanya K. Kandris, **"Asad's Legacy and the Future of Baathism in Syria"**, (master's thesis, National Defense Intelligence College, 2005), p. 180.

intergovernmental collaboration. Transnational movements are also important conduits for cross-border cooperation, including everything from civil society organizations to terrorist organizations. These movements have all gained traction through developments in technology and social media, which facilitate communication among its members and help with outreach efforts. Civil society organizations, in particular, were instrumental in generating popular support and power, and will be essential elements in the creation of new political systems.

The most likely regional order to emerge in the near future will be fractious, but these sub-regional alignments will probably persist. This kind of cooperation exists among different areas of the Middle East, such as the Maghreb (North Africa), the Gulf countries (with their Gulf Cooperation Council, or GCC) and the Mashreq (the Levantine states). The challenge, then, for increased regional cooperation, is the establishment of effective institutions that transcend the sub-regional level. However the role of the American foreign policy in the Middle East is so central and it could sway the course of security developments and cooperation either way.

The League of Arab States: How Successful?

If we are to focus on a critical evaluation of the League of Arab States' future role in a reconfigured Middle East, past experiences dismiss the league as a relevant organization that is able to achieve the goals it sets out to accomplish. It is worth noting that in at least one sense, this is not true: the League of Arab States has acted as a scapegoat for regional complaints in the past. States and Organizations have deferred to the league for particular decisions, and then deflected criticism onto the league itself, blaming it for

inactivity. With shifting political dynamics within member states, however, this particular utility of the league may diminish as governments that emerge become more accountable to citizens.

Concerning the organization's relative inactivity on interventions, one of the most important reasons for this in the past is the member states' preference for international interventions (such as an intervention that by the United Nations or the United States) as opposed to intervention carried out by the league itself. It is much more palatable, politically speaking, for all involved to have the full support of the international community. This was identified as one of the factors limiting the League of Arab States' potential for the planning and execution of cooperation and field coordination[27].

Change, Development, and Regional Norms

The Arab world is, by many measures in addition to political instability, the least economically integrated region in the world. Intraregional trade in the Arab world is somewhere between 5 and 8 percent of total trade, and the region's global share of nonoil exports is less than 1 percent. This is a particularly problematic phenomenon given that the region's population is doubling every twenty-five years, making the Arab world the region with the biggest proportion of its population under the age of thirty. This means that youth employment is one of the most critical issues facing the Middle East.

Economic relations among countries in the Arab world have traditionally remained at the sub-regional or bilateral levels. Sub-regional efforts such as the GCC have been more successful than broader regional efforts, and the majority of interstate economic

27- Jonathan Masters, Deputy Editor, **"The Arab League"**, Updated 26, 2012

relationships have been bilateral, in the form of labor exporting and remittances. Some of the factors contributing to the deficiency of economic integration among Arab states, including their disparate and nonintegrated macroeconomic policies and a disproportionate dependence on foreign (i.e., extra-regional) markets for exports, such as oil. Adding to the problem is inadequate transportation networks and infrastructure between countries in the region.

There have been attempts to institutionalize regional trade and economic relationships, but these initiatives have, for the most part, failed. Experts identified the Pan-Arab Free Trade Agreement (PAFTA), the Agadir Agreement, the GCC Customs Union, the North African Union, and the Arab Maghreb Union as examples of such initiatives whose failures have been a result of long-standing political obstacles.

U.S.A. Role in the New Arab World

The role of the United States in the Middle East has long been a controversial one. According to experts, U.S.A. foreign policy in the Middle East has been almost wholly determined by the pursuit and protection of four primary interests: reliable and consistent access to energy supplies; combating the emergence of a regional hegemonic power, such as Iran; the close relationship between the United States and Israel; and the more recent U.S. interest in countering terrorist movements and operations.

In the past, securing these interests was accomplished simply by developing close relationships with individual Arab states. They helped the United States often at the expense of the public interest. This phenomenon, which persisted throughout the last thirty years or so, has instilled a decidedly negative image of the

United States in the minds of the region's population. Most would like to see a reduction of U.S. interventionism and interference in their domestic political systems. Although U.S.A. foreign policy in the Arab world will continue to be concerned with the previously mentioned national interests, there is recognition among policy-makers in Washington that the old approach is outdated. The extent to which specific policies and aid efforts will evolve in parallel with changing realities in the region, however, is constrained by domestic economic circumstances in the United States, along with the infeasibility of maintaining its four primary interests in the Middle East through such policies and efforts(28).

The Obama administration has, since 2008, had ambitious goals for the region, but experts noted the lack of progress in accomplishing those goals. As far as economic initiatives are concerned, the administration's combined disbursements for Enterprise Fund initiatives for Egypt and Tunisia equal only $20 million. Likewise, the Partnership for a New Beginning in North Africa, the Partnership for Economic Opportunity, and the Trade and Investment Partnership Initiative all promise relatively low levels of funding to the region. The Middle East is not unique in this regard: in light of domestic economic problems in the United States, Washington is unlikely to provide large amounts of foreign aid to any region in the world.

A parallel development likely to affect the evolution of U.S. foreign policy in the Arab world is the administration's strategic turn to East Asia. This shift coincides with the withdrawal of U.S. forces from Iraq and the decrease of military operations in Afghanistan. The United States also sees the lack of stable

28- Hawraa Zakery, **"Shocking analysis of US Foreign Aid before and after the Arab Spring"**, Communities Digital News, June 13, 2014.

institutions and regional organizations in the Middle East and North Africa as an obstacle to justifying aid efforts. The United States can assist with maintenance funds to bolster operations of existing institutions, but there is little if any possibility of Washington disbursing large amounts of money for the creation of such institutions from a distance.

Neo-realists and neo-conservatives have competed for dominant positions in determining U.S. foreign policy. Yet liberalism continues to offer alternative prescriptions for achieving resolution to conflicts in the Middle East. According to political scientists, liberalism argues that states cooperate more than they compete "because it is in their common interest to do so, and prosperity and stability in the international system are the direct result of that cooperation". The expansion of political and economic interdependence establishes incentives for this cooperation by averting military confrontation and encouraging negotiations and diplomacy as a means to resolve conflicts[(29)].

While most neo-realists consider regime types largely irrelevant to national interests, democratic-peace theorists agree with neoconservatives that the transformation of autocratic regimes into liberal democracies is a worthy goal. The two theories vary regarding the mechanisms for making that transformation. Neo-conservatives manipulated democratic-peace theory to advocate realist policy by using America's military power to overthrow dictators, whereas neo-liberals prefer to engage autocratic regimes and bring about political, economic and social liberalization through establishing interdependence in the global economy.

The neo-liberal approach appears to be favored by members of the European Union (EU). In 2004, shortly after the United

29- Jim Lobe, **"A Real Realist Takeover?"**, Right Web Analysis (Somerville, MA: International Relations Center, March 12, 2007), http://rightweb.irc-online.org/rw/4074.html (accessed December 10, 2008).

States announced an embargo on weapons exports to some Arab states, British Prime Minister Tony Blair's spokesman announced a shift from Britain's previous position: While Britain has similar objectives and concerns to the U.S.A., Britain's approach to some Arab states is based on a policy of critical and constructive engagement that permitted Britain to encourage and support reform in some Arab states(30).

A spokesman for the EU foreign-affairs commissioner echoed a similar statement: "While the European Union shares America's aspirations for the Arabs, the U.S.A. do not share the same tactical approach. According to Volker Perthes, author of Arab Elites: Negotiating the Politics of Change; Arab states has yielded little on demands for reform; there has been some cautious economic liberalization, but dissent is still being suppressed, and corruption has, according to all available accounts, increased tremendously(31).

Arabs have been unable to implement a number of domestic reforms due to entrenched interests within the state bureaucracy. Therefore, Arab leaders sought to use "international economic agreements, particularly an association agreement with the EU, as a lever for impelling greater transparency and stimulating policy reform"(32).

Arab's willingness to cooperate with the international community will depend on whether its ruling elite see the return of Israeli-occupied territory as a possibility. As long as it does

30- Douglas Davis, **"EU Proceeds with Syrian Trade Agreement"**, Jerusalem Post, May 14, 2004, http://www.proquest.com (accessed December 10, 2008).

31- Ian Black, **"Syria's Strongman Ready to Woo Obama with Both Fists Unclenched"**, The Guardian (U.K.), February 17, 2009, http://www.guardian.co.uk/world/2009/feb/17/syria-president-bashar-al-assad (accessed February 20, 2009).

32- Jacqueline Klopp and Elke Zuren, **"The Politics of Violence in Democratization"**, paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Philadelphia, PA, August 27, 2013. http://www.allacademic.com/meta/p62700_index.html.

not, the current Arab leaders will choose non-cooperation and rhetorical confrontation, even at the cost of continued isolation. Based on a neo-realist long-term strategy, the United States may consider positive diplomacy engagement as a means to regional stability and security.

Arabs Fear of the Neo-Conservatives

The neo-conservative approach has resulted in putting the Arabs in a defensive posture. Observers assert that during the Bush administration, Arabs were convinced that they were targeted. As long as Arabs remained targeted by the United States for regime change, it was in the Arabs interest to keep the United States troubled in Iraq. The Bush administration later realized that it is in the U.S.A. national interest to elicit Arabs assistance in stabilizing Iraq.

Due to apparently disengaged U.S. foreign policy toward brokering a two-state solution between Palestine and Israel, Washington has had no influence on the process of Middle Eastern negotiations. Arabs already sought to negotiate a peace agreement with Israel through indirect talks mediated by the Arab League. This was done in order to prevent political instability resulting from an Arab-versus-Iranian clash. However, pressure from the United States on Arabs has resulted in stalemating the negotiations.

Engaging Arab regimes strictly on their progress toward internal democratization through measures inspired by democratic-peace theory poses risks. According to this theory, democracy is associated with peace; however, the process of achieving democracy is often associated with increased instability and conflict. Given the numerous communal identity groups within

the Arab world, any uncalculated changes might result in the emergence of conflicts. A number of Arab specialists have noted that any regime replacing the current ones in the Arab world would, at best, be no improvement and might be far worse for U.S. interests in the region(33). This was validated by the experience of pushing for democracy and liberal elections in Palestine and Libya only to witness the rise to power of the violent anti-America.

Foreign-policy analysts have raised the following question: Is it plausible that encouraging Arab regimes to democratize at a self-determined pace is more effective than pushing democratization from the outside? Seth Kaplan, a U.S. foreign-policy analyst, suggests that preserving security and the unity of the state rather than promoting Western-style personal freedoms and elections should be paramount when formulating policies to develop the country. Events in neighboring Iraq have demonstrated the difficulties of installing democratic institutions in a country ill-prepared for them. While some Arab regimes may not be preferred by the United States, it has “stabilizing elements” such as “social-welfare programs and a strong security apparatus” that have proven effective in controlling its diverse population, though at the cost of civil rights(34). Nonetheless, the United States may consider asking some Arab states, as a gesture of confidence building, to liberalize its civil society, to foster credible state institutions responsive to the needs and desires of the Arab people, to allow freedom of expression and to free all political dissidents.

The Obama administration as it looks is considering support to the moderate-realist approach of opposing Arab actions that run

33- Tanya K. Kandris, **“Asad’s Legacy and the Future of Baathism in Syria”**, (master’s thesis, National Defense Intelligence College, 2005), p. 180.

34- Stephen Zunes, **“U.S. Policy toward Syria and the Triumph of Neo conservativism”**, Middle East Policy, Vol. 16, No. 1, Spring 2009, pp. 52-69.

counter to some U.S. national interests, such as Arab's military support for Hamas and its perhaps unintentional provision of a safe haven for al-Qaeda.

A moderate-realist approach that moves beyond an all or nothing strategy, as well as decoupling the various conflicts in which Arabs exert influence. In Palestine, the United States should consider encouraging Arabs to stop being a spoiler in Israeli-Palestinian conflict resolution, as well as solicit Arab assistance in reconciling the differences between Fatah and Hamas in exchange for U.S. support in this matter.

Based on Arab's past performance and other U.S. foreign-policy engagements with other states in the global system, there is no assurance that such an approach may result in a desired outcome. However, the United States does not risk much in engaging Arabs to shift their strategic role in the Middle East from spoiler to facilitator of peace. The United States feels that it can always opt to disengage if Arabs engage in denial and deception.


شرف . تضحية . وفاء


شرف . تضحية . وفاء



La politique étrangère américaine en Asie du Sud-Est et ses implications stratégiques

Professeur Georges Labaki*

Introduction

L'Asie du Sud-Est est appelée à jouer un rôle croissant dans les relations internationales dans les décennies à venir. En effet, le monde connait des mutations économiques, démographiques et militaires déterminantes pour les prochaines années notamment dans les pays du Sud-Est asiatique. Depuis la victoire de Barack Obama dans l'élection présidentielle américaine de 2008, son administration a ajusté sa stratégie et sa politique étrangère pour se concentrer sur l'Asie du Sud-Est. Fait significatif dans cette nouvelle approche, la première visite officielle à l'étranger en 2009 de l'ancienne Secrétaire d'Etat Hilary Clinton a eu lieu au Japon, en Indonésie, en Corée du Sud et en Chine. En règle générale, les Secrétaires d'Etat américains nouvellement nommés inauguraient leur mandat officiel par un voyage en Europe ou au Moyen-Orient.

Ce choix révèle l'importance accrue de l'Asie du Sud-Est pour la défense des intérêts des Etats-Unis.

*Président de l'Ecole Nationale d'Administration

En effet, l'Asie du Sud-Est est un partenaire commercial de premier plan pour les États-Unis. Ces derniers y possèdent des alliés puissants comme le Japon, la Corée du Sud et le Taïwan; Ils y stationnent d'importantes forces militaires depuis la deuxième guerre mondiale. Cette partie du monde regroupe la majorité de la population mondiale (plus de trois milliards de personnes), elle se situe sur la route des grands axes maritimes et marchands internationaux et elle constitue un centre névralgique pour la lutte contre le terrorisme. Enfin, la montée en puissance de la Chine est la raison essentielle du retour en force des Etats-Unis en Asie du Sud-Est. En outre, selon Samuel Huntington, «L'Asie est le chaudron des civilisations. Rien qu'en Extrême-Orient, on trouve des sociétés qui appartiennent à six civilisations - japonaise, chinoise, orthodoxe, bouddhiste, musulmane et occidentale - plus l'Hindouisme en Asie du Sud. Les Etats phares de quatre civilisations, le Japon, la Chine, la Russie et les Etats-Unis, sont des acteurs de poids en Extrême-Orient; l'Inde joue également un rôle majeur en Asie du Sud, tandis que l'Indonésie, pays musulman, monte de plus en plus en puissance»(1).

L'objectif principal de la politique étrangère de l'administration américaine dans cette région du monde est le maintien du rôle des Etats-Unis comme une puissance mondiale à travers le renforcement de son rôle politique, militaire et économique. Dans ce dessein, il est vital pour les Etats-Unis de s'établir en force dans l'Asie du Sud-Est notamment à travers le renforcement des relations bilatérales avec les États de l'Association des Nations de l'Asie du Sud-Est (ANASE ou ASEAN) dans le but de contrer la montée en puissance de la Chine. En effet, cette région est considérée comme le moteur de la prospérité économique mondiale. Par conséquent, le retour en Asie est devenu l'objectif principal de la politique étrangère américaine et des grandes compagnies américaines. Dans les années à venir, les Etats-Unis

1- Samuel Huntington, **«Le choc des civilisations (The Clash of Civilisations)»**, 1996, éd. Odile Jacob, 2007, p. 240.

chercheront à y établir des pôles de stabilité au service d'une mondialisation mieux maîtrisée. Quant à la Chine, elle jouera un rôle de plus en plus important dans les grands équilibres politiques mondiaux, à la hauteur de son rôle croissant dans les échanges commerciaux et dans l'économie de la connaissance.

Obama et la stratégie de la puissance douce

La stratégie de l'administration américaine du président Obama est différente de l'approche néoconservatrice de celle de l'ancien président Georges Bush, qui mettait l'accent sur l'utilisation de la puissance dure ou de la politique pragmatique dans la politique étrangère. Actuellement, les Etats-Unis mettent l'accent sur l'utilisation de la politique de «soft power» ou la puissance douce qu'ils entendent appliquer de façon intelligente ou «smart power».

De façon générale, Barak Obama privilégie la politique de la puissance douce par opposition aux Républicains plus tentés par la politique de «puissance pure». Le «soft power» ou la puissance douce est un concept développé par Joseph Nay dans son ouvrage «Bound to Lead» en réponse aux déclarations sur le début du déclin des Etats-Unis comme grande puissance. Nye soutient que la puissance américaine n'est pas en déclin car le concept de puissance n'est plus le même. Plus que la force militaire, les États-Unis disposent d'un avantage comparatif nouveau, à savoir la capacité de séduire et de persuader les autres États sans avoir à recourir à la force mais plutôt à la persuasion, pour les amener à s'aligner sur leur politique. La puissance douce repose sur des ressources intangibles telles que l'image ou la réputation positive d'un État, son prestige, ses performances économiques ou militaires, ses capacités de communication, le degré d'ouverture de sa société, l'exemplarité de son comportement sur les plans internes et externes, l'attractivité de sa culture, de ses idées religieuses, politiques, économiques, ou philosophiques, son rayonnement scientifique et technologique, et sa place au sein

des institutions internationales. Plus largement, Washington entend en effet proposer une définition différente du leadership: il s'agit dorénavent de «la défense de nos intérêts (américains) et la diffusion de nos idéaux requiert donc désormais discrétion et modestie aux côtés de notre puissance militaire», en vertu du concept du «leading from behind»(2).

Nye affirme que les États-Unis n'ont en fait jamais cessé d'être l'acteur international le plus puissant. La puissance douce doit compléter de manière intelligente la puissance traditionnelle de contrainte «hard power» car les Etats-Unis profitent de la mondialisation mais sans la contrôler. Ils disposent d'un pouvoir certain sur les autres États, mais ils ont moins de pouvoir que dans le passé sur l'économie mondiale du fait de la montée en puissance d'un certain nombre de pays.

Dans la mise en oeuvre de la politique de puissance intelligente, les Etats-Unis se concentrent sur les axes suivants: renforcer les liens avec les pays alliés des Etats-Unis en réponse aux défis du 21ème siècle en fonction des intérêts des Etats-Unis, consolider la politique d'aide au développement de manière à préserver les intérêts des Etats-Unis et simultanément ceux des pays concernés, poursuivre une politique de relations publiques visant à acquérir un soutien de la politique étrangère américaine à travers l'établissement de relations humaines durables notamment avec les jeunes, l'intégration économique de ces pays dans le cadre de l'économie globale à travers une politique de libre-échange, et la concentration sur les technologies de pointe et l'innovation surtout en matière de sécurité énergétique et écologique.

2- Ryan Lizza, **"The Consequentialist: How the Arab Spring remade Obama's foreign policy"**, The New Yorker, 2 mai 2011

Principaux exportateurs et importateurs mondiaux de marchandises, 2012

Rang	Exportateurs	Valeur	Part	Variation annuelle en %	Rang	Importateurs	Valeur	Part	Variation annuelle en %
1	Chine	2049	11.1	8	1	États-Unis	2336	12.5	3
2	États-Unis	1546	8.4	4	2	Chine	1818	9.8	4
3	Allemagne	1407	7.6	-5	3	Allemagne	1167	6.3	-7
4	Japon	799	4.3	-3	4	Japon	886	4.8	4
5	Pays-Bas	656	3.6	-2	5	Royaume-Uni	690	3.7	2
6	France	569	3.1	-5	6	France	674	3.6	-6
7	République de Corée	548	3.0	-1	7	Pays-Bas	591	3.2	-1
8	Fédération de Russie	529	2.9	1	8	Hong Kong, Chine	553	3.0	8
9	Italie	501	2.7	-4		Importations définitives	140	0.8	6
					9	République de Corée	520	2.8	-1
10	Hong Kong, Chine	493	2,7	8	10	Inde	490	2	5
	Exportations d'origine locale	22	0.1	33					
	Réexportation	471	2.6	7					
11	Royaume-Uni	474	2.6	-6	11	Italie	487	2.6	-13
12	Canada	455	2.5	1	12	Canada a	475	2.6	2
13	Belgique	447	2.4	-6	11	Belgique	437	2.4	-6
14	Singapour	408	2.2	0	14	Mexique	380	0	5
	Exportations d'origine locale	228	1.2	2					

	Réexportations	180	1.0	-3	-15	Singapour	380	2.0	4
15	Arabie saoudite	388	2.1	6		Importations définitives	199	1.1	11
16	Mexique	371	2.0	6	16	Fédération de Russie a	335	1.8	4
17	Émirats arabes unis b	350	1.9	16	17	Espagne	335	1.8	-11
18	Taipei chinois	301	1.6	-2	18	Taipei chinois	270	1.5	-4
19	Inde	294	1.6	-3	19	Australie	261	1.4	7
20	Espagne	294	1.6	-4	20	Thaïlande	248	1.3	8
21	Australie	257	1.4	-5	21	Turquie	237	1.3	-2
22	Brésil	243	1.3	-5	22	Brésil	233	1.3	-2
23	Thaïlande	230	1.2	3	23	Émirats arabes unis b	230	1.2	13
24	Malaisie	227	1.2	0	24	Suisse	198	1.1	-5
25	Suisse	226	1.2	-4	25	Malaisie	197	1.1	5
26	Indonésie	188	1.0	-6	26	Pologne	196	1.1	-7
27	Pologne	183	1.0	-3	27	Indonésie	190	1.0	8
28	Suède	172	0.9	-8	28	Autriche	178	1.0	-7
29	Autriche	166	0.9	-6	29	Suède	163	0.9	-8
30	Norvège	161	0.9	0	30	Arabie saoudite	156	0.8	18
31	République tchèque	157	0.9	-4	31	République tchèque	141	0.8	-7
32	Turquie	152	0.8	13	32	Afrique du Sud	124	0.7	2
33	Qatar	133	0.7	16	33	Vietnam	114	0.6	7
34	Koweït	119	0.6	16	34	Hongrie	95	0.5	-7
35	Irlande	117	0.6	-7	35	Danemark	92	0.5	-4
36	Nigéria b	116	0.6	1	36	Norvège	87	0.5	-4
37	Vietnam	115	0.6	18	37	Ukraine	85	0.5	2
38	Danemark	106	0.6	-6	38	Chili	79	0.4	6

39	Iran b	104	0.6	-21	39	République slovaque	78	0.4	-2
40	Hongrie	104	0.6	-7	40	Finlande	76	0.4	-10
41	Rép. bolivarienne du Venezuela	97	0.5	5	41	Israël	75	0.4	-1
42	Iraq b	94	0.5	13	42	Portugal	72	0.4	-12
43	Kazakhstan	92	0.5	5	43	Roumanie	70	0.4	-8
44	Afrique du Sud	87	0.5	-11	44	Égypte	69	0.4	11
45	République slovaque b	81	0.4	2	45	Argentine	69	0.4	-7
46	Argentine	81	0.4	-4	46	Philippines	65	0.4	3
47	Chili	78	0.4	-4	47	Grèce	63	0.3	-6
48	Angola b	74	0.4	10	48	Irlande	63	0.3	-6
49	Finlande	73	0.4	-8	49	Venezuela, Rép. bolivarienne du b	60	0.3	27
50	Algérie	72	0.4	-2	50	Colombie	59	0.3	8
	Total des économies ci-dessus c	**16985**	**92.3**	**-**		**Total des économies ci-dessus c**	**16948**	**91.1**	
	Monde c	**18401**	**100.0**	**0**	**Monde c**	**18601**	**100.0**		**1**

Sources: Statistiques du Commerce International, OMC, 2013

a- Importations f.a.

b- Estimations du Secrétariat.

c- Y compris d'importantes réexportations ou importations destinées à la réexportation.

Les intérêts stratégiques des Etats-Unis en Asie du Sud-Est

La stratégie américaine en Asie du Sud-Est depuis la fin de la guerre froide était principalement polarisée sur la sécurité militaire et considérait le commerce et l'investissement comme des objectifs secondaires. Mais depuis les événements du 9 septembre 2001, les États-Unis ont commencé à reconnaître leur retard en Asie du Sud-Est. En bref, l'administration d'Obama a modifié l'orientation de la politique étrangère américaine de l'Europe vers l'Asie du Sud-Est en insistant sur l'importance de la puissance intelligente dans les relations diplomatiques. L'administration américaine poursuit activement la mise en place d'une stratégie politique et économique globale qui inclut des objectifs politiques, sécuritaires, économiques, commerciaux et de développement.

Les intérêts économiques

Les États-Unis détiennent d'importants intérêts économiques en Asie du Sud-Est. En effet, cette région possède de riches ressources naturelles. Elle est également composée de dix pays–le Brunei, le Cambodge, l'Indonésie, la République démocratique populaire lao, la Malaisie, le Myanmar (Birmanie), les Philippines, Singapour, la Thailande et le Vietnam - où vit plus de la moitié de la population mondiale. Le développement économique rapide de cette région du monde est un autre aspect important qui attire l'attention des États-Unis. Le montant total du PIB de l'ANASE a doublé entre les années 2004 et 2010, passant de 715 milliards de dollars américains à 1800 milliards de dollars soit une augmentation de 2,5 fois[3]. Aujourd'hui, le développement économique de l'Asie représente une part considérable de l'économie mondiale.

3- ASEAN Secretariat, ASEAN Statistical Yearbook 2008, (Jakarta: The ASEAN Secretariat,2008); ASEAN, Top Ten ASEAN Trade Partner Countries/ Regions, 2009

En termes de relations économiques bilatérales, les investissements directs étrangers des États-Unis en Asie du Sud-Est se sont élevés à 1,229 trillions de dollars américains entre 2000 et 2009. D'autre part, le montant des échanges américains avec les pays de l'ANASE a atteint 1,782 trillions de dollars en 2010. Les importations des États-Unis des pays de l'ANASE s'élèvent à 1,078 trillions de dollars américains alors que les exportations de l'ANASE ont atteint 704 milliards de dollars américains(4). En termes d'exportation, celles des États-Unis à l'ANASE n'est que légèrement inférieure aux exportations vers la Chine, mais plus élevée que ses exportations au Japon, ce qui démontre l'importance économique de l'ANASE pour les produits américains. Par conséquent, cette région est essentielle pour le développement économique à long terme et la prospérité des États-Unis.

La création des zones de libre-échange entre les pays de l'ANASE et la Chine a suscité les craintes des États-Unis de se voir évincer de la région. Cette situation a conduit les Etats-Unis à développer leurs relations commerciales bilatérales avec les pays de la région afin d'éviter d'être dépassés par la concurrence(5).

La montée de la Chine

Le démarrage économique de la Chine remonte à 1992. Il s'est subitement matérialisé à la suite de l'adhésion à l'Organisation Mondiale de Commerce en 2001, après 15 années de négociations. En moins de deux ans, la Chine est devenue une des locomotives de la croissance mondiale, après être devenue le premier récipiendaire d'investissements étrangers. En 2005, elle

4- 27 U.S. Bureau of Economic Analysis, **"U.S. Direct Investment Abroad"**, (http://www.bea.gov/international/ii_web/timeseries2.cfm?econtypeid=1&dirlevel1id=1&Entitytypeid=1&stepnum=1).

5- Comme par exemple l'établissement de la zone de libre-échange entre les pays de l'ANASE, la zone de libre-échange entre les pays de l'ANASE et la Chine, et la formation progressive de la zone de libre-échange des Pays du Sud Est de l'Asie sous les auspices de l'ANASE plus 3, ainsi que la formation graduelle de l'East Asian Free Trade Area (EAFTA) sous les auspices de lASEAN plus 3. Les Etats-Unis ont commencé à se sentir inquiet quant à l'exclusion de la région.

s'est placée au 6ème rang au niveau du PIB en enregistrant le taux de croissance le plus élevé dans le monde. La Chine est devenue l'«usine du monde» qui fabrique toutes sortes de produits. Devant cette montée en puissance du dragon asiatique, ce pays doit susciter, à l'avenir, des craintes quant à son rôle politique, militaire et économique.

La Chine continue d'accroître son influence dans le domaine économique, ce qui implique que Pékin, est désormais capable de jouer un rôle plus important dans les affaires mondiales et régionales. En outre, le manque de transparence et l'opacité qui entourent le développement militaire de la Chine soulèvent les soupçons des Etats-Unis sur les intentions réelles chinoises en Asie et dans le monde. En 2011, un économiste de la Banque mondiale a déclaré que la Chine, qui est devenue la deuxième économie du monde en 2010, pourrait devenir la première en 2030, dépassant les États-Unis, si les tendances actuelles continuent(6). En 2010, James Wolfensohn, ancien Président de la Banque mondiale, a prévu qu'en 2030, deux tiers des classes moyennes habiteront en Chine(7).

Pour le moment, les États-Unis demeurent le premier importateur et exportateur mondial de marchandises, avec un commerce total de 3 881 milliards de dollars en 2012. Leur déficit commercial est de 790 milliards de dollars, soit 4,9% de leur PIB. Mais la Chine talonne de près les États-Unis, avec un commerce total des marchandises de 3 867 milliards de dollars en 2012. Son excédent commercial était de 230 milliards de dollars, soit 2,8% de son PIB. A l'exception de l'Allemagne, la plupart des pays de l'Union Européenne ont vu leurs exportations de marchandises reculer en 2012 en raison des problèmes structurels dans la zone euro(8).

6- Kenneth Rapoza, **"By 2020, China No. 1, US No. 2"**, Forbes, 26 mai 2011

7-U.S. Treasury Sec. Henry Paulson opens Strategic Economic Dialogue, Dec. 2007, US-China Institute, November 12, 2007

8- **"Statistiques du Commerce International 2013"**, www.wto.org/its2013_f:tableaux A6 et A7

La Chine dans le PIB mondial.

Pays	% PIB mondial		
	2005	2009	2013
Union européenne	30,30	28,39	22,81
États-Unis	28,06	24,60	22,50
Chine	5,02	8,47	12,56

Source: CIA World Fac book

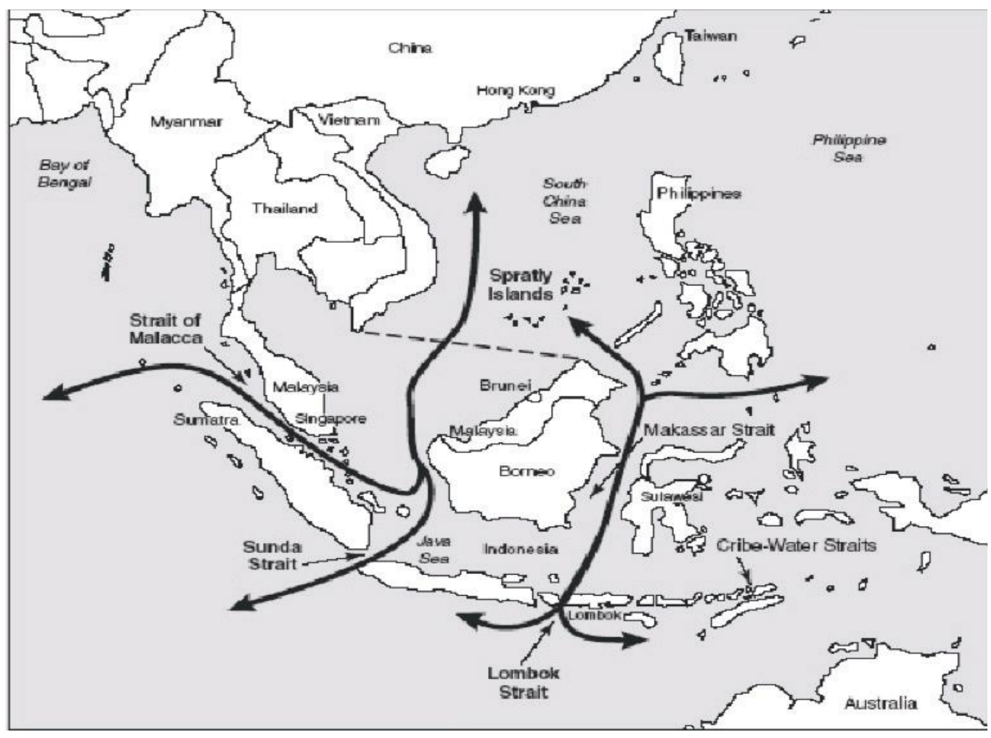
Intérêts stratégiques: les voies maritimes de communication

L'Asie du Sud-Est se trouve à l'intersection des deux voies maritimes les plus fréquentées au monde: l'axe Est-Ouest reliant les océans Indien et Pacifique et l'axe Nord-Sud reliant l'Australie et la Nouvelle-Zélande à l'Asie du Nord.

Ces deux voies maritimes constituent les artères économiques par lesquels les économies de l'Asie du Sud-Est reçoivent des ressources vitales comme le pétrole et exportent des produits finis vers le reste du monde. Du point de vue militaire, ces voies maritimes sont essentielles pour le mouvement des forces américaines dans l'océan Indien et le Golfe Persique. D'autre part, la quasi-totalité des exportations doit passer par l'un des trois détroits ou «points d'étranglement» dans la région: le détroit de Malacca, le détroit de la Sonde et le détroit de Lombok et de Macassar.

Pendant la Guerre froide, le maintien de la liberté de navigation dans ces voies d'eau pour les navires militaires américains représentait un objectif stratégique de première importance pour les Etats-Unis; faciliter le commerce maritime était un objectif secondaire. Vu que cette région contient une grande partie de la population mondiale et de riches ressources naturelles, elle

constitue la clé de la domination du monde. Par conséquent, les Etats-Unis ont décidé d'accroitre leur présence militaire dans cette région du monde dans le but de garantir la libre circulation maritime, la stabilité régionale et leur hégémonie régionale.



Source: Richard Skolsky, Angela Rabasa &C.R. Neu, "The Role of Southeast Asia in US Strategy toward China", CA, RAND, 2000, p.12.

L'Asie du Sud-Est est essentielle dans les efforts des États-Unis pour contenir la Chine qui s'appuie sur le passage du Sud-Est pour ses importations et ses exportations à destination et en provenance des marchés à l'étranger afin de maintenir la croissance de son PIB à deux chiffres.

En d'autres termes, l'Asie du Sud-Est joue un rôle stratégique de première importance dans l'économie mondiale. Le maintien de la liberté de navigation et la protection des voies maritimes étant critique, les États-Unis se doivent à la fois de prêter attention à une série de menaces conventionnelles et non-conventionnelles

potentielles à la liberté de navigation et à les fermer face à leurs adversaires potentiels. Pour ces raisons, l'Asie du Sud-Est est devenue la clef de voute de la planification stratégique des États-Unis dans la région Asie-Pacifique pour maintenir la stabilité régionale et prévenir la montée de l'hégémonie chinois dans la région.

La lutte contre le terrorisme et la déstabilisation interne

La crise économique asiatique a sérieusement affaibli la cohésion et la sécurité des pays de l'ANASE et a réduit leur capacité à fonctionner comme une organisation de sécurité régionale. La crise économique que ces pays ont connue a mis à rude épreuve leurs budgets de défense. D'autres difficultés ont également augmenté l'instabilité politique comme les tensions ethniques et religieuses dans un certain nombre de pays d'Asie du Sud-Est. D'une certaine façon, la confrontation américano-soviétique pendant la guerre froide avait relégué au second plan les contradictions internes des pays de l'Asie du Sud-Est. Depuis la fin de la guerre froide, les conflits ethniques et le terrorisme religieux ont commencé à réapparaître dans la région menaçant les intérêts des États-Unis.

En effet, depuis les événements du 11 septembre 2001, les organisations terroristes dont certaines sont étroitement liées au terrorisme international menacent les intérêts régionaux des Etats-Unis. Le développement du terrorisme en Asie du Sud-Est a poussé les États-Unis à commencer à prendre conscience de l'importance de la région dans leur lutte contre le terrorisme.

Menacés par le terrorisme international, l'Indonésie, les Philippines, Singapour, la Malaisie, la Thaïlande et le Myanmar (Birmanie) se trouvent au cœur de ce qu'on appelle le "Croissant du terrorisme", un nouveau terrain fertile pour le terrorisme impliquant de graves menaces à la fois pour la sécurité régionale

et internationale. Ces mouvements radicaux comprennent des groupes tels que la «Jemaah Islamiyah» en Indonésie, «Abu Sayyaf» aux Philipines, «la Nouvelle Armée du Peuple» et «Kumpulan Moudjahidin» en Malaisie.

Ces groupes sont soupçonnés d'avoir établi des relations étroites avec Al-Qaïda(9). Ces organisations forment un réseau qui entraîne un niveau relativement élevé de menace pour la stabilité régionale. Ce réseau aggrave la stabilité interne des pays de l'Asie du Sud-Est et pose un défi pour la sécurité dans la région Asie-Pacifique(10). Les Etats-Unis soupçonnent certaines de ces organisations de chercher à acquérir des armes de destruction massives dont la prolifération menace directement les Etats-Unis et le monde(11).

Actuellement, ces Etats ne peuvent pas faire face aux menaces terroristes sans l'aide américaine. Par conséquent, la réduction des menaces de la prolifération du terrorisme constitue un intérêt stratégique de première importance pour les Etats-Unis dans la lutte contre le terrorisme international.

Réunis pour la première fois en 2009 à Washington, les Etats-Unis et les pays de l'ANASE ont conclu un accord sur des questions telles que la lutte contre le terrorisme, la criminalité transnationale et la lutte contre la prolifération des armes de destruction massives, le renforcement du partenariat pour la paix et la prospérité durable. La lutte contre le terrorisme demeure une priorité de l'administration d'Obama qui espère améliorer ses relations avec le monde islamique à travers la promotion de la démocratie en Indonésie et l'amélioration de l'image des Etats-Unis dans la région.

9- Dana Dillon, **"Southeast Asia and the Brotherhood of Terrorism"**, Heritage Lectures, No. 860, 2004, pp. 1-5; Bruce Vaughn & Wayne Morrison, **"China-Southeast Asia Relations: Trends, Issues, and Implications for the United States"**.

10- U.S. Department of Defense, Quadrennial Defense Review Report 2010.

11- Walter Lohman, **"Guidelines for U.S. Policy in Southeast Asia"**; Angel Rabasa, **"Southeast Asia After 9/11: Regional Trends and U.S. Interests"**, pp. 4-10.

La menace militaire de la Chine

Au cours des dernières années, la croissance économique rapide et la montée de la Chine sur la scène internationale ont eu un impact majeur sur la structure de la puissance de l'Asie orientale. Même si la Chine a souligné à plusieurs reprises, son attachement aux principes de la construction d'un «monde harmonieux et pacifique» ainsi que sa volonté de respecter le droit international, d'agir comme une puissance responsable et de participer activement dans les affaires internationales, elle reste sous étroite surveillance car sa montée rapide dans les domaines militaires et économiques constitue une menace potentielle sur l'influence américaine en Asie du Sud-Est.

Ces suspicions sont entretenues par l'augmentation continue des dépenses militaires chinoises. Ainsi, si les budgets militaires au niveau mondial ont reculé en 2013, à commencer par les Etats-Unis en raison de la crise économique, la Chine continue d'investir massivement dans le domaine militaire(12).

Ainsi, entre 2004 et 2013, le budget de la défense de la Chine est passé de 63 milliards de dollars à plus de 171 milliards. Certes, ces chiffres sont encore loin de ceux des Etats-Unis qui consacrent 750 milliards à leur défense. En 2013, les dépenses militaires chinoises ont bondi de 7,4%, et elles doivent augmenter de 12,2% en 2014(13).

Selon l'Institut International d'Etudes Stratégiques, l'armée chinoise doit réussir à égaler l'armée américaine d'ici à 2050(14). La Chine investit lourdement pour moderniser son armée surtout qu'elle possède les moyens financiers pour le faire. Elle construit des sous-marins, renouvelle sa flotte militaire, s'équipe de missiles antinavires, de protections côtières, de drones et d'un deuxième

12- Jacques Godbout, **«Pendant que nous coupons, la Chine annonce une hausse de 12,2 pour cent»**, www.45enord/ca consulté le 23 juillet 2014.

13- Ibid

14- Ibid.

porte-avion destiné à rejoindre le premier lancé en 2012. La Chine veut faire de son armée (2,3 millions de soldats) une force à la hauteur de ses ambitions économiques et géopolitiques.

La suprématie technologique des Etats-Unis, qui reste pour l'instant incontestable, n'exclut pas que cet avantage ne soit pas menacé dans les années à venir. En déployant de nouveau leurs forces armées en Asie du Sud-Est, les Etats-Unis visent à bloquer l'influence croissante de la Chine tout en augmentant leur influence en Asie du Sud-Est, en Asie Centrale et au Moyen-Orient. En effet, l'Asie du Sud-Est constitue un point d'intersection critique entre les continents. Cette position stratégique peut être utilisée comme un moyen de pénétration dans l'Océan Indien, en Europe et en Afrique à travers l'Océan Pacifique.

La montée de la Chine comme puissance militaire et économique sans que les États-Unis soient en mesure d'y mettre fin, constitue la plus grande incertitude dans la région. La Chine peut poser un sérieux défi pour les Etats-Unis en Asie du Sud-Est sur les plans économiques, militaires et politiques. Les vingt prochaines années seront une période de transition pleine de défis. Avec l'effondrement imminent de l'ordre créé par les États-Unis dans le monde après la Seconde Guerre mondiale, un système multipolaire dominé par la Chine, l'Inde et les Etats-Unis est destiné à émerger.

En d'autres termes, les relations sino-américaines seront les relations bilatérales les plus importantes au 21ème siècle. Ce changement dans la géopolitique fait partie de ce que certains considèrent comme un grand changement dans l'équilibre international du pouvoir qui assimile la montée de la Chine à celle de l'Europe occidentale au XVII siècle ou la montée des États-Unis au début du XX siècle. L'Asie du Sud-Est est considérée comme la région où la Chine est probablement la plus susceptible de projeter son influence efficacement.

De cette manière, la montée de la Chine pourrait menacer le statut hégémonique de Washington dans la région Asie-Pacifique. C'est à ce dilemme stratégique que les États-Unis doivent pallier afin d'éviter la menace potentielle de l'expansion militaire de Pékin. En même temps, la montée de la Chine génère un système international qui ne peut être facilement défini.

Le manque de transparence dans le développement militaire de la Chine et le processus de prise de décision génèrent des doutes raisonnables quant à son action et ses intentions futures en Asie et dans d'autres régions du monde.

En résumé, la montée de la Chine et ses effets sur l'équilibre régional dans la région Asie-Pacifique est la raison principale du retour américain en force en Asie du Sud-Est depuis le début de la présidence d'Obama en 2008. Ce facteur illustre la volonté des États-Unis d'améliorer ses relations bilatérales avec les membres de l'ANASE.

Alors que la Chine cherche activement à étendre son hégémonie sur les pays de l'ANASE en y augmentant ses investissements, les Etats-Unis doivent déployer davantage d'efforts en vue de regagner leur statut de chef de file dans la région. En effet, la Chine vise à devenir le pays phare de cette région pour reprendre une expression chère à Samuel Huntington. Pour toutes ces raisons, la Chine cherche à diminuer l'influence américaine en Asie du Sud-Est et à briser la chaîne de confinement formée par la coopération en matière de sécurité par les États-Unis avec les pays entourant la Chine.

La politique de l'administration d'Obama

Depuis la fin de la deuxième guerre mondiale, les États-Unis sont restés la puissance dominante dans la région Asie-Pacifique. Washington continue de jouer un rôle important dans la sécurité régionale et le développement économique. Le président Obama s'est présenté lui-même comme le premier "Président américain

du Pacifique", même si l'influence américaine dans la région a considérablement diminué.

Par conséquent si l'Amérique est une «puissance du Pacifique», elle doit agir en fonction du développement majeur des deux dernières décennies, à savoir, le déplacement du centre de gravité mondial vers l'Asie où nous avons assisté à l'émergence des nouvelles puissances qui s'affirment en raison de leur nouveau poids économique, sur la scène internationale. C'est dans ce sens qu'il faut interpréter la déclaration de l'ancien secrétaire d'Etat américain, Henri Kissinger.

«La cause la plus profonde de notre malaise national consiste dans notre prise de conscience que nous sommes en train de devenir une nation comme les autres, et que notre puissance, quoique vaste, a des limites»[15].

Le président Obama a accepté et a fait le choix de reconnaitre cette nouvelle réalité caractérisée par la montée en puissance avant tout économique de nouveaux pays et une par des dynamiques régionales de plus en plus autonomes plutôt que de la combattre en adaptant la politique américaine à un monde en pleine recomposition.

Le plus grand défi pour l'administration d'Obama est d'être capable d'effectuer cette transformation avec l'Europe, l'Asie et le Moyen-Orient, de revitaliser les alliances traditionnelles et d'établir des partenariats avec la puissance nouvellement apparues en Asie. L'importance croissante de l'Asie a amené Washington à effectuer un rééquilibrage de son action militaire, diplomatique, politique et économique vers l'Asie à travers la politique du «pivot».

15- Cité dans Andrew Krepinevich, Simon Chin, Todd Harrison, **"Strategy in Austerity"**, Washington, DC: CSBA, 2012.

La politique du «pivot» ou rééquilibrage stratégique (rebalancing)

La politique du «pivot», part d'une redéfinition des priorités des États-Unis, pour développer une vision renouvelée du rôle américain dans le Pacifique et réaffecter des moyens vers l'Asie. Il s'agit d'un effort global, basé sur une ouverture diplomatique vers les États de la région, une participation marquée dans les forums et outils multilatéraux, des investissements économiques, un soutien humanitaire et une redéfinition des doctrines et stratégies militaires. C'est dans ce cadre que s'inscrit notamment le voyage officiel du président Obama en Asie du Sud-Est après sa réélection. La promotion par Washington d'un accord de libre-échange transpacifique excluant la Chine s'inscrit dans la même logique. A titre d'exemple, le montant des importations américaines de marchandises en provenance de l'ANASE est égal à celui de leurs importations en provenance de Chine. L'ANASE est également une destination importante pour les investissements étrangers américains.

Plus concrètement, la stratégie du «pivot» comporte le renforcement des alliances bilatérales, l'établissement de nouvelles bases militaires en Australie, au Vietnam et aux Philippines, le déplacement des capacités navales vers le Pacifique (60% à l'horizon 2020), l'encouragement de la Chine à trouver des réponses politiques et économiques aux défis actuels plutôt que d'user de la coercition et la négociation d'un nouvel accord de libre-échange avec des pays de l'Asie du Sud-Est visant à créer une zone d'échange plus grande que celle de la Chine. En effet, les États-Unis craignent que l'expansion de la sphère d'influence chinoise ne conduise à une situation où les entreprises américaines verraient leurs conditions d'accès aux marchés, aux produits et aux ressources naturelles contraintes par des accords commerciaux dictés par Beijing. Autrement dit, les revendications commerciales ont toujours représenté une

composante de la politique extérieure des États-Unis.

Les Etats-Unis cherchent à renforcer ce rôle de «pivot» d'autant plus que la croissance économique, l'innovation et les perspectives d'augmentation du commerce international sont localisées prioritairement dans cette vaste région bordée par trois États de la République américaine, dont le plus peuplé et le plus riche est la Californie.

Conclusion: La lutte entre le cowboy et le dragon?

Obama a abandonné la politique étrangère unilatérale et préventive de l'administration précédente et a adopté une nouvelle orientation qui insiste sur le multilatéralisme et la coopération. Concernant l'Asie du Sud-Est, l'Amérique a choisi de renforcer la coopération bilatérale avec les pays de la région et à répondre conjointement à des questions telles que la crise financière mondiale, le changement climatique et le terrorisme. Obama met l'accent sur l'adoption de la puissance intelligente en matière de politique étrangère, qui allie puissance douce et dure «soft and hard» et exerce à la fois la puissance souple et sévère pour atteindre les objectifs américains. L'administration d'Obama cherche à consolider le leadership mondial des États-Unis par l'application habile des instruments de politique étrangère dans l'économie, la politique, le domaine militaire, le droit et la culture

L'Amérique ne considère pas la Chine comme un adversaire, mais un concurrent dans certains domaines et un partenaire dans d'autres qu'elle souhaiterait voir agir comme un partenaire responsable. Ainsi, les créances que la Chine détient (1 264 milliards de dollars de Bons du Trésor américain en février 2013), en font le premier créancier public des États-Unis.

Toutefois face à l'agressivité demontrée par la Chine dans son conflit avec le Japon et le Taiwan en 2010, le pivot américain a pris une dimension militaire à travers une directive stratégique parue en janvier 2012. Ce «pivot» ou rééquilibrage stratégique

(rebalancing), doit se traduire à terme par un repositionnement des forces américaines de l'Atlantique vers le Pacifique (40/60% contre 50/50% aujourd'hui), et par de nouvelles priorités en termes d'armement. Sur ce dernier point, la politique du président Obama rejoint celle de son prédécesseur le président Bush(16). Les États-Unis ont de forts enjeux économiques et stratégiques en Asie du Sud-Est.

On prête à Napoléon Bonaparte d'avoir affirmé un jour "Quand la Chine se réveillera, le monde tremblera». Un écrivain contemporain avait ajouté à l'adage de Napoléon: «ne la laissez pas se réveiller». Affirmation tardive car nous voyons la vision de Napoléon réalisée aujourd'hui, après trois siècles. En effet, la Chine est considérée, aujourd'hui, comme une puissance économique redoutable. Ainsi, l'économie chinoise est passée en seulement trois décennies d'une économie planifiée de type soviétique à une économie libérale qui a fait de la Chine une grande puissance. Le monde, à commencer par les Etats-Unis, en a pris bonne note et ne pourra plus le contrer comme ce fut le cas dans le passé. Comme l'affirme Huntington: «La Chine a présenté les Etats-Unis comme son principal ennemi. Les Américains auront donc tendance à réagir comme des rivaux primaires et à empêcher que la Chine n'accède à cette position hégémonique. Cela serait conforme à la tradition, l'Amérique s'étant toujours souciée d'empêcher que l'Europe et l'Asie soient dominées par une seule puissance. Ce n'est plus d'actualité en Europe, mais en Asie, cet objectif reste valide. En Europe occidentale, une fédération relativement lâche, liée intimement aux Etats-Unis d'un point de vue culturel, politique et économique ne menacerait pas la sécurité américaine»(17).

16- Department of Defense, Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense, January 2012.

17- Samuel Huntington, «**Le choc des civilisations (The Clash of Civilisations)**», 1996, éd. Odile Jacob, 2007, p. 256

Bibliographie

-Daniel Klaidman, **“Kill or Capture – The War on Terror and the Soul of the Obama Presidency”**, New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012.

-Fareed Zakaria, **“The Post-American World–Release 2.0”**, New York:W.W. Norton & Company, 2011.

-**“China’s Soft Power”**, East Asia: An International Quarterly, Vol. 23, No. 4, 2006.

-Ming-Te, Hung & Tai-Ting Liu, Tony, **“Sino-U.S. Strategic Competition in Southeast Asia: China Rise and U.S. Foreign Policy Transformation since 9/11”,** Political Perspectives Graduate Journal, Vol. 5, No. 3, 2011.

-Ming-Te, Hung & Lee, Mei-Hsien, **“China’s Relations with Southeast Asia (ASEAN)”**, in The Ashgate Research Companion to Chinese Foreign Policy, Emilian

Kavalski (Ed.), Burlington: Ashgate 2012.

-Jeffrey A. Bader, **“Obama and China’s Rise: An Insider’s Account of America’s Asia Strategy”**, Washington, DC: Brookings Institutions Press, 2012, p. 9 et 17.

-Kerrey, Robert & Manning, Robert, **“The United States and Southeast Asia: A Policy Agenda for the New Administration”**, New York: Council on Foreign Relations, 2001.

-Chicago Council on Global Affairs, **“Foreign Policy in the New Millenium: Results of the 2012 Survey”**, thechicagocouncil.org/UserFiles/File/Task%20Force%20Reports/2012_CCS_Report.pdf

-Khalilzad, Zalmay, et. al., **“The United States and Asia: toward a New U.S. Strategy and Force Posture”**, Santa Monica, CA: RAND, 2001.

-Koh, Tommy, **“America’s Role in Asia: What does Southeast Asia want from Washington?”,** PacNet, No. 53, 2004.

-Craig Cohen, Kathleen Hicks, Josiane Gabel (eds), Global Forecast 2014, **“US Security Policy at a Crossroads”**, Washington, DC: CSIS, 2013.

-Limaye, Satup, **“Introduction: America’s Bilateral Relations with Southeast Asia – Constraints and Promise”**, Contemporary Southeast Asia, Vol. 32, No. 3, 2010.

-Lum, Thomas; Morrison, Wayne; Vaughn, Bruce, **“China’s ‘Soft Power’ in Southeast Asia”**, (Washington, D.C.: US Senate Committee on Foreign Relations,2008).

-Ma, Ying, **“The Obama Administration’s Policy Adjustments toward ASEAN”**, 2011, (http://chinausfocus.com/foreign-policy/the-obamaadministration%E2%80%99s-policy-adjustments-toward-asean/).

-Richard Hofstadter, **«The Paranoid Style in American Politics»**, Harper’s Magazine, November, 1964.

-Marciel, Scot, **“U.S. Policy toward ASEAN”**, 2009, (http://www.state.gov/p/eap/rls/rm/2009/02/119967.htm).

-Nato, Dick, **“East Asian Regional Architecture: New Economic and Security Arrangements and U.S. Policy”**, 2006, (http://www.usembassy.it/pdf/other/RL33653.pdf).

-Nossel, Suzanne, **“Smart Power”**, Foreign Affairs, Vol. 83, No. 2, 2004.

-Nye, Joseph, **“Bound to Lead: The Changing Nature of American Power”**, New York: Basic Books, 1990.

-Nye, Joseph, **“The Paradox of American Power: Why the World’s Only Superpower Can’t Go It Alone”**, New York: Oxford University Press, 2002.

-Nye, Joseph, **“Soft Power: The Means to Success in World Politics”**, New York: Public Affairs, 2004.

-Nye, Joseph, **“The Rise of China’s Soft Power”**, Wall Street Journal, 29 December 2005.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

The civil responsibility of the university

A global movement began since the 90s after the end of the cold war, with the aim of reinforcing the humanitarian, civil, intellectual or democratic aspect in higher education which was lost after World War II. This movement is stirred by a growing tendency to act with selfishness where the logic of business and market reigns.

As for the Arab countries, they lately registered a unique mark in history which is the Arab Spring that emanated from both democratic and non democratic changes and from violent conflicts in several countries where the most severe types of non-civil, non-humanitarian and non-democratic behavior were created in the aim of destroying humanity and civilization. Higher education is not the reason, nor is education in general. However, the conspiracies as well as political and natural events can only have an impact in a "deep" environment that can contain it and education is part of this environment. Moreover, inquiring into the civil, educational and research role of higher education is a subject that is worthy of being studied and considered in our countries.

Thinking of the civil responsibility of universities here is only a subject worth studying if we aim to not only settle for political concessions that leave societies drowning in conflicts which can only be solved with violence. Nevertheless, having a closed civil mind in light of growing irritability would only eliminate all efforts that were previously exerted in higher education that aimed to "provide opportunities of higher education" and to "improve its quality".

Dr. Adnan El-Amin

The issue that we are dealing with here is the civil dimension or role of universities. The main question here is: what is the status of civil education in the universities of Arab countries today? It is followed by another question: What are the chances of building or improving civil education for future university graduates if countries that are going through changes ever decided to boost achievable political concessions by taking measures in forming university elites in a way that strengthens civil education in the society and forms the dynamics of a social solidarity and of constructive peaceful developments? What we would like to discuss here is the essence of the civil dimension in the university.

The Lebanese Naval border: Demarcation of the exclusive economic zone

Through decades of time, most of the States situated to the East of the Mediterranean were considered deprived if not lacking any portion of the abundant sources of power in the Middle East. However, the past few years have witnessed the discovery of a gas field and large oil reserves in this region.

In Lebanon, estimates have increased and numbers varied and indicated the existence of large quantities of oil and gas. Water and Energy minister declared in 2013 that Lebanon amasses 95.9 trillion cubic feet of gas and 865 million barrel of oil in 45% of its exclusive economic zone.

These quantities have driven Lebanon (as well as other States in the region) to develop their naval laws and to take the necessary and adequate legal steps according to the International law in order to be prepared and able to benefit from these natural treasures. Some of the most important steps taken in this concern are materialized in the demarcation of the naval areas and particularly the naval area where the State exercises sovereign rights with the aim of discovering its natural resources and exploiting them. This area is commonly known as the Exclusive economic zone.

The subject of this study is limited to the issue of demarcating the exclusive economic zone which amasses a large portion of Lebanon's oil wealth. Thus, we will be shedding light on the concept and importance of this region according to the International Law just before tackling in the second stage the steps taken by Lebanon to demarcate its economic zone and offering some suggestions which might contribute to strengthen the Lebanese position in this regard.

Lieutenant Colonel Mansour Zgheib

The Russian-American conflict renewed in light of the latest crises

The Russian – American conflict goes back to the end of World War II and the rise of the western and eastern camps, and an international, geopolitical, economic and ideological confrontation took place between the United States and its allies on one hand and the Soviet Reunion on another. Both sides have proven their areas of influence through two political and military blocs: The North Atlantic Treaty and the Warsaw Pact. This aspect was materialized in several historical events in Vietnam, Korea and others, in addition to the armament race and the occurrence of what is known as the Cold War.

However, The Middle East forms a key influence zone and is the main interest of the world powers, for the cold war once erupted in this region because of the crises it had gone through, particularly the Arab-Israeli conflict issue. Nevertheless, in the meantime, the issue of the Arab Spring with all its stages is on top of the world powers' interest list, for the current Syrian crisis is now directly related to the Russian-American conflict and is now in an actual internationalization phase, forming a true conflict issue between the United States and their allies on one hand and Russia and its allies on the other.

The importance of this research lies in the attempt to monitor and analyze the current events on the international scale as well as to reveal the truth behind the Russian-American conflict in all its political, economic and strategic aspects after the Cold War through a new crucial issue that is the Syrian crisis which is still developing up until this moment.

This research aims to shed light upon the recent policies of world powers and analyze them in their endeavor to accomplish strategic goals in a politically and economically important region. It also aims to study the game of balance between the two world powers through the Syrian portal and going back to a form of the cold war and its inflicted consequences over the region and its people, in addition to showcasing the Oil and Gas wealth as a key economic element that stirs the foreign international policies.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Dr. Adnan El-Amine

La responsabilité civile des universités

Depuis les années 90 du siècle dernier, après la fin de la guerre froide, un mouvement mondial s'est manifesté visant à renforcer l'aspect humain, civil, intellectuel ou démocratique dans le domaine de l'enseignement supérieur, et qui témoignait un déclin après la deuxième guerre mondiale. Ce mouvement fut le résultat d'une tendance vers l'égoïsme et la logique du marché.

Les pays arabes ont connu récemment un printemps arabe qui fut le résultat de changements démocratiques et non démocratiques, de violents combats dans certains pays où apparait une sorte de comportement non civil, inhumain, et non démocratique détruisant ainsi l'humanité et la civilisation. Cela ne remonte ni à l'enseignement supérieur ni à l'enseignement en général. Or les complots et les événements à la fois politiques et naturels, ne peuvent être efficaces que dans un environnement «fertile», dont l'enseignement fait partie. Le rôle civil de l'enseignement supérieur, ainsi que les deux rôles éducatif et de recherche, sont des sujets qui méritent d'être étudiés dans nos pays. Penser à la responsabilité civile des universités est une affaire qui mérite d'être abordée, dans le cas où on ne voulait pas se contenter des arrangements politiques qui laissent derrière eux des sociétés vulnérables aux conflits qui ne peuvent avoir fin qu'en ayant recours à la violence. Un esprit civil renfermé détruit tous les efforts consentis précédemment dans le domaine de l'enseignement supérieur au niveau de «la création de nouvelles opportunités dans l'enseignement supérieur» et «l'amélioration de la qualité».

L'affaire que nous sommes en train d'étudier touche le rôle civil des universités. La question qui se pose alors est la suivante: quelle est la place qu'occupe de nos jours, la culture civile dans les universités des

pays arabes? Cette question est suivie par une autre: quelles seront à l'avenir, les chances de développement de la culture civile chez les diplômés universitaires, dans le cas où les pays qui connaissent des changements voulaient renforcer les arrangements politiques qui peuvent être conclus, en formant les élites universitaires, lesquelles instaurent la culture civile dans la société. Cela aboutit à la formation de dynamismes de solidarité sociale et des développements constructifs pacifiques? Ce qui nous intéresse à ce niveau est la nature de l'aspect civil de l'université.

Les frontières maritimes du Liban: Délimitation de la zone économique exclusive

On croyait il ya quelques décennies que la majorité des pays se situant sur la Mer méditerranée sont privés des sources d'énergie se trouvant au Moyen- Orient. Cependant, les dernières années ont témoigné la découverte d'un nouveau champ maritime de gaz et de grandes réserves pétrolières dans cette région.

Au Liban, les estimations se sont multipliées et les nombres indiquant les grandes quantités de pétrole et de gaz ont varié, mais le Ministre de l'Energie et de l'Eau avait déclaré en 2013 que selon les estimations, le Liban possède dans 45% de son eau économique, 95.9 trillions de m2 de gaz et 856 millions de barils de pétrole.

Ces quantités furent un motif pour le Liban (ainsi qu'aux pays voisins) le poussant à développer ses lois maritimes et à prendre les mesures légales nécessaires et convenables, conformément au Droit International, afin de se préparer et de bénéficier de ces ressources naturelles. Parmi les mesures les plus importantes prises à ce niveau, était la délimitation des zones maritimes du Liban, surtout la zone maritime sur laquelle l'Etat exerce des droits souverains, dans le but de découvrir et de profiter de ses ressources naturelles, en d'autres termes il s'agit de la zone économique exclusive «la Zone».

L'objet de cette recherche est limité à la définition et à la délimitation de la Zone économique exclusive qui contient un grand pourcentage de réserves pétrolières du Liban. Par conséquent, on met l'accent en premier lieu sur la définition de cette zone selon le Droit international, son règlement légal, et son importance avant de présenter en second lieu les mesures prises par le Liban afin de limiter sa zone. On y donne également des suggestions qui pourraient être utiles quant au renforcement de la position libanaise à ce propos.

Lieutenant Colonel Mansour Zgheib

Renouvellement du combat russe et américain à la lumière des crises récentes

Le combat entre les Russes et les Américains date depuis la fin de la deuxième guerre mondiale, et depuis l'établissement des deux camps militaires de l'ouest et de l'est ainsi que de l'affrontement mondial, géopolitique, économique et idéologique entre les États-Unis et leurs alliés d'une part, et l'Union Soviétique d'autre part. Chacune des parties a démontré l'étendue de son pouvoir à travers les deux blocs, politique et militaire, à savoir, le Nord de l'Atlantique et l'alliance de la Varsovie. Ceci s'est manifesté durant plusieurs stades historiques au Vietnam, en Corée et d'autres pays, ainsi que la course d'armement et l'apparition de ce qui est connu sous le nom de guerre froide.

En revanche, le Moyen Orient présente une région essentielle de puissance et un champ qui intéresse énormément les grands pays, surtout que la guerre froide s'est manifestée autrefois dans cette région, à travers les crises dont elle avait témoignées, surtout l'affaire du combat arabo-israélien. Alors qu'aujourd'hui, l'affaire du Printemps Arabe avec toutes ces étapes, prime la liste d'intérêts des grands pays, de la sorte que la crise syrienne récente fut liée directement à l'affaire du combat entre les russes et les américains et s'est introduit dans l'étape d'internationalisation effective et fut un champ de combat réel entre les États-Unis et ses alliés d'une part, et entre la Russie et ses alliés d'autre part.

L'importance de cette recherche consiste dans l'observation et l'analyse des événements récents ayant lieu sur le plan international, et ses efforts à dévoiler la réalité des relations entre les deux grandes puissances après la guerre froide aux niveaux politiques, économiques, et stratégiques à travers une affaire nouvelle et vitale, et qui est la crise syrienne toujours en action.

L'objectif de cette recherche est de mettre l'accent sur les politiques adoptées de nos jours par les grandes puissances et les analyser afin d'atteindre des buts stratégiques dans une région représentant une importance économique et politique, ainsi qu'en vue d'étudier le jeu d'équilibre entre deux grands pays par l'intermédiaire du portail syrien, et le retour à une des formes de la guerre froide et les répercussions qu'aura cette dernière au niveau de la région et de ses peuples. On y ajoute à ce qui précède la présentation de la richesse en pétrole et en gaz en tant qu'élément économique essentiel et animateur des politiques étrangères internationales.


شرف . تضحية . وفاء



- Neo-realism and American foreign policy in the Arab World

- La politique étrangère américaine en Asie du Sud-Est et ses implications stratégiques